النجاة

﴿ في الحكمة المنطقية والطبيعية والالهية ﴾

(للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا)

وهو السفر الوجيز المبنى ـ الكبير المعنى ـ الذى اقتطفه ذلكم الحكيم الطائر الصيت من كتابه المعروف بالشفاء ٭

| يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً |

تنبيه

غير خفى على ذوى الفطن أن الحكمة هى مبنى السعادتين وان بموتها موت العمران شعرت بذلك الأكثرية من أفاضل أبناء الشرق وبحاجتهم إلى الأخذ بأسباب المدنية فأخذوا يبحثون عن الدواء وما هو إلا دراسة العلوم الفلسفية ــ هذا ما حدى بنا الى اعادة نشر هذه التحفة الثمينة مقرونة بامتيازات أخرى من التقريرات المنيرة للمشكلات الموضحة للمعضلات مع مزيد التنقيح والتصحيح تسهيلا للقارئين ٭ نسأله تعالى أن ينفع بها الطلاب ٭ انه هو الموفق للصواب ٭

﴿ الطبعة الثانية فى ١٣٥٧ هـ ــ ١٩٣٨ م ﴾

﴿ على نفقة الرحالة البحاثة المنقب عن الأسفار النفيسة ﴾

محيي الدين صبري الكردي

﴿ يباع بمكتبة مصطفى البابى الحلبي واولاده بمصر ﴾

﴿مقدمة ناشر الكتاب﴾

ان (كتاب النجاة) . وسفر الحياة . الذي نقدمه اليوم لطلاب الحكمة . هو من نخب ما أخرج لطلاب العلوم من كتب هذه الصناعة وهو سفر جليل ألفه (الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا) ثالث الحكماء والمعلمين الثلاثه [1] الذين أقدموا على تدوين الحكمة وناهيك بالكتاب فضلا انه المخرج له وقد كان السبب في تأليفه التماس طائفة من ذوى الحرص على اقتباس العلوم الحكمية أن يصنف لهم كتابا حاويا على ما لا بد من معرفته لأرباب الهمم من أهل الأدب والفهم وأولى الفتوة والعزم — وذلك (الاحتواء) يقتضي أن يكون كتاباً جامعاً لجميع أصول العلوم الحكمية فألف الشيخ هذا الكتاب منتحيا فيه هذا المنحى حتى يبرز وهو طبق مرغوبهم ووفق مطلوبهم وجاء كتابا مجيدا يجمع بين دفتيه مع وجازته وبلاغة عبارته جميع الفنون الحكمية من منطقيات ورياضيات وطبيعيات والآهيات وأخلاقيات إلى غير ذلك بيد أنه جرت عادة المشتغلين بالحكمة في القرون الأخيرة أن يعمدوا إلى هذا الضرب من الكتب فيجعلونه أقساماً ويختارون ما يشاؤن نشره بواسطة (صنعة الطباعة) أو الاستنساخ وكان الغالب أن يختاروا للنشر قسمى الطبيعيات والالآهيات أو الأقسام الثلاثة (المنطق والطبيعي والالآهي) إذا كان الشائع من نسخ هذا الكتاب الذي أردنا نشره اليوم محتويا على تلك الأقسام الثلاثة لا غير .

وليعلم أرباب الرغبة في اقتناء ما يطبع الآن من الكتب العلمية القديمة ومريدو النظر فيها والاشتغال بقراءتها أننا لا نحب أن ننشر منها ما نريد نشره إلا بعد التحقق التام من صحته والتأكد من قبول الانتفاع به وليس هذا خلق القوم (تجار الكتب والمشتغلين بنشرها) في هذه الأيام فان السواد

---

(١) للعلماء الاولان هما المعلم الاول ارسطو تلميذ افلاطون الالهي والمعلم الثاني أبو نصر الفارابي .

الأعظم منهم يعثر على النسخة أو النسختين من الكتاب ويدعو من لا يكلفه مشقة فى الانفاق عليه ثم لا يكون إلا قليل من الزمن حتى نراه قد برز إلى عالم المطبوعات والذين نسخوه سابقا جهال بالفن والذين صححوه وقابلوا بين نسخه جهال بالفن أيضا ـ وكذلك الذين أخرجوه إلى عالم المطبوعات فلا تستغرب بعد ذلك إن قلت لك إنه يخرج وهو مشحون بالغرائب والعجائب من الأغاليط والتحاريف والتغييرات والتصحيفات إلى غير ذلك من مواضع السقط والخلط فهل يريد ناشرو الكتب القديمة على هذا الوجه أن ينتفع قراء العربية بها أو الغرض التجارة وجمع الحطام لا غير إن لى فى هـذا المقال جملة من الأغراض الصحيحة منها حث القوم على التبرى من الأغراض الشخصية المحضة التى ساقتهم إلى الاندفاع لتلك الطريقة العقيمة ـ ومنها تنبيه القراء على مقدار ما نعانيه من المشقات والاتعاب فى نشر الكتب العلمية القديمة والفاتهم إلى عظيم اهتمامنا بما ننشره على أن امتياز كتبنا بالصحة والنقاء والتهذيب والصفاء غير خفى على أرباب الاطلاع عليها خصوصاً أهل الاطلاع المقرون بالنظر والفهم . ولنكتف بذلك القدر مختتمين القول بالتضرع إلى من من بيده أزمة الأمور * فى ازالة هـذا الظلام الديجور * انه ولى التوفيق والهداية فى جميع الشئون والامور *

﴿ محيي الدين صبرى الكردي الكانيمشكانى السنندجى ﴾

﴿ترجمة المصنف﴾

هو الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي بن سينا ولد في المائة الرابعة بعد الهجرة بإحدى قرى بخارى وبعد ولادته انتقل أبوه إلى مدينة بخارى وبها تعلم القرآن والأدب وهو ابن عشر من السنين ثم انتهض أبوه إلى تعليمه العلوم فاشتغل بتعلم الحساب من أحد المعلمين به وبتعلم الفقه والخلاف من (إسماعيل الزاهد) فأجاد ثم أخذ يتعلم المنطق والهندسة والهيئة على أبي عبد الله الناتلي الذي كان يدعي المتفلسف فأبدى في الاشتغال بها والنظر فيها قوة الفطرة والاستعداد : وعند ما أكمل هذه العلوم ابتدأ ينظر في العلم الطبيعي والالهي ثم انصرفت به الرغبة إلى قراءة الطب فاستمر يقرأ مايظفر به من كتبه حتى حصل مايمكن تحصيله منه بالروية والنظر وجعل يشتغل بالتطبيق والعمل واستكشاف طرق المعالجة ولم يكن إلا قليل حتى برز فيه وصار أستاذ المشتغلين به وهو عندئذ ابن ست عشرة سنة * ثم أكب على المطالعة وتوفر على القراءة برهة لم يكن ينام فيها ليلة بتمامها حتى أحكم المنطق والرياضة والطبيعة ثم عدل إلى الالآهي والنظر في كتاب مابعد الطبيعة فأشكلت عليه مسائله أولا وما زال يعيد قراءته المرات بعد الأخرى وهو بعد ممتنع عليه حتى ساقه المقدار إلى ابتياع كتاب أبي نصر الفارابي في الابانة عن أغراض ذلك الكتاب فسارع إلى قراءته وبقراءته إياه انكشف له سر هذا العلم في هذه الأثناء اشتهر اسمه وعرف بالتوفر على تحصيل العلوم وحدث للسلطان بخارى (نوح بن منصور) من المرض ما حار فيه الأطباء فاقتضى الحال أن التمسوا منه احضاره بعد أن ذكروه له بالمعرفة والفضل فأحضره وشاركهم في مداواته وكان في ذلك قاض بأشغاله اياه في خدمته *

اشتغل الشيخ بخدمة الأمير ثم تطلعت منه النفس إلى الدخول في مكتبته للاستفادة مما فيها من الكتب الطبية فالتمس اصدار الاذن من الأمير له بذلك فكان * دخل إليها ورأى ما فيها من أصناف الكتب وامتلائها من

بكل فن بعدة من كتبه وفيها من كتب الأوائل ما لم يسمع به أحد فاجتهد في استحضار جملة منها وأخذ في قراءتها حتى وقف على ما تضمنته من الفوائد وكان عمره حين فرغ من ذلك ثماني عشرة سنة؛ وبعد أن أمضى الشيخ أبو على هذا الدور دور التعلم والاستفادة ابتدأ دور التصنيف والافادة فصنف كتاب المجموع الحاوى للعلوم الحكمية عدا الرياضى وله إذ ذاك إحدى وعشرون سنة وبعد هذا بقليل قضى والده نحبه ودعته الضرورة الى الارتحال فسافر إلى كركانج (ميناء خيوه عاصمة خوارزم) واجتمع بالوزير بها أبي الحسين السهلى المحب لهذه العلوم * ثم قدم على أميرها (على بن مأمون) وكان فى زى الفقهاء فرتب له شهريا مايقوم بكفاية مثله وأقام على ذلك مدة مشتغلا فيها بالتصنيف والافادة ثم أخذ فى الارتحال والتنقل في البلدان قاصدا مدينة جرجان لمقابلة أميرها شمس المعالى (قابوس) لكن فى هذا الوقت وقع هذا الأمير فى الاسر وحدث موته فيه فمضى منها الى دهستان (بلدة من خراسان) يقال لها الآن (التربة الحيدرية)ولوقوع مرضه بها قفل راجعا إلى جرجان فاتصل به تلميذاه (أبو عبيد الجوزجانى وأبو محمد الشيرازى) لرغبتهما فى تلقى العلم عنه فأخذ فى التعليم والافادة وتصنيف الكتب والرسائل *

ثم انتقل إلى الرى واتصل بخدمة مجد الدولة إلى أن كان من الأسباب ما استوجب خروجه إلى قزوين ومنها إلى همذان واتصاله بخدمة (كدبانويه) ثم التقرب من شمس الدولة وتقليده اياه الوزارة ولم يلبث أن هاج عليه العسكر لتوجسهم خيفة منه واجبروا الأمير على عزله ونفيه فاختفى برهة ثم أعيد إلى الوزارة ثانيا واشتغل بالافادة والتصنيف *

وبعد أن مات الأمير وبويع ابنه استوزروا الشيخ فأبى وأقام فى بعض الدور متواريا ثم أتهم بأنه يكاتب أمير أصبهان (علاء الدولة) سراً وقبضوا عليه وسيروه إلى قلعة (فردجان) حيث سجن فيها ولبث فى السجن إلى أن أخرج وأعيد إلى همذان وأقام بها مدة ثم عن للشيخ الفرار فخرج متنكرا إلى أصفهان حيث استقبله ندماء الأمير أحسن استقبال ثم حضر مجلس الأمير

فقابله بالاقبال اليه وأكرم وفادته عليه ــ ولما سار علاء الدولة قاصداً (سابورخواست) خرج الشيخ معه واشتغل بالرصد واتخاذ آلاته واستخدام صناعها قصداً لاصلاح الخلل الواقع فى التقاويم القديمة وكان الشيخ قوى البنية والمزاج مسرفا فى الملاذ البدنية ولاسيما شهوة الوقاع فأفرط فيه حتى أصيب بالوهن والمرض . ولما قصد علاء الدولة همذان سار معه الشيخ وما وصلوا إلى همذان حتى استولى عليه سلطان المرض استيلاء تاماً وعلم الشيخ عجزه عن دفعه فتهاون فى أمر المعالجة : وقال إن المدبر الذى كان يدبر بدنى قد عجز عن التدبير فلا ينفع الآن العلاج وتصدق بماله وأعتق مماليكه وأقبل على العبادة وبقى على هذا أياما الى أن انتقل الى جوار ربه: وكانت ولادته سنة ثلاث وسبعين بعد المائة الثالثة : ووفاته فى سنة سبع وعشرين بعد المائة الرابعة : ووقع فراغه من اتمام العلوم سنة ثلثمائة واحدى وتسعين وقد ضمن ذلك أحد شعراء الفارسية في قوله *

﴿حجة الحق أبو علی سينا * درشجع آمد ازعدم بوجود﴾

٣٧٣

﴿درشصا كرد كسب جله علوم * درتكز كرداين جهان بدرود﴾

٣٩١ ٤٢٧

﴿ تاريخه العلمى والأدبى وذكاؤه ﴾

نبتدىء القول فى هذا المبحث بأن الشيخ رحمه الله كان على جانب عظيم من الذكاء والفطنة وتوقد القريحة يتبرهن ذلك بمعرفة ميله الشديد إلى العلم واكبابه على المطالعة والقراءة وسرعة حصوله على العلوم: ثم اشتغاله بالتصنيف والتعليم بعد ذلك : ومن شواهد هذا أيضاً ماحكاه صاحبه أبو عبيد الجوزجانى وهو قوله إنى صحبت الشيخ خمساً وعشرين سنة فما رأيته ينظر فيما يقع له من الكتب على الولاء وانما يقصد المواضع الصعبة والمسائل المشكلة ليتبين ما قاله صاحب الكتاب فيها ــ ومنها أن جماعة من العلماء وقعت لهم شبه على مسائل من

كتابه المختصر الاصغر فى المنطق وعرضت تلك الشبه عليه للاجابة عنها فكتب فى جوابها زهاء خمسين ورقة فى نصف ليلة حتى دهش الناس من ذلك وصار تاريخا بينهم ـ ومنها أنه صنف الآهيات (كتاب الشفاء) ومعظم طبيعياته فى نحو عشرين يوما •

﴿ فلسفته ﴾

أما فلسفته فهي على ما يؤخذ من أكثر كتبه الفلسفة الاريسطية أعنى التعاليم والمبادىء التى قررها أريسطو فى كتبه المأثورة عنه والتى تصدى كثير ممن جاء بعده من الحكماء لتعليق الشروح عليها : وقد يتقوى القول بذلك عندما نراه يقرظ أريسطو ويطرى فى مدحه ويومى إلى تفضيله على غيره من القدماء •

﴿ تم بحمد الله مالك الأسماء وفاطر السماء ﴾

النجاة

﴿ في الحكمة المنطقية والطبيعية والالٓهية ﴾

(للشيخ الرئيس الحسين بن علي بن سينا)

وهو السفر الوجيز المبنى ـ الكبير المعنى الذي اقتطفه ذلكم الحكيم الطائر الصيت من كتابه المعروف بالشفاء *

| يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيرا |

تنبيه

غير خفي على ذوي الفطن أن الحكمة هي مبنى السعادتين وان بموتها موت العمران: شعرت بذلك الأكثرية من أفاضل ابناء الشرق وبحاجتهم الى الأخذ بأسباب المدنية فأخذوا يبحثون عن الدواء وما هو إلا دراسة العلوم الفلسفية — هذا ما حدى بنا إلى اعادة نشر هذه التحفة الثمينة مقرونة بامتيازات أخرى من التقريرات المنيرة للمشكلات الموضحة للمعضلات مع مزيد التنقيح والتصحيح تسهيلا للقارئين * نسأله تعالى أن ينفع بها الطلاب * انه هو الموفق للصواب *

(الطبعة الثانية في ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م)

(على نفقة الرحالة البحاثة المنقب عن الأسفار النفيسة)

محيي الدين صبري الكردي

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رب يسّر ﴾

أمّا بعد حمد الله والثناء عليه بما هو أهله ٭ والصلاة والسلام على أنبيائه الذين هم عبيده ورسله ٭ وعلى سائر خاصته الذين نالهم من كرمه أفضله وأجلّه ٭ وأغرقهم إحسانه وجوده وفيضه وفضله ٭ فان طائفة من الاخوان الذين لهم حرص على اقتباس المعارف الحكمية ٭ سألونى أن أجمع لهم كتاباً يشتمل على ما لابد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكمية إحاطة ٭ وسألونى أن أبدأ فيه بإفادة الأصول من علم المنطق ثم أتلوها بمثلها من علم الطبيعيات ثم أورد من علمى الهندسة والحساب ما لابد منه لمعرفة القدر الذى يقترن بالبراهين على الرياضيات ٭ وأورد بعده من علم الهيئة ما يعرف به حال الحركات والاجرام والأبعاد والمدارات والأطوال والعروض دون الأصول التى يحتاج إليها فى التقاويم وما تشتمل عليه الزيجات مثل أحوال المطالع والزوايا وتقويم المسير بحسب تاريخ تاريخ إلى غير ذلك ٭ وان أختم الرياضيات بعلم الموسيقى (١) ثم أورد العلم الالهى على أبين وجه وأوجزه وأذكر

(١) قوله وان أختم الرياضيات الخ ليعلم الناظرون ان المشتغلين بكتب الشيخ من زمن قديم حذفوا منها قسم الرياضة بأنواعها فلا يوجد فى كتبه الشائعة بين أهل العلم منها شيء لا لهذا الكتاب ولا فى غيره كالشفاء يعرف ذلك كل من له اطلاع على كتب الحكمة القديمة

فيه حال المعاد وحال الأخلاق والأفعال النافعة فيه لدرك النجاة من الغرق في بحر الضلالات فأسعفتهم بذلك وصنفت الكتاب على نحو ملتمسهم مستعيناً بالله ومتوكلا عليه فبدأت بإيراد الكفاية من صناعة المنطق لأنه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة إلى الاعتقاد الحق باعطاء أسبابه ونهج سبله *

﴿ القسم الأول في المنطق ﴾

﴿ فصل في التصور والتصديق وطريق كل منهما ﴾

كل معرفة وعلم فاما تصور * و إما تصديق * والتصور هو العلم الأول و يكتسب بالحد وما يجرى مجراه مثل تصورنا [١] ماهية الانسان * والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو مايجرى مجراه مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التى تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية [٢] وكل واحد منهما ـ منه ماهو حقيقى ـ ومنه ماهو دون الحقيقى ولكنه نافع منفعة مّا بحسبه ـ ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقى * والفطرة الانسانية فى الأكثر غير كافية فى التمييز بين هذه الأصناف ولولا ذلك لما وقع بين العقلاء اختلافٌ ولا وقع لواحد منهم فى رأيه تناقض وكل واحد من القياس والحد فانه معمول ومؤلف من معان معقولة بتأليف محدود فيكون لكل واحد منهما مادة منها أُلِّفَ وصورة بها يتم التأليف * وكما أنه ليس عن أىّ مادة اتفقت يصلح أن يتخذ بيت أو كرسىٌّ ولا بأىّ صورة اتفقت يمكن أن يتم من مادة البيت بيتٌ ومن مادة الكرسى كرسى بل لكل شئ مادة تخصه وصورة بعينها تخصه

---

(١) قوله مثل تصورنا الخ بهذا اكتفى عن تعريف التصور وكذا قوله مثل تصديقنا الخ

(٢) نفهم من قوله بالروية ان المعلومات معلومات بالطبع لابالطلب والاكتساب كعلمنا بأوائل المعقولات والمحسوسات وكعلم الأوليات وسائر المعانى المعلومة *

كذلك لكل معلوم [١] يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منهما يصار إلى تحققه ٭ وكما أن الفساد فى اتخاذ البيت قد يقع من جهة المادة و إن كانت الصورة صحيحة ٭ وقد يقع من جهة الصورة و إن كانت المادة صالحة ٭ وقد يقع من جهتيهما جميعاً ـ كذلك الفساد فى الروية [٢] قد يقع من جهة المادة و إن كانت الصورة صحيحة ٭ وقد يقع من جهة الصورة و إن كانت المادة صالحة ٭ وقد يقع من جهتيهما جميعاً ٭

﴿ فصل فى منفعة المنطق ﴾

فالمنطق هو الصناعة النظرية التى تعرّفُ أنه من أىّ الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذى يسمى بالحقيقة حداً ٭ والقياس الصحيح [٣] الذى يسمى بالحقيقة برهاناً وتعرّف أنه عن أىّ الصور والمواد يكون الحدّ الاقناعى الذى يسمى رسما ٭ وعن أىّ الصور والمواد يكون القياس الاقناعى الذى يسمى ماقوى منه وأوقع تصديقاً شبيهاً باليقين [٤] جدلياً وما ضعف منه وأوقع ظناً غالباً خطابياً وتُعرّف أنه عن أىّ صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أىّ صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذى يسمى مغالطياً وسوفسطائياً وهو الذى يتراءى انه برهانىّ أو جدلىّ ولا يكون كذلك ٭ وانه عن أى صورة ومادة يكون القياس الذى لايوقع تصديقا البتة ولكن تخييلا يرغب النفس فى شئ أو ينفرها

(١) قوله لكل معلوم الخ يعنى لكل معلوم نظرى طريق نظرى ذو مادة وصورة خاصتين به فتدبر (احمدعزت)

(٢) قوله فى الروية أى فى الفكر والنظر وهما الطريق النظرى المؤدى إلى العلم بمجهول ما

(٣) قوله والقياس الصحيح الخ فيه اشارة الى ان تسمية ماعدا البرهان من الأقيسة قياسا ليس بالحقيقة لانه لايؤدى الى علم حقيق فليتأمل (ا ــ ع)

(٤) قوله تصديقا شبيها باليقين هو الجزم والتصميم الذى لم ينته الى حد اليقين واليقين هو الاعتقاد بالشئ انه كذا مع الجزم التام بانه لايكون الا كذا ومع عدم قبوله التغير لكونه بديهيا أوليا أو لكون مقدمات قياسه منتهية الى البديهية (ا ــ ع)

ويقرزها أو يبسطها أو يقبضها وهو القياس الشعرى فهذه فائدة صناعة المنطق ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربما أغنيا عن تعلم النحو والعروض ٭ وليس شئ من الفطر الانسانية بمستغن فى استعمال الروية عن التقدم باعداد هذه الآلة إلا أن يكون إنسانا مؤيداً من عند الله تعالى ٭

﴿ فصل فى الألفاظ المفردة [١] ﴾

لما كانت المخاطبات النظرية بألفاظ مؤلفة والأفكار العقلية من أقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب أن نتكلم أولاً فى اللفظ المفرد ٭

فنقول إن اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا جزء من أجزائه يدل بالذات [٢] على جزء من أجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الانسان فانه يدل به على معنى لا محالة وجزآه وليكونا الإن والسان إما أن لايدل بهما على معنى لامحالة أو أن يدلا على معنيين ليسا جزئى معنى الانسان وإن اتفق ان كان الإن مثلاً يدل على النفس والسان يدل على البدن فليس يقصد بإن وسان فى جملة قولنا الانسان الدلالة بهما فيكونان كأنهما لا يدلان أصلاً إذا أخذنا جزئى قولنا الإنسان ٭

﴿ فصل فى اللفظ المركب ﴾

وأما اللفظ المركب أو المؤلف فهو الذى يدل على معنى وله أجزاء منها يلتئم مسموعه ومن معانيها يلتئم معنى الجملة كقولنا الانسان يمشى أو رامى الحجارة ٭

---

(١) قوله فصل فى الألفاظ المفردة ترك مبحث الدلالات وكان الواجب تقديمها وذكرها ولعل ذلك اعتمادا على الاستاذ أو على المرتبة التى قبل هذا الكتاب من مراتب الكتب اذ لكل منه مراتب فى التعليم والافادة (ا ـ م)

(٢) قوله بالذات أى بالقصد وهذا التعريف مبنى على الظاهر والتحقيق ان يقال هو ما يدل على معنى ولا يدل جزؤه على شئ اصلاحين هو جزؤه وعلى هذا درج صاحب البصائر وسائر المحققين وقد أشار الى ذلك آخر الفصل بقوله فيكونان كانهما الخ (ا ـ م)

﴿ فصل فى اللفظ المفرد الكلّى ﴾

واللفظ المفرد الكلى هو الذى يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق اما كثيرين فى الوجود كالانسان أو كثيرين فى جواز التوهم كالشمس * وبالجملة الكلّي هو اللفظ الذى لايمنع مفهومه أن يشترك فى معناه كثيرون فان منع من ذلك شئ فهو غير نفس مفهومه .

﴿ فصل فى اللفظ المفرد الجزئى ﴾

واللفظ المفرد الجزئى (١) هو الذى لايمكن أن يكون معناه الواحد لا بالوجود ولا بحسب التوهم لأشياء فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد لمشار إليه فان معنى زيد إذا أخذ معنى واحداً هوذات زيد الواحدة فهولافى الوجود ولا فى التوهم يمكن أن يكون لغير ذات زيد الواحدة اذ الاشارة تمنع من ذلك فانك إذا قلت هذه الشمس أوهذا الانسان منع من أن يشترك فيه غيره الاشارة *

﴿ فصل فى الذاتى (٢) ﴾

ولنترك الجزئىّ ولنشتغلْ بالكلىّ * وكل كلىّ فاما ذاتى وإما عرضىٌّ * والذاتىُّ هو الذى يقوّمُ ماهية مايقال عليه ولا يكفى فى تعريف الذاتى أن يقال إن معناه مالا يفارق فكثير مما ليس بذاتى لا يفارق ولا يكفى أن يقال إن معناه ما لايفارق فى الوجود ولا تصح مفارقته فى التوهم حتى إن رُفع فى التوهم يبطل به الموصوف فى الوجود فكثير مما ليس بذاتىّ هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا من المثلث مساوية لقائمتين فانه صفة لكل مثلث ولا يفارق فى الوجُود ولا يرتفع

---

(١) اعلم ان الجزئى لاتعينه الا الاشارة الحسية وأما عند العقل فلا يتعين الجزئى *

(٢) ليس مفهوم الذاتى والمقوم مايعرف من ظاهر لفظهما ولو كان كذلك لما تناولا الا الجنس والفصل الذاتيين للنوع وانما يدل بالذاتى فى الاصطلاح المنطق على الوصف الذى متى توهم مرفوعا ارتفعت ذات الموصوف أو بطلت فيتناول الدال على الماهية وهو النوع والدال على أجزاء الماهية *

فى الوهم حتى يقال (١) إنا لو رفعناه وهما لم يجب أن نحكم أن المثلث غير موجود وليس بذاتى ولا أيضاً أن يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بيناً فان كثيرا من لوازم الشئ التى تلزمه بعد تقرر ماهيته تكون بينة اللزوم له بل الذاتى ما إذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ماهو ذاتى له وأخطر بالبال معه لم يمكن أن يفهم ذات الموصوف إلا أن يكون قد فهم له ذلك المعنى أولا كالانسان والحيوان فانك إذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الانسان فلا تفهم الانسان إلا وقد فهمت أولا أنه حيوان وأما ما ليس بذاتى فقد تفهم ذات الموصوف مجرداً دونه فاذا فهم (٢) فربما لزمه أن يفهم وجوده له كالمحاذاة المنقطة أو يفهم ببحث ونظر كتساوى الزوايا القائمتين فى المثلث أو يكون جائزا أن يرفع توهما وإن لم يرتفع وجوداً كالسواد للانسان الزنجى أو يرتفع وجودا وتوهما معا مثل الشباب فيما يبطئ زواله والقعود فيما يسرع زواله

(فصل فى العرضى)

وأما العرضى فهو كل ماعددناه مما ليس بذاتى وقد يغلط فيه فيظن أنه العرض الذى هو المقابل للجوهر اللذين سنذكرهما بعد وليس كذلك فان العرضى قد يكون جوهراً كالأبيض والعرض لايكون جوهراً كالبياض

(فصل فى المقول فى جواب ماهو)

ثم من الذاتى ماهو مقول فى جواب ماهو ومنه ماليس بمقول والذاتى المقول فى جواب ماهو مشكل ويكاد أكثر الشروح تغفل عن تحقيقه ويكاد أن يرجع ما يراه الظاهريون من المنطقيين فى المقول فى جواب ماهو إلى أنه هو الذاتى لكن الذاتى أعم منه وتحقيقه بحسب ما انتهى إليه بحثنا إن الشئ الواحد قد تكون له أوصاف كثيرة كلها ذاتية لكنه إنما هو ماهو لا بواحد منها بل بجملتها

---

(١) قوله حتى يقال تفريع على النفى فلا صحة الارتفاع التوهمى تصحح هذا القول (ا ـ ع)

(٢) قوله فاذا فهم أى الموصوف وقوله ان يفهم وجوده أى اللازم (ا ـ ع)

فليس الانسان إنساناً بأنه حيوانٌ أو مائت أو شيء آخر بل بأنه مع حيوانيته ناطقٌ * فاذا وضع لفظ مفرد يتضمن (لستُ أقول يلتزم) جميع المعانى الذاتية التى بها يتقوم الشيء فذلك الشيء مقولٌ فى جواب ماهو * مثل قولنا الانسان لزيد وعمرو فانه يشتمل على كل معنى مفرد ذاتى له مثل الجوهرية والتجسم والتغذى والنمو والتوليد وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشذ عنه مما هو ذاتى لزيد شيء * وكذلك الحيوانُ لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغيرها ذلك بحال الشركة فانه يشتمل على جميع الأوصاف الذاتية التى لها بالشركة وإنما يشذ منه مايخص واحداً واحداً منها فالمقول فى جواب ماهو هكذا يكون * وأما الداخل فى جواب ماهو فهو كل ذاتىّ *

{ فصل فى المقول فى جواب أىّ شىءٍ هو }

أما المقول فى جواب أىّ شىءٍ هو فهو الذى يدل على معنى يتميز به الشيء عن أشياء مشتركة فى معنى واحد فمنه عرضىٌّ مثل الأبيض الذى يميز الثلج عن القار وهما جسمان جماديان : ومنه ذاتى مثل الناطق الذى يميز الانسان عن الفرس وهما حيوانان * وقد اصطلح قوم على أن يسموا هذا الذاتى مقولاً فى جواب أيما هو فيكون المقول فى جواب أيما هو بحسب إصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة تمييزاً ذاتياً مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج *

{ فصل فى الألفاظ الخمسة }

والألفاظ الكلية خمسة [1] جنسٌ ـ ونوعٌ ـ وفصلٌ ـ وخاصة ـ وعرضٌ عام

{ فصل فى الجنس }

الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع فى جواب ماهو * وقولنا

---

(١) العلة فى كون الكليات خمسة ان كل مايدل عليه باللفظ اما موصوف واما صفة والصفات اما علل ومباد واما عوارض ولوازم فالاول الذاتى والثانى العرضى والذاتيات اما مشتركة واما مميزة والمشتركة الاجناس والمميزة الفصول والعرضيات اما ان تعم الموصوف وغيره واما ان تخصه فالاول العرض العام والثانى الخاصة وأما الموصوف فهو النوع اهـ

مختلفين بالأنواع أى بالصور والحقائق الذاتية وان لم يعرف بعد النوع الذى هو مضاف إلى الجنس .وقولنا فى جواب ماهو أى قولا بحال الشركة لابحال الأفراد كالحيوان للأنسان والفرس * لا كالحساس للأنسان والفرس * فان الحساس لايدل على كال ماهية مشتركة للانسان والفرس و إن كان يدل على معنى ماذاتى وهو كونه ذا حس ونخلى عن المتحرك بالارادة وعن النامى وعن المغتذى وغير ذلك إلا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن * وفرق بين الألتزام والتضمن فان السقف يلتزم الحائط ولا يتضمنه. والبيت يلتزم الحائط و يتضمنه فيجب إذا حددت الجنس أن تحده بما لايشاركه فيه فصل الجنس و إذا حددت الجنس أن لاتديره [1] على النوع ولا تشتغل بما يقوله (فرفوريوس)

﴿ فصل فى النوع ﴾

وأما النوع فهو الكلىّ الذاتىّ الذى يقال على كثيرين فى جواب ماهو ويقال أيضاً عليه وعلى غيره آخر فى جواب ماهو بالشركة مثل الحيوان الذى هو نوع من الجسم فانه يقال على الانسان والفرس فى جواب ماهو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره أيضاً بالشركة فى جواب ماهو وقد يكون الشئ جنساً لانواع ونوعاً لجنس مثل الحيوان [2] للجسم ذى النفس فانه نوعه وللانسان والفرس فانه جنسهما لكنه ينتهى الأرتقاه إلى جنس لاجنس فوقه ويسمى جنس الأجناس وينتهى الانحطاط إلى نوعٍ لا نوعَ تحته ويسمى نوعَ الأنواعِ * ويرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ماهو كالانسانِ لزيدٍ وعمرو والفرس لهذه الفرس وتلك *

﴿ فصل فى الفصل ﴾

وأما الفصل فهو الكلّى الذاتى الذى يقال على نوعٍ تحتَ جنسٍ فى جواب

---

(١) اى ان لا تحدده بحد تأخذ فيه النوع *

(٢) قوله مثل الحيوان الخ راجع الى قوله ونوعا لجنس وقوله وللانسان والفرس راجع

أيُّ شيءٍ هو منه كالناطق للانسان فبه يجاب حين يسأل أنه أيّ حيوان هو ـ والفرق بين الناطق والانسان أن الانسان حيوان له نطق [١] والناطق شيء ما لم يعلم أى شيء هو له نطق [٢] والنطق فصلٌ مفردٌ والناطق فصلٌ مركبٌ وهو الفصل المنطقيُّ ●

﴿ فصل فى الخاصة ﴾

وأما الخاصة فهى الكلىُّ الدال على نوعٍ [٣] واحدٍ فى جواب أىّ شيءٍ هو لا بالذات بل بالعرضِ اما نوعٌ هو جنسٌ كتساوى الزوايا من المثلث لقائمتين فانه خاصة للمثلث وهو جنس [٤] واما نوعٍ ليس هو بجنس مثل الضاحك للانسان وهو خاصة ملازمة مساوية ● ومثل الكتابة وهو خاصة غير ملازمةٍ ولا مساوية بل أخص ●

﴿ فصل فى العرض العام ﴾

وأما العرض العام فهو كل كلىّ مفردٍ عرضى أى غير ذاتى [٥] يشترك فى معناه أنواع كثيرون كالبياض للثلج والققنس [٦] ولا تبال بأن يكون ملازماً أو مفارقاً لكل واحدٍ من النوع أو للبعض جوهراً كان فى نفسه كالأبيض أو

لقوله جلسا لانواع فهو على الف والنشر المشوش (ا ــ ع)

(١) قال السيد فى حاشية المطالع ان الجنس لايؤخذ فى مفهوم الفصل والا لانقلب الحمل من الصناعى إلى الاولى راجع مطالع الارموى ●

(٢) افهم أن النوع يتضمن الجنس والفصل يلزم الجنس ولايتضمنه فلذلك لايتم به التحديد

(٣) قوله الدال على نوع واحد لعل الاصل الصحيح هكذا فهى الكلى الذى يقال على نوع واحد الخ وقوله اما نوع أى اما الخاصة ثابتة لنوع فقوله كتساوى تمثيل الخاصة وكذا يقال فى قوله واما نوع ليس هو الخ (ا ــ ع)

(٤) لان أنواع المثلثات كثيرة

(٥) قوله أى غير ذاتى ـ ليعلمنا أن ذلك هو المقصود منه لاأن يكون عرضا فى ذاته إذ قد يجوز أن يكون جوهرا (٦) القفنس طير ماء أبيض قد يسمى بالبيضاء ويضرب به المثل فى البياض (ا ــ ع)

عرضاً كالبياض بعد أن لايكون (١) مقوماً للماهية . فان وقوع العرض على هذا وعلى الذى هو قسم الجوهر فى الوجود وقوع بمعنيين مختلفين *

﴿ فصل فى الأعيان والأوهام والألفاظ والكتابات ﴾

ألشئ إما عين موجودة و إما صورة موجودة فى الوهم أو العقل (٢) مأخوذة عنها ولا يختلفان فى النواحى والأمم * و إما لفظة تدل على الصورة التى فى الوهم أو العقل معبّرة * و إما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان فى الأمم فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة الوهمية أو العقلية وتلك الصورة دالة على الأعيان الموجودة *

﴿ فصل فى الأسم ﴾

والأسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة كقولنا زيد ـ فمنه محصل كقولنا زيد ـ ومنه غير محصل قرن فيه لفظ السلب بشئ هو اسم محصل وجعل بمجموعهما إسما دالا على مايخالف معنى المحصل كقولنا لاانسان (٣) للاانسان [وهذا هو الأسم المعدول]

﴿ فصل فى الكلمة ﴾

والكلمة (٤) لفظة مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذى كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع مّاغير معين كقولنا مشى فانه يدل على مشى لماش غير معين فى زمان قد مضى *

﴿ فصل فى الأداة ﴾

وأما الأداة فهى لفظة مفردة إنما تدل على أمر لمعنىً يصح أن يوضع أو

---

(١) قوله بعد أن لايكون متعلق بقوله ولا تبال (٢) قوله فى الوهم أو العقل إنما قال فى الوهم أو العقل لان الصور التى فى النفس اما مجردة واما غير مجردة فالمجرد العقلى وغير المجرد الوهمى اه

(٣) قوله لاانسان . إنما اللاانسان لفظ مفرد من جهة دلالته بالمطابقة على عين واحدة واما من جهة جزئى المفهوم فانما هو مؤلف *

(٤) قوله والكلمة الخ هى التى يعبر عنها النحاة بالفعل *

يحمل بعد أن يقرنَ باسم أو كلمةٍ كقولنا فى وعلى *

﴿ فصل فى القول ﴾

والقول كل لفظ مركب وقد عرّفناه قبل *

﴿ فصل فى القضية ﴾

والقضية والخبرُ هو كل قول فيه نسبةٌ بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدقٌ أو كذبٌ *

﴿ فصل فى الحملية ﴾

والحمليةُ هى التى توقع هذه النسبة بين شيئين ليس فى كل واحد منهما هذه النسبة إلا بحيث يمكن أن يدل على كل واحدٍ منهما بلفظ مفردٍ كقولنا الانسان حيوان أو قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان إلى مكان بوضع قَدَم ورفعِ أخرى فكأنك قلتَ الانسانُ يمشى أوقولك فلان كثير علمهُ فان قولك كثير علمه معادل لقولك فيلسوف [(١)]

﴿ فصل فى الشرطية ﴾

والشرطية هى التى توقع هذه النسبة بين شيئين فيهما هذه النسبة من حيث هى منفصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك إن فصلت هذه النسبة انحل إلى قولك الشمس طالعة و إلى قولك النهار موجود وكل واحد منهما قضية ـ وكذلك إذا قلت ـ إما أن يكون هذا العدد زوجاً ـ و إما أن يكون هذا العدد فردا (كأنك قلت العدد زوج والعدد فرد) *

﴿ فصل فى الشرطية المتصلة ﴾

وأما المتصلة من الشرطية فهى التى توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى كما قدمناه من مثال الشرطى *

---

(١) كأنه عرف الفلسفة بغزارة العلم وهذا غريب ولعله أحد المعانى *

﴿ فصل فى الشرطية المنفصلة ﴾

والمنفصلة ماتوجب أو تسلب عنادَ قضية لأخرى كما أجرناه فى مثال الشرطى *

﴿ فصل فى الايجاب ﴾

والايجاب مطلقا هو إيقاع النسبة و إيجادها . وفى الحملية هو الحكم بوجود محمول لموضوع *

﴿ فصل فى السلب ﴾

والسلب مطلقاً هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين وفى الحملية هو الحكم بلا وجود محمول لموضوع *

﴿ فصل فى المحمول ﴾

والمحمول هو المحكوم به أنه موجود أو ليس بموجود لشئ آخر [1]

﴿ فصل فى الموضوع ﴾

والموضوع هو الذى يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له أو ليس بموجود له * مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من قولنا زيد كاتب *

﴿ فصل فى المخصوصة ﴾

والمخصوصة قضية حملية موضوعها شئ جزئى كقولنا زيد كاتب وتكون موجبة وتكون سالبة — (ولا تسمى بالشخصية) *

﴿ فصل فى المهملة ﴾

والمهملة قضية حملية موضوعها كلى ولكن لم يبين أن الحكم فى كله أو فى بعضه كقولنا الانسان أبيض * وتكون موجبة وسالبة و إذا لم يتبين فيها أن الحكم فى كل أو فى بعض فلا بد أنه فى بعض وشك فى أنه فى الكل أو اهمل ذلك فلذلك كان حكم المهملة حكم الجزئى الذى نذكره *

---

(١) كأن التعريف يشمل الموجبة والمعدولة *

﴿ فصل فى المحصورة ﴾

والمحصورة هى التى موضوعها كلى والحكم عليه مبين أنه فى كله أو فى بعضه وتكون موجبة وسالبة *

﴿ فصل فى الموجبة الكلية ﴾

والموجبة الكلية من المحصورات هى التى الحكم فيها إيجاب على كل واحد من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان *

﴿ فصل فى السالبة الكلية ﴾

والسالبة الكلية هى التى الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس ولا واحد من الناس بحجر *

﴿ فصل فى الموجبة الجزئية ﴾

والموجبه الجزئية هى التى الحكم فيها إيجاب ولكن على بعض من الموضوع كقولنا بعض الناس كاتب *

﴿ فصل فى السالبة الجزئية ﴾

والسالبة الجزئية هى التى الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل إنسان بكاتب بل عسى بعضهم *

﴿ فصل فى السور ﴾

والسور هو اللفظ الذى يدل على مقدار الحصر مثل كل ولا واحد و بعض ولا كل *

﴿ فصل فى مواد القضايا ﴾

المادة الواجبة هى حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يجب بها لا محالة أن يكون دائما فى كل وقت أى يكون الصدق مع الموجب فى كل وقت كحالة الحيوان عند الانسان ولا يعتبر السلب ـ والمادة الممتنعة هى حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يكون الصدق فيها دائما مع السلب كحالة الحجر عند الانسان ولا يعتبر

الايجاب • والمادة الممكنة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع لا يدوم بها لة صدق في إيجاب ولا سلب كحالة الكاتب عند الانسان • وقيل إن الممكن هو الذي حكمه غير موجود في وقت ما أي في الحال ثم له حكم في المستقبل يفرد به عماله حكم في الحال بالضرورة •

﴿ فصل في الثنائي والثلاثي ﴾

كل قضية حملية فان أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة معنى • موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما — وأما في اللفظ فربما اقتصر على اللفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطويت اللفظة الدالة على معنى النسبة فتسمى ثنائية كقولنا زيد كاتب — وأما الثلاثية فهي التي قد صرح فيها باللفظة الدالة على النسبة كقولنا زيد هو كاتب وتسمى تلك اللفظة رابطة والكلمة[1] ترتبط بذاتها لأنها تدل على موضوع في كل حال فالنسبة متضمنة فيها •

﴿ فصل في المعدولة والبسيطة ﴾

القضية البسيطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل • وأما القضية المعدولة فهي التي موضوعها أو محمولها اسم غير محصل كقولك اللاانسان أبيض أو الانسان لاأبيض — والقضية المعدولة المطلقة في وصفها بالمعدول هي التي محمولها كذلك كقولك زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير و بين السالبة البسيطة كقولنا زيد ليس هو ببصير • أما من جهة الصيغة فلأن حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول كأنك أخذت الغير والبصير شيئا واحداً حاصلا منهما بالتركيب فان أوجبت تلك الجملة كشيء واحد كان إيجابا معدولا و إن سلبت

---

(١) قوله والكلمة وان كانت مستغنية عن الرابطة لدلالتها على الموضوع فقد تفتقر إليها لتعيين الموضوع لان الكلمة تدل على موضوع غير معين •

فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلبا معدولا (١) وأما فى البسيطة فان حرف السلب ليس جزأ من المحمول بل شيئا خارجا عنه داخلا عليه رافعاً إياه * وأما من جهة التلازم والدلالة فان السالبة البسيطة أعم منها لأن السلب يصح عن موضوع معدوم والايجاب كان معدولا أو محصلا فلا يصح إلا على موضوع موجود فيصح أن تقول إن العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصح أن تقول إن العنقاء هو غير بصير (٢) وأما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت إليه (٣) فان غير بصير يصح إيجابه على كل موجود كان عادماً للبصر ومن شأنه أن يكون له أو ليس من شأنه أن يكون له بل من شأن نوعه أو جنسه أو ليس البتة من شأنه أو شأن محمول عليه أن يكون له بصر والقضية الثنائية لا يتميز فيها المعدول عن السلب إلا بأحد وجهين (احدهما) من جهة نية القائل مثلا إذا قال زيد لا بصير فعنى به أن زيدا ليس هو ببصير كان سلباً * و إن عنى أن زيداً هو لا بصير كان إيجاباً معدولا (والثانى) من جهة تعارف العادة فى اللفظ السالب فانه إن قال زيد غير بصير علم أنه ايجاب لأن غير يستعمل فى المعدول وليس يستعمل فى السلب * وأما فى الثلاثية فان الايجاب المعدول متميز عن السلب المحصل من كل وجه لأن الرابطة إن دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشىء واحد فأوجبت كقولك زيد هو لا بصير . و إن دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيد ليس هو بصيرا لأن الرابطة تجعل البصير وحده محمولا وتترك حرف السلب خارجا عنه *

﴿ فصل فى القضية العدمية ﴾

والقضية العدمية هى التى محمولها أخس المتقابلين هذا بحسب المشهور

---

(١) قوله كان سلبا معدولا أى كان قولك سالبا معدولا (ا — ع)

(٢) لولا أنه لم يبين بعد حال المقاييس وشروطها لحسن به ان يفرق بين السلب البسيط والايجاب المعدول . بأن يقول إن الموجبة المعدولة تكون فى قياس ينتج ايجابا وأما السالبة البسيطة فلا ينتج القياس الذى تكون فيه الا سلبا *

(٣) اشارة الى مذاهب اخرى فى التفرقة ويظهر ان التعميم للتمييز بين السالبة والعدمية

كقولك زيد جائر — أو الهواء مظلم * وأما فى التحقيق فهى التى محمولها دال على عدم شئ من شأنه أن يكون للشئ أو لنوعه أو لجنسه *

{ فصل فى الجهات }

الجهات ثلاثة واجب * ويدل على دوام الوجود * وممتنع ويدل على دوام العدم * وممكن ويدل على لادوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة[1] أن الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد هذه المعانى * والمادة حالة للقضية فى ذاتها غير مصرح بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانا فالمادة واجبة[2] والجهة ممكنة * وبينهما فروق أخرى لا نطوّل بها *

{ فصل فى الرباعية }

القضية الرباعية هى التى تذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة وإنما تسلب الموجهة الرباعية بأن يدخل حرف السلب على الجهة لا الجهة على السلب فيمكن أن يصدقا[3] كقولك زيد هو يمكن أن يمشى زيد هو يمكن أن لا يمشى * أو يكذبا كقولك زيد هو يجب أن يمشى — زيد هو يجب أن لا يمشى — وأيضا زيد هو يمتنع أن يمشى — زيد هو يمتنع أن لا يمشى * بل مقابل يمكن ليس يمكن * ومقابل يجب ليس يجب * ومقابل يمتنع ليس يمتنع *

{ فصل فى الممكن وتحقيقه }

وفى الممكن اشتباه إذا ذكرناه وحللناه الحل الشافى ارتفع به كثير من الشبه والأغاليط التى تقع للناس فى تناقض ذوات الجهة وتلازمها * فنقول إن العامة

---

(١) قوله والفرق بين الجهة والمادة إنما قال فى الجهة أنها تدل على كذا وفى المادة أنها تدل على حالة كذا لان الجهة فى القول والتصور فهى تدل على ما للأمر فى نفسه والمادة حالة للأمر فى نفسه *

(٢) لما بين المادة والجهة . قال ان المادة لاتكون الا صادقة الحكم لانها من الوجود وأما الجهة فقد تكون كاذبة وصادقة لانها حكم اخبارى (٣) قوله فيمكن ان يصدقا عطف على المنفى لبيان ان السالبة الموجهة غير سالبة الجهة وان سلب القضية الموجهة هى الثانية لا الاولى (١ — ع)

تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخاصة بحسب تواطئهم عليه * أما العامة فيعنون بقولهم ممكن ما ليس بممتنع من غير أن يشترطوا فيه أنه واجب أو لا واجب فيكون معنى قولهم ليس بممكن أنه ليس ليس بممتنع فيكون معناه الممتنع فاذاً الممكن العامى هو ما ليس بممتنع * وغير الممكن ما هو ممتنع فكل شئ عندهم إمّا ممكن وإما ممتنع وليس قسم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولاً على الواجب كالجنس له وليس اسما مرادفا له بل لأن الواجب غير ممتنع فى المعنى * وأما الخاصة فانهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا ممتنع ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم فان اسم الممكن عندهم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح أن يقال لهذا الشئ أنه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون بحسب الاستعمال العامى أى بمعنى أنه غير ممتنع أن يكون وغير ممتنع أن لا يكون فنقلوا اسم الممكن وجعلوه دالا على ذاك ووضعوا اسم الممكن دالا على ما ليس بممتنع - ومع ذلك ليس بواجب وهو الذى هو غير ضرورى فى أحد الحالين — فهذا المعنى أخص من المعنى الذى تستعمله [1] عليه العامة فيكون الواجب خارجاً من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بممكن ليس بمعنى ممتنع بل بمعنى ليس غير ضرورى بل واجب أو ممتنع فكلاهما ليسا بهذا الممكن الا أن ضعفاء الرأى إذا قالوا ليس بممكن وهم يستعملون الممكن الخاصى يخيل لهم معنى الممكن العامى فكان ليس بممكن على معنى الممتنع عندهم وكان الواجب خارجاً عن الممكن فتحيروا فى ذلك * فان قالوا إن الواجب ممكن خاصى والممكن الخاصى هو الذى يمكن أن لايكون صار الواجب عندهم ممكنا أن لا يكون * وإن قالوا إن الواجب ليس بممكن ويخيل لهم أن غير الممكن ممتنع صار الواجب ممتنعاً * ولو أنهم راعوا حدود النظر فأخذوا الممكن فى القسمين على وجه واحد لم تلزمهم هذه الحيرة فانهم إذا أخذوا الممكن بمعنى أنه لا ضرورة فى وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكن وجدوا الواجب

(١) الضمير فى الفعل راجع للفظ الممكن والمجرور راجع إلى المعنى *

خارجا عن الممكن ووجوده ليس بممكن وحينئذ لم يلزم أن ما ليس بممكن هو الممتنع لأن الممكن لم يكن ماليس بممتنع فيكون سلبه الممتنع بل مالاضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فيكون سلبه سلب ما لاضرورة فى وجوده ولا فى عدمه فيكون ما ليس بممكن هو ماليس بلاضرورة فى وجوده ولافى عدمه فصدق ليس بممكن على الواجب إذ ليس هو بلا ضرورة لا فى وجوده ولا فى عدمه لأن له ضرورة فى الوجود * وأيضاً إن أخذوا الغير الممكن بمعنى الممتنع فلم لم يأخذوا الممكن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمهم أن يقال فيمكن أن لا يكون — وذلك لأنه لما عنى بالممكن غير الممتنع فليس يجب أن يكون ما يمكن أن يكون ممكناً أن لا يكون فليس يلزم فيما هو غير ممتنع أن يكون غير ممتنع أن لا يكون فيجتمع من هذا أن الواجب يقع فى الممكن العامى ولا يقع فى الخاصى * وأن غير الممكن الخاصى ليس بمعنى الممتنع بل بمعنى الضرورى إما فى الوجود و إما فى العدم * وأن الممكن ما ليس بضرورى الحكم ومتى فرض حكمه من ايجاب أو سلب موجوداً لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكن أن يكون معدوماً فى الحال أو موجوداً فيه حتى يقال إن رسم الممكن أنه ما ليس بموجود فى الحال و إذا فرض فى الاستقبال موجوداً لم يعرض منه محال — وذلك لأنه إن كان السبب المانع عن كونه موجوداً صيرورته واجباً فى وجوده فيجب أن يراعى هذا السبب فى جانب اللا وجود أيضاً فانه إن فرض معدوماً فى الحال كان فى الحال واجبا فى لا وجوده كذلك فيكون ممتنعا لأن واجب العدم هو الممتنع فان كان الامتناع الحالى لا يضر الممكن فالواجب الحالى لا يضر الممكن وان ممكن الكون إن كان يجب أن لا يكون موجود الكون فممكن أن لا يكون يجب أن لا يكون موجود اللا كون لكن ممكن الكون هو بعينه ممكن اللا كون فممكن الكون يجب أن لا يكون على أصلهم موجود اللا كون *

﴿ فصل فى الواجب والممتنع وبالجملة الضرورى ﴾

الواجب والممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما فى معنى الضرورة فذاك ضرورى فى الوجود * وذا ضرورى فى العدم * وإذا تكلمنا على الضرورى أمكن أن ننقل البيان بعينه إلى كل واحد منهما * فنقول إن الحمل الضرورى على ستة أوجه تشترك كلها فى الدوام (١) فأول ذلك أن يكون الحمل دائماً لم يزل ولا يزال كقولنا الله تعالى حىٌّ * والثانى أن يكون مادام ذات الموضوع موجوداً لم تفسد كقولنا كل إنسان بالضرورة حيوان أى كل واحد من الناس دائماً حيوان مادام ذاته موجودا ليس دائماً بلا شرط حتى يكون حيوانا لم يزل ولا يزال قبل كونه وبعد فساده * والأول وهذا الثانى هما المستعملان والمرادان إذا قيل إيجاب أو سلب ضرورى ويعمهما من جهة مّا معنى واحد وهو الضرورة مادامت ذات الموضوع موجودة إما دائماً (٢) إن كانت الذات توجد دائماً وإما مدة مّا إن كانت الذات قد تفسد (٣) وأما الثالث فأن يكون ذلك ما دام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التى جعلت موضوعة معها لا ما دامت موجودة مثل قولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة أى لا دائماً لم يزل ولا يزال * ولا أيضا ما دام ذات ذلك الشىء الأبيض موجودا حتى أن تلك الذات إذا بقيت ولم تفسد لكن البياض زال عنها فقد توصف بأنها ذات لون مفرق للبصر بالضرورة بل ان هذه الضرورة تدوم لا ما دامت موجودة ولكن موصوفة

---

(١) قوله فى الدوام أى المرادف للضرورة فقد سبق له تعريفها به ولا يتوهم ان الدوام فى الكلى أعم من الضرورة على ما توهمه المتأخرون من المتكلمين فانذلك غلط عند الشيخ وأمثاله (ا ـ ع)

(٢) فالمشروطة العامة تشمل الضرورة الازلية (٣) هذه الاقسام الاربعة الآتية تسمى مطلقة لانها لم تخصص بشرط الامكان وهو الوقت الذى تكون فيه معدومة ولا بشرط الضرورة وهو الشرط الذى تكون فيه موجودة فلخلوها من هاتين الحالتين تسمى مطلقة وقوم يسمونها وجوديه لان الوجود تحقق حال امكانها وضرورتها والعقل يجعلها مطلقة *

بالبياض * وأما الرابع فأن يكون ذلك مادام الحمل [1] موجوداً وليس له ضرورة بلا هذا الشرط كقولنا إن زيداً بالضرورة ماش مادام ماشيا إذ ليس يمكن أن لا يكون ماشيا وهو يمشي * وأما الخامس فأن تكون الضرورة وقتا معيناً لا بد منه كقولنا إن القمر ينكسف بالضرورة ولكن ليس دائما بل وقتا بعينه معينا والسادس [2] أن يكون بالضرورة وقتا مّا ولكن غير معين كقولك كل انسان فانه بالضرورة يتنفس أي وقتا مّا وليس دائما ولا وقتاً بعينه — وهذه الأقسام الأربعة إذا لم يشترط فيها شرط مّا فان الحمل فيها يسمى مطلقا وإن اشترطت فيها جهة الضرورة كان الأولى أن تكون الجهة جزأ من المحمول لا جهة داخلة على المحمول وذلك لأن المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولا بل مع زوائد وتلك الزوائد مع المحمول لا تعقل كشيء واحد ما لم تكن فيها الجهة على أنها كالبعض منها * وأما في المقدمة الضرورية فان المحمول مستقل بنفسه في أن يقصد حمله والجهة لاتفعل فيه شيئا بل في الرابط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه *

{ فصل في متلازمات ذوات الجهة }

المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات فطبقة هي هكذا واجب أن يوجد ممتنع أن لا يوجد ليس بممكن بالمعنى العام أن لا يوجد * ونقايض هذه متعاكسة أيضاً مثل قولنا ليس بواجب أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد ممكن أن لا يوجد العامي لا الخاصي * وطبقة أخرى وهي هكذا واجب أن

(١) قوله مادام الحمل اي مادام المحمول (ا ـ ع)

(٢) انما كانت المواد الضرورية على هذه الاقسام الستة التي عددها لان الضروري هو الدائم ودوامه اما على الاطلاق واما مخصص بشريطة والدائم على الاطلاق اما في الوجود كقولنا الله حي . وكل متحرك جسم واما في الحمل كقولنا الانسان حيوان أو الانسان مختلف والمخصص بشريطة فاما بشريطة في الموضوع واما بشريطة المحمول أو شريطة في كليهما وشرط الموضوع كونه موصوفا بما وصف به كقولنا كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر وأما المحمول فشرطه اما في وقت معين ككسوف القمر أو غير معين كتنفس الحيوان وأما الشرط في كليهما فهو اقتران المحمول بالموضوع في الوجود وهو الممكن الحاضر بالفعل كمشي الماشي مادام ماشيا *

لا يوجد ممتنع أن يوجد ليس بممكن أن يوجد بالمعنى العامى لا الخاصى * وكذلك نقايضها * مثل ليس بواجب أن لا يوجد ليس بممتنع أن يوجد ممكن أن يوجد بالمعنى العامى * وطبقة من الممكن الخاصى الحقيقى ولا ينعكس فيها إلا شيئان فقط ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون ونقيضاهما متما كسان ولا يلزمهما من سائر الجهات شئ لزومامعا كما[1] وأما الممكن أن يكون بالمعنى العامى فلا يلزمه ممكن أن لا يكون على ما أوضحناه قبل * وأما اللوازم التى لا تنعكس فان واجبا أن يوجد يلزمه ليس بممتنع أن يوجد وما فى طبقته مثل ليس بواجب أن لا يوجد وممكن أن يوجد العامى وليس بممكن أن يوجد الخاصى لأنه واجب لا ممكن وليس بممكن أن لا يوجد الخاصى لأنه ممتنع أن لا يوجد لا ممكن حقيقى أن لا يوجد ـ وكذلك الممتنع أن يوجد يلزمه سلب الواجب أن يوجد وما فى طبقته وسلب الممكنين الحقيقيين أعنى المعدول والمحصل * والممكن أن يكون الحقيقى يلزمه ممكن أن يكون العامى وما فى طبقته وممكن أن لا يكون العامى وما فى طبقته ويتوصل من هذا إلى باقى ما بقى *

﴿ فصل فى المقدمة والحد ﴾

المقدمة قول يوجب شيئاً لشئ أو يَسلُب شيئاً عن شئ وَجُعِلَ جزء قياس * والحد هو ما تنحلّ إليه المقدمة من جهة ما هى مقدمة [2] وإذا انحل الرباط فلا محالة أنه لا يبقى إلا موضوع ومحمول *

﴿ فصل فى المقول على الكل ﴾

وأمّا المقدمة التى فيها مقول على الكل فهى التى ليس شئ مما يقال عليه

---

(١) معنى المعاكس هو بقاء المحمول والموضوع والصدق وتغير الجهة أو الكيفية *

(٢) قوله والحد ما تنحل اليه المقدمة من جهة ما هى مقدمة * ليفرق بين حل القول الموقع للتصديق وبين حل القول الموقع للتصور فان ذاك ينحل الى ما تدل عليه الاسماء بالمطابقة كقولنا الانسان حيوان اذ كان لا ينحل من جهة ما هو كذلك الا الى موضوع هو الانسان ومحمول هو الحيوان واذا حللت هذا من جهة ما يوقع تصورا انحل هذان الى معان كثيرة كما يحل الحيوان الى جسم متنفس حساس متحرك بالارادة *

للموضوع إلا و يقال عليه المحمول والسلب بحسبه * وكل مقدمة — اما مطلقة — و إما ضرورية — و إما ممكنة [١]

﴿ فصل فى المطلقات ﴾

المطلقة فيها رأيان رأى (ثاوفرسطس) ثم (ثامسطيوس) وغيره [و رأى الاسكندر وعدة من المحصلين] أما الأول فهو أنها هى التى لم تذكر فيها جهة ضرورة للحكم أو امكان للحكم بل أطلق إطلاقا فيجوز أن يكون الحكم موجوداً بالضرورة و يجوز أن يكون الحكم موجوداً لا بالضرورة أى لا دائما وليس يبعد أن يكون هذا رأى الفيلسوف [٢] فى المطلقة على أن الفيلسوف يجوز أن تكون كليتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين كقولك كل فرس نائم ولا شئ مما هو فرس بنائم وأن ينقل الحكم الكلى الموجب المطلق إلى الحكم الكلى السالب المطلق ، وأصحاب هذا الرأى يرون أن ذلك جائز وليس بواجب لأن الفيلسوف قد يورد أيضا فى المطلقات أمثلة لا يجوز فيها ذلك بل هى ضرورية دائما * وأما أصحاب الرأى الثانى [٣] ومنهم الاسكندر وعدة من المحصلين من المتأخرين ممن

---

(١) قوله وكل مقدمة الخ قد يعتبر فى الحمل وجود المحمول للموضوع ولا وجوده فيوجد على أقسام وذلك أنه اما أن يكون دائما موجودا له أو مسلوبا عنه أو وقتا ما لا محالة يوجد له أو يسلب عنه أو يكون ذلك جائزا فيه ان يوجد وان لا يوجد البتة فان أضيف إلى ما اعتبر من وجود المحمول للموضوع شرط دوام سميت القضية ضروريه فى الايجاب وممتنعة فى السلب أو شرط وجود لا دوام معه سميت وجودية فى السلب والايجاب أو أطلقت من الشرط اطلاقا ولم يعتبر سوى وجود المحمول للموضوع من غير شرط دوام أو لا دوام سميت مطلقة فالمطلقة تعم الضرورى والوجودى عموم الجنس وفصلا الدوام واللادوام ينوعاها الى الوجودية والضرورية وبهذه القسمة صنفت القضايا الى هذه الاصناف الثلاثة على غير الوجه الذى تصنفت الى الامكان الخاصى والضرورة لان الامكان الخاصى يزيد على الوجودى بقسم منه (أى الممكن الخاصى) وهو المسمى بالمحتمل الذى وجوده بالقوة وقد لا يخرج الى الفعل والوجودى انما يقال لماله وجود بالفعل فان لم يعتبر ذلك (أى المحتمل) ولم يشرط فى الحمل الا الوجود بالفعل فاجعل بدل الممكن الخاصى الوجودى والضرورى بحاله والمطلق يعمهما ولكن يكون قد أخلت لامحالة بمعنى من حقه أن يذكر وهو المحتمل الذى من حقه ان يكون قسما من الممكن * فهذا القدر كاف لك فى تفهم ما تقدمه فى هذا الباب * (٢) المراد به اريسطو (٣) ان قيل انكم قسمتم الامور من جهة محمولاتها وموضوعاتها الى الدائم الصدق وهو

هو (١) أشدهم تحصيلا فيرون أن هذا النقل واجب في المطلق وان المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه إلا على أحدى الجهات الأربعة المذكورة بعد الجهتين الأوليتين فكأن المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجودا وليس يجب دائما ما دام ذات المحكوم عليها موجودة بل وقتاما وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به كقولك كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر — أو ما دام المحمول محكوما به أو في وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم لكل إنسان أو في وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان * وليس يجب أن يكون هذا الوقت وقتا واحدا يشترك فيه الجميع معا بل وقتاما لكل واحد يخصه وليس يبعد أن يكون هذا الرأى رأى الفيلسوف * ونحن لا نشتغل بتفضيل أحد الرأيين [الرأى المشاسطوسى والرأى الاسكندرى] على الآخر بل نعتبر أحكام المطلق بالوجهين جميعا ويظهر لك ذلك إذا فصلنا المحصورات المطلقة فقولنا كل (ب ا) بالاطلاق معناه أن كل واحد مما يوصف عند العقل أو الوجود بانه (ب) سواء كان يوصف بانه (ب) دائما أو يوصف بانه (ب) وقتاما بعد أن لا يكون (ب) فذلك الشئ يوصف بانه (ا) لا ندرى متى هو أعند ما يوصف بانه (ب) أو في وقت آخر ودائما — أولا دائما هذا على رأى ثاوفرسطس * وأما الرأى الثانى فلا يخالف الرأى الأول من جهة الموضوع فلا شك أن قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بأنه متحرك ويوضع له كان دائما أو وقتا ما فان معنى المتحرك في الشيئين واحد ويختلف بمدة الثبات — والمدة أمر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول لأن الأولين أخذوا الحكم

الواجب والى الدائم الكذب وهو الممتنع والى الذى لا يدوم صدقه ولا كذبه وهذه القسمة لازيادة عليها فكيف أضفتم الى هذه حال القضية المطلقة * قيل ان الأمور هى على ماهى عليه فى الوجود لا شك انها لا تخلو من أحد هذه الاقسام وللذهن ان يتصور ثبوت المحمول للموضوع مطلقا غير مقترن بأحد هذه فتكون هذه للأمور فى الذهن دون الوجود *

(١) هو أى الاسكندر :

بالمحمول أعم ما يمكن أن يفهم منه من غير شرط دوام أولا دوام البتة وهؤلاء خصصوه بشرط اللادوام فيكون معنى قولنا كل (ب ا) عندهم أن كل ما وصف (بب) كيف وصف به بالضرورة أو بغير الضرورة ـ فذلك الشيء موصوف بأنه (ا) لا بالضرورة بل وقتاما على ماقيل ـ وكذلك قولنا لا شيء من (ب ا) على الاطلاق معناه أنه لاشيء مما يوصف بانه (ب) كيف وصف به إلا ويسلب عنه (ا) إما لا ندرى كيف ومتى وإما سلبا فى وقت مآ والجزئيتان تعرفهما من الكليتين ●

﴿ فصل فى الضروريات ﴾

قولنا كل (ب ا) بالضرورة معناه أن كل واحد مما يوصف عند العقل بأنه (ب) دائما أو غير دائم فذلك الشيء دائما ما دام عين ذاته موجودة يوصف بأنه (ا) كقولك كل متحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من (ب ا) معناه أنه ليس شيء مما يوصف بانه (ب) كيفما وصف به بضرورة أو وجود غير ضرورى إلا ويسلب عنه دائما (ا) فى كل وقت ذاته فيه موجودة وأنت تعرف الجزئيتين من الكليتين إلا فى شيء واحد وهو أن الجزئى لا يجعله دوام السلب والايجاب ضروريا بل دواما لا تستحقه طبيعته فانه يمكن أن يكون بعض الناس مسلوبا عنه الكتابة أو موجبة له مادامت ذاته موجودة ولكنه باتفاق ليس باستحقاق ولا كذلك فى الكليات فانها ما لم تستحق دوام السلب أو الايجاب لم تكن القضية موثوقا بصدقها بل لا تكون صادقة ألبتة فان الصدق هو بالمطابقة ـ وهذه المطابقة لا تتحقق إلا فيما يجب الدوام له بل نحن لا نحكم فى قضية محمولها ممكن وزمانها مستقبل بأنها صادقة أو كاذبة مالم تطابق الوجود ولم تخالفه ●

﴿ فصل فى الممكنات ﴾

أما الممكن فهو الذى حكمه من سلب أو إيجاب غير ضرورى وإذا فرض موجوداً لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل (ب ا) بالامكان أن كل واحد مما يوصف بأنه (ب) كيف كان فانّ إيجاب (ا) عليه غير ضرورى وإذا فرض

هذا الايجاب حاصلا لم يعرض منه محال * وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين : وفرق بين قولنا بالضرورة ليس و بين قولنا ليس بالضرورة فالأول سالبة ضرورية * والثانى سالبة الضرورة لكنه قد يظن [1] أن قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن أن لا * ولا يميزون فى ذلك بين العامى والخاصى * و إنما يلزمه يمكن ان لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة ـ وكذلك فرق قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان * فالاول سالبة ممكنة * والثانى سالبة الامكان لكنه يظن أن سالبة الامكان كقولنا ليس يمكن يلزمه بالضرورة لا وذلك إنما يلزمه إذا كان الممكن بالمعنى العامى دون الخاصى * وأما الممكن الخاصى فاذا سلب وجب أن يلزمه ضرورة ولكن لاالوجود دون عدم ولا لعدم دون وجود فان ماليس بممكن حقيقى فهو إما ضرورى الوجود و إما ضرورى اللاوجود وليس يتعين أحدهما بعينه*وجهل جماعة من المنطقيين بهذه الاحوال [واختلافها] أوقعهم فى خطأ كبير استمروا عليه فى أحكام ذوات الجهة

﴿ فصل فى القضيتين المتقابلتين ﴾

والقضيتان المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والايجاب وموضوعهما ومحمولها واحد فى المعنى * والاضافة * والقوة * والفعل * والجزء * والكل * والمكان * والزمان * والشرط * حتى إن كان هناك أب فكان لزيد ولم يكن ههنا لعمرو * أو كان هناك أب بالقوة ولم يكن ههنا بالفعل * أو كان هناك أسود البعض ولم يكن ههنا أسود الكل أو أسود من بعض آخر * أو كان هناك شيء فى زمان ماض ولم يكن ههنا فى زمان حاضر أو مستقبل أو غير ذلك الزمان بعينه أو كان هناك مثلا أنه متحرك على الارض ولم يكن ههنا أنه متحرك على الفلك لم

---

(١) قوله لكنه قد يظن أن قولنا بالضرورة ليس يلزمه * افهم ليس بالضرورة أن يوجد هو الذى كلامه فيه لا ألا يوجد * فإن هذا هو الذى يلزمه ليس يمتنع ألا يوجد وما ليس يمتنع فهو الممكن العامي لاالخاصي فان لزمه الخاصي فليس يلزم لزوم معاكسة .

يحصل التقابل ۞

﴿ فصل فى التناقض ﴾

والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان يتقابلان بالايجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وإنما يكون كذلك إذا تمت فيهما شرائط التقابل التى فى المخصوصات وفى المحصورات زيادة أن يكون إحداهما كلية والأخرى جزئية ۞ فان كانتا كليتين وتسميان متضادتين[1] كذبتا جميعاً فى حمل الممكن كقولنا كل إنسان كاتب ۞ وليس ولا واحد من الناس بكاتب ـ و إن كانتا جزئيتين وتسميان الداخلتين تحت التضاد صدقتا جميعا فى ذلك الحمل بعينه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب ۞ والمخصوصات ليس فى تناقضها شرط غير تقابلها وفى حمل الممكن المستقبل لا يتعين الصدق والكذب فى أحد طرفى التقابل و إن كان لايخرج منهما كقولك زيد يمشى ـ زيد ليس يمشى ۞ فلو كان أحد هذين فى الوقت صدقا والآخر كذبا من حيث نفس القولين كان أحد الأمرين يكون لامحالة والآخر لايكون فيكون الأمر واجبا لاممكنا وارتفع الاختيار والاستعداد و بطلت طبيعة الممكن جملة[2]

﴿ فصل فى عكس المطلقات ﴾

العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله ـ والمشهور أن السالبة الكلية المطلقة تنعكس مثل

---

(١) قوله وتسميان متضادتين وجه التسمية شبههما بالضدين فى إرتفاعهما فان الضدين لايجتمعان وقد يرتفعان على مالا يخفى وقوله وتسميان الداخلتين تحت التضاد وجه التسمية كون الجزئى واقعا تحت الكلى فهاتان الجزئيتان وان كانتا داخلتين تحت هاتين الكليتين اللتين أشبهتا الضدين الا انهما لم يكن فيها أنفسهما هذا الشبه (ا ـ ع)

(٢) بقى الكلام على قوانين التناقض فى ذوات الجهة ولعله ترك الكلام عليها استنادا على القانون الكلى فى التناقض ذلك القانون الذى قد يكتفى به الذكى الجيد الحدس فى استخراج تلك القوانين بنفسه وهو أن يقع السلب مقابلا للايجاب من الجهة التى وقع عليها الايجاب وأن تسلب السالبة المحمول عن الموضوع من الجهة التى وقع بها ايجابه عليه ولنجعل تلك القوانين خدمة لمريدى الاطلاع على آراء المتقدمين وقراء كتب القدماء فنقول مبتدئين بقوانين تناقض

نفسها فانا إذا قلنا لاشئ من (ب ا) صدق لاشئ من (ا ب) و إلا فليكذب لاشئ من (ا ب) وليصدق نقيضه وهو أن بعض (ا ب) ولنفرض ذلك البعض شيأ معيناً وليكن (ج) فيكون ذلك الشئ الذى هو (ج ا) و (ب) فيكون ذلك الباء (ا) وكان لاشئ من (ب ا) هذا خلف ـ والحق فى هذا هو أنه لايصح هذا العكس فى كل مايعد فى المطلقات بل فى مطلقة ليس شرط صحة الحاق الضرورة فيها زمانا مختلفا فى الأشخاص بل معنى غير الزمان * ومآل ذلك أن يكون الشرط الذى يصح معه الحاق جهة الضرورة شرط مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل منتقل متغير فانك إن ألحقت به جهة الضرورة وجب أن تقول بلسانك أو فى نفسك مادام موصوفا بانه منتقل و ربما لم يصدق أن تقول مادام موجود الذات ففى مثل هذه المطلقات يلزم هذا العكس وفى مثلها إذا صدق لاشئ كذب بعض و إذا صدق بعض كذب لاشئ من غير اشتراط زمان بعينه

المطلقات * أما المطلقة العامة فالموجبة الكلية منها يناقضها السالبة الجزئية الدائمة فلو قلت كل (ج ب) بالاطلاق العام كان نقيضها ليس بعض (ج ب) دائما والسالبة الكلية يناقضها الموجبة الجزئيه الدائمة والموجبة الجزئيه يناقضها السالبة الكلية الدائمة وان كان الدوام فى الكليات يستلزم الضرورة لكن الضرورة هنا جاءت عرضا اذ لم يقصد منها بالذات الارفع الايجاب فتدبر * وأما الوجودية فالموجبة الكليه منها تناقض الجزئية السالبة للوجود فاذا قيل كل (ب ج) بالوجود أى الاطلاق الغير الضرورى كان نقيضها رفع ذلك الوجود جزئيا أى قولك ليس بالوجود كل (ب ج) وقد يعتبر النقيض لازم ذلك الرفع وهو قولك بعض (ب) اما (ج) بالضرورة وإما ليس (ج) دائما والسالبة الكلية منها نقيض لسالبة السالبة الوجودية جزئيا فاذا قلت بالوجود لاشئ من (ب ج) كان نقيضها ليس بالوجود لاشئ من (ب ج) وربما يعتبر النقيض لازم ذلك لأوضحيته وهو بعض (ب) اما (ج) دائما أوليس (ج) بالضرورة والموجبة الجزئية منها مثل قولك بعض (ب ج) بالوجود نقيضها ليس بالوجود شئ من (ب ج) بل كل (ب) إما (ج) بالضرورة أو ليس (ج) دائما وليتفطن إلى سرجعلنا الترديد فى المحمول فقط ونقيض السالبة الجزئية منها كقولك بالوجود ليس بعض (ب ج) قولك ليس بالوجود ليس بعض (ب ج) بل كل (ب) إما (ج) دائما أو ليس (ج) بالضرورة أما الضرورية المطلقة فالموجبه الكلية منها يناقض السالبة الجزئية الممكنة بالامكان العام والسالبة الكلية منها يناقضها الايجاب الجزئى الممكن بالامكان العام والموجبة الجزئية منها يناقضها السلب الكلى للممكن بالامكان العام والسالبة الجزئية منها يناقضها الايجاب الكلى الممكن بالامكان العام وأما

بل مطلقا ‌• وأمثال هذه هي المستعملات في العلوم و إن كانت أخص من الواجب عن نفس اللفظ فان لم تكن هكذا فليس يجب أن تنعكس الكلية السالبة المطلقة مثل الأمثلة التي يوردها المعلم الأول ممّا السلب فيه في زمان ما كقولنا لا شيء من الحيوان بمتحرك بالارادة أي في وقت سكونه ـ وكقولنا لا شيء من الحيوان بنائم [1] فانه يأخذ هذه وأمثالها سوالب مطلقة ـ فهذه لا تنعكس ألبتة • أما الموجبة الكلية فلا شك أنها لاتنعكس كلية موجبة فليس إذا صدق قولنا إن كل انسان متحرك يصدق أن كل متحرك انسان • ولكن تنعكس جزئية موجبة • أما البيان المشهور المستمر على الشرط المذكور له فهو أنه اذا كان كل (ب ا) فبعض (ا ب) والافلاشيء من (ا ب) فلاشيء من (ب ا) وكان كل (ب ا) هذا خلف • وأما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فبالافتراض وهو أنه اذا كان كل (ب ا) فنفرض شيئاً بعينه هو (ب) وهو (ا) وليكن ذلك الشيء (ج فج ب و ا) فألف مّا هو (ب) وهو (ج) ثم المشهور أن هذا العكس مطلق ويجب أن يكون مطلقا على المعنى الاعم الذي لا يمتنع أن يكون ضروريا مثل قولنا كل حيوان متحرك حركة بالارادة وجودا وكل أو بعض المتحرك بالارادة حيوان ضرورة • وأما على الرأي الثاني فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لما أوضحناه • والجزئية الموجبة المطلقة تنعكس مثل نفسها وبيانها المشهور والحقيق على مثال بيان الموجبة الكلية • ومثال ذلك بعض الناس كاتب و بعض الكاتب

المشروطة العامة من الضروريات المشروطة فالموجبة الكلية منها وهي كل (ب ج) مادام (ب) نقيضها الحينية الممكنة وهي ليس كل (ب ج) في حين من أحيان اتصافه (ب) وقس على ذلك الموجبة الجزئية والسالبتين منها ونقيض المشروطة الخاصة وهي ما كان فيها عنوان الموضوع غير دائم لذات الموضوع ـ المفهوم المردد بين الحينية الممكنه والدائمة لكن الترديد بينهما في الجزئية هو بالنسبة إلى كل فرد فرد من أفراد الموضع والمنتشرة نقيضها نقيض المطلقة بعينه ولا فرق بين الوقتيه ونقيضها الا في الكم والكيف لاغير ونقيض الممكنة العامة هو الضرورية والخاصة المفهوم المردد بين ضرورتين (ا ـ م)

(١) أي وقت يقظته :

انسان ـ والسالبة الجزئية المطلقة لا تنعكس فليس اذا صح قولنا ليس كل انسان كاتبا وصدق يجب أن يصدق ليس بعض الكاتب بانسان *

{ فصل فى عكس الضروريات }

والسالبة الكلية الضرورية تنعكس مثل نفسها سالبة كلية فانه اذا كان بالضرورة لا شئ من (ب ا) فبالضرورة لا شئ من (اب) والا فيمكن أن يكون الف مّا (ب) وليكن ذلك (ج) حتى يكون فى وقت ما صار (ا) صار (ب) فيكون هو (ب و ا) فيكون ذلك الباء (ا) هذا محال والكلية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة بمثل البيان الذى سلف فى المطلقة لكنه فى المشهور يجب أن يكون عكسه ضروريا لأنه لو كان مطلقا لكان عكسه وهو داخل فى الأصل الأول مطلقاً فكان بعض (ب ا) مطلقاً وكان الكل بالضرورة ـ وأما فى الحقيقة فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لاضرورة فيه ـ ولذلك لا يلزم هذا البيان ولكن الصحيح أن عكس الضرورى ربما كان مطلقا [1] كقولك بالضرورة كل كاتب انسان * ثم تقول بعض الناس كاتب وذلك لا بالضرورة التى اياها نريد بل إن كان ولابد فبضرورة أخرى تصح على كل ممكن مثل أن بعض الناس كاتب مادام كاتبا ولسنا نقصد من الضرورة مثل هذا * والجزئية الموجبة الضرورية بيانها مثل بيان الكلية * وأما الجزئية السالبة الضرورية فلا تنعكس لأنك تقول بالضرورة ليس كل حيوان إنسانا ولا تقول بالضرورة ليس كل انسان بحيوان *

{ فصل فى عكس الممكنات }

وأما الكلية السالبة الممكنة الحقيقية فانها لا تنعكس مثل نفسها فانك تقول ممكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا ولا تقول ممكن أن لا يكون أحد من الكاتب إنسانا ولكنه قد يظن فى المشهور أنها تنعكس جزئية والسبب فى ذلك

(١) أى لاضرورة فيه *

أن قولنا يمكن أن لا يكون شئ من (ب ا) يصدق معه قولنا يمكن أن يكون كل (ب ا) وهو ينعكس إلى أنه يمكن أن يكون بعض (اب) كما نذكره بعد * ثم ظنوا أن هذا العكس يلزمه يمكن أن لا يكون بعض (اب) ونحن سنبين أن هذا العكس ممكن بالمعنى العامى لا الخاصى فلا يلزمه النقل إلى السلب * وأما الحق فيمتنع عكس هذه المقدمة فانك إذا قلت يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً فليس لك أن تقول يمكن أن لا يكون كل أو بعض الكتاب إنساناً ولا تلتفت إلى ما يتكلفون * وأما الكلية الموجبة الممكنة فالمشهور أنها تنعكس جزئيــة موجبة ممكنة حقيقية فانه إذا كان كل (ب ا) بالامكان فبعض (اب) بالامكان الحقيق والا فبالضرورة لا شئ من (ا ب) فبالضرورة لا شئ (من ب ا) هذا محال * وأما الحق فيوجب أنه ليس إذا كذب بعض (ا ب) بالامكان الحقيق وجب بالضرورة لا شئ من (اب) بل ربما كان بالضرورة كل أو بعض (ا ب) على ما قلنا وإنما يجب أن يصدق إذا كذب قولنا بعض (اب) بالامكان العامى لكن الحق أن عكس الممكن الحقيق الموجب ممكن عامى يجوز أن يكون ضروريا ويجوز أن يكون ممكنا حقيقيا * وأما الجزئيــة الموجبة الممكنة فان حال عكسها فى المشهور والتحقيق كحال الكلية الموجبــة الممكنة والبيان ذلك البيان بعينه * وأما الجزئية السالبة الممكنة فيظن أنها تنعكس مثل نفسها للسبب المذكور فى الكلية السالبة إلا أن الحق يمنع عكسها بمثل ما بيناه فى الكلية *

﴿ فصل فى القياس ﴾

القياس قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطرارا ومعنى لزم أنه يحصل التصديق به ويستفاد لازما للتصديق بتلك المقدمات وشكلها حتى إن كان بينا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات مثله فى البيان لم يكن ذلك قياسا حقيقيا *

﴿ فصل في القياس الكامل وغير الكامل ﴾

القياس الكامل هو القياس الذى يكون لزوم ما يلزم عنه بينا عن وضعه فلا يحتاج إلى أن نبين أن ذلك لازم عنه * والغير الكامل هو الذى يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينا فى أول الأمر أن ذلك يلزم عنه بل اذا أريد أن نبين ذلك نبين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة ما قيل بل اما نقيض ما قيل أو عكسه أو تعيين شيء منه وافتراضه على ما نوضح *

﴿ فصل فى القياس الاقترانى والاستثنائى ﴾

القياس إما أن يكون ما يلزمه ليس هو ولا نقيضه مقولاً فيه بالفعل بوجه مّا بل بالقوة — و يسمى قياساً اقترانيا كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث * واما أن يكون ما يلزمه هو أو نقيضه مقولاً فيه بالفعل و يسمى قياساً استثنائيا كقولك إن كانت النفس لها فعل بذاتها فهى قائمة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهى قائمة بذاتها *

﴿ فصل فى أجزاء القياسات الاقترانية وأشكالها ﴾

كل قياس اقترانى فانما يكون عن مقدمتين تشتركان فى حد وتفترقان فى حدين فتكون الحدود ثلاثة ومن شأن المشترك فيه أن يزول عن الوسط و يربط مابين الحدين الآخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والحدود الثلاثة جسم ومؤلف ومحدث والمؤلف مكرر متوسط والجسم والمحدث لم يتكررا واللازم هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حداً أوسط والباقيان يسميان الطرفين والرأسين والطرف الذى نريد أن يصير محمول اللازم يسمى الطرف الأكبر والذى نريد أن يصير موضوع اللازم يسمى الطرف الأصغر والمقدمة التى فيها الطرف الأكبر تسمى الكبرى والتى فيها الطرف الأصغر تسمى الصغرى وتأليف صغرى وكبرى يسمى قرينة ، وهيئة الاقتران تسمى شكلا والقرينة التى يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمّى قياساً

(وسولوجسموس [١]) واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق إليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم سمى نتيجة * والحد الأوسط إن كان محمولا فى مقدمة وموضوعا فى الأخرى سمى ذلك الاقتران شكلا أولا و إن كان محمولا فيهما يسمى شكلا ثانيا * و إن كان موضوعا فيهما يسمى شكلا ثالثاً وتشترك الأشكال كلها فى أنه لا قياس عن جزئيتين وتشترك ما خلا الكائنة عن الممكنات فى أنه لاقياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراها جزئية والنتيجة تتبع أخس المقدمتين فى الكم أعنى الكلية والجزئية * وفى الكيف أعنى الايجاب والسلب* ثم يخص كل شكل شرائط *

{ فصل فى ضروب الشكل الأول من المطلقات }

فالشكل الأول إنما ينتج فيه ما كان كبراه كلياً وصغراه موجباً [٢] فيكون لا محالة قرائنه أربعاً { الضرب الأول } من كليتين موجبتين ينتج كلية موجبة مثاله كل (ج ب) وكل (ب ا) فهو قياس كامل على أن كل (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث { والضرب الثانى } من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج كلية سالبة مثاله كل (ج ب) ولا شئ من (ب ا) فهو القياس الكامل على أنه لا شئ من (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف ولا شئ مما هو مؤلف بقديم ينتج أنه لا شئ من الأجسام بقديم { والضرب الثالث } من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة كقولك بعض (ج ب) وكل (ب ا) فهذا قياس كامل على أن بعض (ج ا) ومثاله قول القائل بعض الفصول الابعاد وكل بعد كم فبعض الفصول كم { والضرب الرابع } من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك

(١) أى الجامعة بالعربية * (٢) إنما وجب أن لاينتج فى الشكل الاول ما كانت صغراه سالبة لان الاكبر غير محصور فى الاوسط فيلزم أن يسلب مما عنه الاوسط مثل قولك الجسم على كل حيوان * والحيوان لا على شئ من الحجر فلا يصح أن لا يقال الجسم على شئ من الحجر *

بعض (ج ب) ولا شئ مما هو (ب ا) ينتج ليس كل (ج ا) مثاله بعض الفصوله الكم ولا شئ مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف * وسائر الاقترانات التي لك أن تعرفها بالعدد بعد هذه الأربعة لا تنتج شيئاً بعينه بل إذا صدق جمع طرفيها على الايجاب في مادة وجدت مادة أخرى إنما يصدق فيها جمع الطرفين على السلب ويكون الاقتران واحداً بعينه * ثم قد علمت أن الشكل الأول ينتج جميع المطالب المحصورة الأربع وما لم يكن فيه جزئي فلا ينتج جزئياً *

﴿ فصل في الشكل الثاني من المطلقات ﴾

وأما الشكل الثاني فالمشهور فيه أنه مهما كانت الكبرى فيه كلية واحدى المقدمتين مخالفة للأخرى في الكيف كان منتجاً ولو من المطلقات * وأما الحق فيوجب أن السالبة المطلقة إذا لم تكن بالشرط المذكور بحيث ينعكس كليها على نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقتين نتيجة كما لا يلزم من الممكنتين فيه على ما نبين فيهما والذي يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد علم آنفا أن قياساته غير كاملة * فالضرب الأول من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل (ج ب) ولا شئ من (ا ب) فنقول إنه ينتج لا شئ من (ج ا) لأنا أخذنا السالبة الكلية المطلقة بحيث تنعكس فيصير ولا شئ من (ب ا) وكان كل (ج ب) فلا شئ من (ج ا) بحكم الشكل الأول وقد تبين بالخلف وهو أنه إن لم يصدق قولنا لا شئ من (ج ا) كان بعض (ج ا) على ما فرضنا من أن الكلية السالبة تكذب معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم فاذا كان بعض (ج ا) ولا شئ من (ا ب) بحكم الكبرى كان لا كل (ج ب) وكان كل (ج ب) بحكم الصغرى هذا محال * والضرب الثاني من كليتين والصغرى منهما سالبة مثل قولك لا شئ من (ج ب) وكل (ا ب) فلا شئ من (ج ا) ولنعكس الصغرى ونقول كل (ا ب) ولا شئ من (ب ج) ينتج لا شئ من (ا ج)

وينعكس إلى لا شئ من (ج ا) وللبيان بالخلف نقول إنه إن كان بعض (ج ا) وكل (ا ب) فبعض (ج ب) هذا خلف * والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولا شئ من (اب) فليس كل (ج ا) يتبين بعكس الكبرى وبالخلف أيضا لأنه إن كان كل (ج ا) ولاشئ من (اب) فلا شئ من (ج ب) وكان بعض (ج ب) هذا خلف * والضرب الرابع من جزئيـة سالبة صغرى وكلية موجبـة كبرى تنتج جزئية سالبة مثل قولك ليس كل (ج ب) وكل (ا ب) فليس كل (ج ا) ولا يتبين بالعكس لأن الصغرى سالبة جزئية لا تنعكس والكبرى تنعكس جزئية وإذا أضيفت إلى الصغرى كانتا جزئيتين ولا ينتجان بل يجب أن نأخـذ الافتراض بدل العـكس ههنا بأن نفترض البعض الذى هو (ج) وليس (ب) (د) فيكون لاشئ من (د ب) وكل (اب) فلا شئ من (د ا) ثم نقول بعض (ج د) ولا شئ من (د ا) فليس كل (ج ا) ويتبين أيضاً بالخلف أنه إن كان كل (ج ا) وكل (ا ب) فـكل (ج ب) وكان ليس كل (ج ب) فهـذه هى الضروب المنتجة ومابعدها عقيم للسبب المذكور فى مثلها من الشكل الأول *

﴿ فصل فى الشكل الثالث من المطلقات ﴾

وأما الشكل الثالث من المطلقات فان شرائطه فى الانتاج أن تكون الصغرى موجبة ثم لابد من كلية فى كل شكل فتكون قرائنه سـتة * الأولى من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة كقولك كل (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) يتبين بعكس الصغرى ورد القرينـة إلى ثالث الأول وبالخلف لأنه إن كان لا شئ من (ج ا) وكل (ب ج) فلا شئ من (ب ا) هذا خلف * والثانية من كليتين والـكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية وتبين بعكس الصغرى أو بالخلف * والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية موجبة كالضرب الأول وعلى نحو بيانه * والرابعة من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية

ينتج جزئيـة موجبة مثالهـا كل (ب ج) و بعض (ب ا) ينتج بعض (ج ا) و يتبين بأن تعكس الـكبرى وتجعلها صغرى وتقرن بها الـكبرى فينتج بعض (ا ج) ثم تنعكس فبعض (ج ا) فهـذا بالعكس الثانى يصح إن كانت النتيجة مطلقة على الرأى الأول ـ وأما إن كانت مطلقة على الرأى الثانى فلا يتبين بهذا العـكس فانه لا يجب أن يكون عكس المطلقة بالرأى الثانى مطلقة به بل مطلقة بالرأى الأول ـ بل بالافتراض على ماسنبينه فى مواضع أخر : وقد تبين أن هذا الضرب منتج بطريق الخلف أيضا * الخامسة من كلية موجبـة صغرى وجزئية سالبة [1] كبرى تنتج جزئية سالبة ولا يمكن أن تتبين بالعكس بمثل ماقلناه فى رابع الثانى ولكن بالافتراض فليكن البعض الذى هو (ب) وليس (ا د) فيكون كل (ب ج) و بعض (ب د) فبعض (ج د) ولا شئ من (د ا) فليس كل (ج ا) وقد تبين أيضا بالخلف لأنه إن لم يكن كذلك بل كان كل (ج ا) وكل (ب ج) فكل (ب ا) وكان ليس كل (ب ا) هـذا خلف * والسادسة من صغرى جزئيـة موجبة وكبرى كلية سالبـة يتبين بعكس الصغرى و بالخلف أن النتيجة جزئية سالبة ـ فهذه الضروب هى المنتجة وما بعـدها عقيمة : وقد تبين لك أن هـذا الشكل لا ينتج مطلوبا كليا و إنمـا ينتج الجزئى و إن لم تـكن فيـه مقدمة جزئية *

﴿ فصل فى التأليف من الضرو ريات ﴾

أما الشكل الأول من الضرو ريتين فلا يخالف المطلقتين فى الانتاج وفى الكمال إلا بجهة الضرو رة فى المقدمات والنتيجة * وأما الشكلان الآخران منهما فلا يخالفان أيضا نظيرهمـا من المطلقات فى الانتاج وفى تصحيح الانتاج بالرد إلى الأول إلا فى شيئين أحدهما الجهة * والثانى أن رابع الثانى وخامس الثالث كانا إنما يتبينان فى المطلقتين بالافتراض والخلف ـ وههنا قد يتعذر ذلك فانا إن

---

(١) مثاله كل (ب ج) وليس كل (ب ا) فليس كل (ج ا) (ا ـ ع)

رفعنا [١] الضروري السالب وجب أن نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا [٢] لا حقيقيا فاذا قرناه بالمقدمة الأخرى ليتبين الخلف كان الاقتران من ممكن عامي ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد أن هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا الممكن كالموجود نفع ذلك أيضا فانا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من وجودي ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فأما إذا استعملنا الافتراض فان أحد قياسي الافتراض قد يكون من ضروريتين * وأما القياس الثاني فيكون من وجودية [٣] وضرورية وذلك مجهول وأنت تعلم أن كل افتراض فانما يتم بقياسين قياس من الشكل بعينه وقياس من الشكل الأول ولكن إذا تركنا هذا المأخذ فرجعنا إلى الأمور أنفسها يحق لنا أن نعلم أن الاختلاط من وجودي صغرى وضروري كبرى في الشكل الأول وإن لم ينبه عليه بعد معنا هو قياس كامل لا يحتاج أن ندل على أنه منتج لأن الشكل الأول بين الانتاج فليس قياساً غير كامل حتى نحتاج أن ندل على أنه منتج فحينئذ نجد سبيلا إلى استعمال وجهي الخلف والافتراض في هذا البيان فلنبين بهما *

﴿ فصل في اختلاط المطلق والضروري [٤] في الشكل الأول ﴾

أن الحق في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الأول هو على ما يراه المعلم الأول أن العبرة بالكبرى فان كانت مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وإن كانت ضرورية فالنتيجة مثلها * أما في المطلقة فلاشك فيه [٥] وأما في الضرورية فلأن قولنا كل (ب ا) بالضرورة ـ أو بالضرورة لا شيء من (ب ا) معناه أن

---

(١) قوله فانا ان رفعنا أي في البيان الخلفي وقوله الضروري السالب اى الذي هو النتيجة (ا ـ ع) (٢) ولا يمكن أن يجعل عوض الامكان الذي هو نقيض الجهة الضرورية سلب الضرورة فانه تكون النتيجة من سالبة أيضا وليس هذا نقيض السالب * (٣) قوله من وجودية هي الآتية من حمل الوصف العنواني على الذات المفروضة (ا ـ ع)

(٤) ضروب هذا الشكل تصير ثمانية لانها تتضاعف بكون الكبرى ضرورية تارة ومطلقة أخرى (٥) أصل الشكل هكذا (ج ب) بالاطلاق وكل (ب ا) بالضرورة أو لا شيء من (ب ا) بالضرورة (ا ـ ع)

كل واحـد مما يوصَف (بب) و يوضع (لب) ويكون (ب) وقتا مَّا بالضرورة أولا بالضرورة دائمـا أو لا دائما فنلك الشئ موصوف دائمـا فى كل وقت بأنه (ا) أو غير موصوف ولا فى وقت البتة بأنه (ا) فيكون (ج) الموصوفة (بب) كيف وصفت به داخلة [1] فى هذا الحـكم * وههنا شئ يجب أن يعـلم وهو أنه إذا كانت الكبرى مطلقة ووقت إطلاقها مادام ذات الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة تـكون ضرورية لأن (ج ب) دائمـا وقد وضع أن (ب) ما دام (ب) فهو (ا) فج دائمـا (ا) فههنا قد تـكون النتيجة ضرورية والـكبرى مطلقة *

﴿ فصل فى اختلاطهما فى الشكل الثانى [2] ﴾

وأما الشـكل الثانى فان الظاهر والمشهور هو أن العـبرة للسـالبة التى تصير كبرى الأول بعكس [3] أو افتراض وأن النتيجة تابعة لجهتها بناء على أن السالبة المطلقة تنعكس مثل نفسها من كل وجـه وقد قلنا فى ذلك ما قلنا فالحق يوجب فيها مالا يجب أن نستحى منـه وهو أن النتيجة دائما ضرورية * فأما إن كانت المطلقة بحيث تصدق ضرورية فلاخفاء به و إن كانت بحيث تـكذب ضرورية فلأن (ج) و (ا) لما اختلفا فى أن أحدهما موضوع (لب) دائما بالضرورة أو غير موضوع له البتة فى وقت والآخر موضوع له لا دائما و غير موضوع له دائما فبين طبيعتى (ج) و (ا) خلاف ذاتى فأحدهما مسلوب عن الآخر بالضرورة و يجب أن نقتصر على هذا القدر من البيان اعتماداً على فهم المتعلم و إذا لم يقتنع بهذا القدر فليرجع إلى الـكتب الـكبيرة التى استقصينا فيها هذا الباب وغيره بمقدار الطاقة * ولنا أن نبين من هذا البيان بعينه أن هذا الاختلاط ينتج و إن كان من سالبتين أو موجبتين فى هـذا الشـكل وتـكون النتيجة سالبة ضرورية

---

(١) قوله داخلة فى هذا الحكم أى فيجب تعدى الاكبر بجهته إليها (ا — ع)

(٢) تصير ضروب هـذا الشكل ثمانية أيضاً لاجل تضعيف المقدمات بالجهات فى الصغرى والكبرى كما قيل (٣) قوله بعكس هو فى الضروب الثلاثة منـه وقوله أو افتراض هو فى الضرب الرابع (ا — ع)

وذلك لأن المطلق الذى يكون حقيقيا صرفا فسلبه وايجابه بمنزلة واحدة ثم إذا اختلفت نسبة المحمول إلى الطرفين فى الدوام واللادوام وان اتفقت فى الايجاب والسلب كان بينهما خلاف ضرورى *

{ فصل فى اختلاطهما فى الشكل الثالث [1] }

وأما الشكل الثالث فان المشهور من حاله أن المقدمتين إذا كانتا كليتين موجبتين فأيتهما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لأن لك أن تعكس المطلقة منهما وتجعلهما صغرى الأول فتنتج ضروريا فان احتجت إلى عكس ثان كان عكس الضرورى فى المشهور ضروريا ولكن قد منع الحق هذا العكس وفرغنا منه * والحق أن النتيجة تتبع الكبرى فان كانت الكبرى من الكليتين سالبة فلا خلاف فى أن الاعتبار بها * وإن كانتا جزئية وكلية فالمشهور أن العبرة بالكلية لأنها تصير كبرى الأول الا أن تكون السالبة جزئية فالمشهور فى هذا الشكل والثانى أن النتيجة لا تكون ضرورية فى حال والحق يوجب أن العبرة للكبرى وإن كانت جزئية وتبين بالافتراض فلنبين ذلك ـ والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول إن النتيجة ضرورية [2] * ولنفرض البعض من (البا) الذى ليس (ا د) فبالضرورة لا شئ من (د ا) ولكن كل (ب ج) و بعض (ب د) فبعض (ج د) بالضرورة ولا شئ من (د ا) فبالضرورة بعض (ج) ليس (ا) وهكذا يتبين إذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية *

{ فصل فى التأليف من الممكنتين فى الشكل الأول }

أما القياس من ممكنتين فى الشكل الأول فمثل القياس من مطلقتين [3]

---

(١) تصير الضروب فيه اثنى عشرة كما قيل فى الشكلين من حال تضعيف القرائن بالجهات

(٢) أصل الضرب هكذا كل (ب ج) وليس بعض (با) فليس بعض (جا) (ا ـ م)

(٣) فينتج ممكنة ووجه انتاجه لها أن الاكبر إذا كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان

فيه فى كل شئ إلا إذا كانت الصغرى ممكنة سالبة[1] فانه يكون منه قياس ولكن غير كامل وتبين بردها إلى الموجبة فان الممكنة السالبة فى قوة الموجبة فتنتج موجبة ثم تنقل تلك الموجبة إلى السالبة فالشرط المراعى فى الانتاج ههنا هو فى الكم أعنى كلية الكبرى لا الكيف حتى انه لا بأس فيه بالانتاج عن سالبتين *

﴿ فصل فى اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الأول ﴾

أما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الأول فلا شك أن الكبرى إذا كانت ممكنة فالنتيجة مثلها لأن (ج) موضوعة (لب) و (ب) موضوعة لألف و (ا) محمولة عليها بالامكان فتكون الألف محمولة على الجيم كذلك بالامكان * وأما إن كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البتة فلا خلاف أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية[2] وذلك لأنا إن وضعنا أن النتيجة الممكنة الحقيقية كاذبة كان الصادق إما ضرورة إيجاب و إما ضرورة سلب فلنضع أولاً ضرورة السلب ولنجعل الصغرى الممكنة مطلقة موجودة و إن كذبنا ولكن يكون كذبنا غير محال * فنقول بالضرورة ليس بعض (ج ا) وكل (ج ب) فبالضرورة ليس بعض (ب ا) وكان كل (ج ا) بالامكان[3] هذا كذب محال والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لأن الكذب الغير المحال ممكن فى وقت ما أن يوجد و يوجد لا محالة حينئذ ما يلزمه معه لأنه إن كان يوجد هو دون ما يلزمه فليس ذلك لازما له * و إذا كان يوجد فى حال فليس بكذب محال فالكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فبقى أن يكون لزومه بسبب الضرورية السالبة فهى كاذبة * ولنجعل أيضا الضرورية إيجابية وقد بينا نحن

ممكنا للاصغر لا محالة وقد أخطأ المتأخرون باشتراط فعلية الصغرى فى هذا الشكل والثالث وهذا الغلط مبنى على غلط لهم آخر فى فهم القضية الحقيقية ولا نطيل بذلك (ا — ع)

(١) قوله ممكنة سالبة أى ممكنة حقيقية سالبة *

(٢) أصل الشكل هكذا كل (ج ب) بالامكان وكل (ب ا) باطلاق فكل (ج ا) بالامكان الخاص (٣) قوله بالامكان أى بالاطلاق الوجودى الذى هو فى حكم الامكان (ا — ع)

أن النتيجة ضرورية أيضا فنقول بعض (ج ا) بالضرورة وكل (ج ب) بالوجود الناشئ من الفرض الجائز فينتج بعض (ب ا) بالضرورة هذا خلف * فاذاً النتيجة ممكنة حقيقية إلا أن تكون الكبرى مطلقة على الرأى الأول فحينئذ قد تنتج مطلقة على ذلك الرأى لأنا سنبين أن الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتج ضرورية فتكون تارة تنتج ضرورية وتارة تنتج غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذى يعمهما * وأما إذا كانت الكبرى سالبة مطلقة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة تارة ـ وتارة تكون ممكنة حقيقية وقد تنتج أيضا ضرورية كقولنا كل انسان يمكن أن يتفكر بالضرورة ولا شئ مما يتفكر بغراب فبالضرورة لا شئ من الناس بغراب * وأما فى التحقيق فان هذا أيضا إنما يكون إذا كانت المطلقة على حسب الرأى الأول * وأما إن كانت مطلقة صرفة لم تنتج إلا ممكنة حقيقية و بنحو من ذلك البيان بعينه الذى قيل حيث كانت المطلقة موجبة لأنه ان لم يكن قولنا لا ضرورة فى أن يكون أو لا يكون (ج ا) صادقا فليكن ضرورة كون أو لا كون ونعمل ما عملناه هناك * وأما المثال الذى اورد فى المشهور فانه لا يلائم المطلق على الرأى الثانى لأن كبراه ضرورية *

﴿ فصل فى اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الأول ﴾

أما اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الأول فان كانت الكبرى ممكنة فلا شك أن النتيجة ممكنة لأن (ج) موضوعة (لب) و (ب) موضوعة لألف فيكون ألف محمولة على الجيم بالامكان ـ وأما إن كانت ضرورية فالمشهور أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقية [1] و إلا فليس يمكن أن يكون كل (ج ا) فاذاً بالضرورة ليس بعض (ج ا) وكان بالضرورة كل (ب ا) فالبضرورة ليس بعض (ج ب) وكان ممكنا أن يكون كله (ب) هذا خلف * وأما فى التحقيق

(١) الشكل هكذا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) (ا — ع)

فليس الخلف بخلف فان نقيض تلك النتيجة ليس بممكن عامى حتى يلزمه بالضرورة لا والحقيقة توجب أن النتيجة ضرورية لأنا إن وضعنا أن كل (ج ا) بالامكان الحقيقى وكان كل (ج ب) بالامكان الحقيقى أنتجَ على مابينيه بعد أن بعض (ب ا) بالامكان الحقيقى فأمكن أن لايكون (ا) وهو بالضرورة (ا) هذا خلف ـ ولنبين هذا بوجه آخر أقرب إلى الافهام فنقول إنه إذا كان كل (ب ا) بالضرورة أى كل ما يقال له (ب) فذلك الشئ دائما هو (ا) فَج إذا قيل له (ب) كان دائما (ا) لا مادام موصوفا بأنه (ب) فان الضرورة التى إياها نريد فى هذه الأشكال غير هذه وقد بيناها بل مادام ذات (ج) الموصوفة بأنها (ب) موجودة فاذا صار (ج) مّا (ب) فانه يكون (ا) قبل كونه (باء) وكذلك بعد كونه و بعد زوال (ب) عنه والمثال لتقرير هذا قولنا كل انسان يمكن أن يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة * وأما إذا كانت الكبرى سالبة ضرورية فالمشهور أنه ينتج ممكنة عامية فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة تصح مطلقة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لما بيناه *

﴿ فصل فى الممكنتين فى الشكل الثانى ﴾

لاقياس فى الشكل الثانى عن ممكنتين فانه يمكن أن تكون طبيعتان تحمل احداهما على الأخرى كالحيوان على الانسان ثم يسلب عن احداهما شئ بالامكان و يوجب على الآخر * و يمكن أن يكون كذلك طبيعتان مختلفتان كالانسان والفرس وليكن الحد الأوسط فى جميع ذلك الحركة ولا يمكن[1] أن يبين بالعكس لأن هذه الممكنة لاتنعكس ولا يمكن أن يبين بالخلف لأن القياسات التى يطرد فيها الخلف مختلطة بالضروريات التى لم تعلم بعد و إذا علمت لم تنتج شيئا يناقض المقدمات تعرفه بالتجربة *

---

(١) قوله ولا يمكن أن يبين الخ لأن ضروب الثانى المبينة بالعكس هى التى ترد الى الاول بعكس السالبة والسالبة الممكنة لا عكس لها على ماهو معروف فى بابه (ا ـ ع)

﴿ فصل فى اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثانى ﴾

وأما اختلاط الممكن والمطلق فى الشكل الثانى فالمشهور أن السالبة إذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل إن كانت جزئية و يمكن الافتراض فيها فانه يمكن اختلاطها مع الممكنة فى قياس وتنتج نتيجة ممكنة عامة على ما قيل فى الشكل الأول ـ والا لم تنتج والحق انه لا قياس من ممكنة ومطلقة فى الشكل الثانى الا أن لا تؤخذ المطلقة إلا بحيث تصح ضرورية فحينئذ يكون اختلاطاً آخر فى الحقيقة و يبين لك [1] هذا بما قلناه فى الاختلاط من الممكنتين والاختلاط من المطلقتين فى هذا الشكل ومن أمثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولاحيوان واحد بمتحرك مطلقاً كما يستعمله المعلم الأول [فانه لا ينتج]

﴿ فصل فى اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الثانى ﴾

وأما اختلاط الممكن والضرورى فى الشكل الثانى فالمشهور أن لايفرق بينه و بين الاختلاط الأول إلا فى حال تضعيف النتيجة كما فرق فى الشكل الأول وأما الحق فهو أن النتيجة دائماً ضرورية سالبة ولو عن سالبتين أو عن موجبتين أو كيف ما كان بعد أن تكون الكبرى كلية ـ و بيان ذلك بمثل بيان اختلاط المطلق والضرورى فى هذا الشكل *

﴿ فصل فى اختلاط الممكنتين فى الشكل الثالث ﴾

وأما الممكنتان فى الشكل الثالث فقد يكون منهما قياس إذا كانت إحداهما كلية و إن كانت الصغرى سالبة وتنتج دائماً ممكنة حقيقية ـ و بيان ذلك إما فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد فبالعكس و إما فيما يرجع إلى الأول بعكس ولكن يحتاج فى انتاج المطلوب إلى عكس ثان أو فيما لايرجع إلى الأول بالعكس أصلا

---

(١) قوله ويبين لك هذا أى عدم انتاج الاختلاط من الممكن والمطلق فى الشكل الثانى وقوله فى الاختلاط من الممكنتين هو قوله فيما سبق فانه يمكن أن تكون طبيعتان الخ وسمى كون المقدمتين ممكنتين اختلاطا تسمحا (ا — ع)

فبالافتراض لأن عكس النتيجة [١] الأولى و إن كانت تكون ممكنة فانها تكون ممكنة عامية ولا يلزم من ذلك أن لا تكون ضرورية ॰

﴿ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث ﴾

وأما اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث فالمشهور أنهما إذا كانتا موجبتين فالنتيجة ممكنة حقيقية لا محالة لأنك يمكنك أن تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكنة ولو بعكس ثان ॰ وأما إن كانت إحداهما سالبة والمطلقة موجبة فحكمها حكم الموجبتين لأن السالبة الممكنة موجبة في القوة فلا تغير من انتاج الممكن شيئاً و إن كانت السالبة مطلقة فلا تكون في الأول إلا كبرى فتنتج ممكنة عامية فربما كانت حقيقة وربما كانت ضرورية ॰ وأما الحق فهو أن النتائج كلها ممكنة فان كانت المطلقة صرفة فممكنة حقيقية و إن كانت غير صرفة فممكنة عامية و يبين ذلك إما بعكس واحد و إما بافتراض فيما سوى ذلك ॰

﴿ فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث ﴾

وأما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور أنه على ما قيل في الاختلاط الأول إلا في حال تضعيف النتيجة ॰ وأما الحقيق من الرأى فيوجب أن النتيجة تتبع الكبرى و يتبين ذلك في احَدِيّ العكس بالعكس وفي غير احَدِيّ العكس بالافتراض ॰

﴿ فصل في القضايا الشرطية ﴾

قد قلنا في القياسات الحملية مطلقة ومنوعة ومتفقة الجهات ومختلفة و بقي علينا أن نذكر القياسات التي تنتج مطلوبات شرطية بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تَطلب الحمليات ولنذكر أولا فصولاً تُعين في تحقيق المقدمات الشرطية فنقول ليس الايجاب والسلب إنما هما في الحمل فقط بل وفي الاتصال

---

(١) قوله لان عكس النتيجة الخ تعليل لقوله وأما فيما يرجع إلى الأول إلى قوله فبالافتراض (ا — ع)

والانفصال فانه كما أن الدلالة على وجود الحمل إيجاب فى الحمل كذلك الدلالة على وجود الاتصال إيجاب فى المتصل كقولنا ان كان كذا كان كذا * والدلالة على وجود الانفصال ايجاب فى المنفصل كقولنا إما أن يكون كذا و إما أن يكون كذا وكما أن الدلالة على رفع وجود الحمل سلب فى الحمل كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا ليس إذا كان كذا كان كذا أو رفع الانفصال كقولنا ليس إما أن يكون كذا و إما أن يكون كذا سلب فى المنفصل والمتصل وكل سلب فهو ابطال الايجاب و رفعه * والايجاب والسلب فى الاتصال والانفصال قد يكون محصوراً كليا وجزئيا وقد يكون مهملا فانك إذا قلت اذا كان كذا كان كذا ـ وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ، واذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا أوليس إما أن يكون كذا و إما أن يكون كذا فقد أهملت * وأما إذا قلت كلما كان كذا كان كذا أو دائما إما أن يكون كذا أو يكون كذا فقد حصرت حصراً كلياً موجبا و إن قلت ليس البتة اذا كان كذا كان كذا أوليس ألبتة إما أن يكون كذا و إما أن يكون كذا فقد حصرت حصرا كليا سالبا * وان قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا أو قد يكون إما كذا و إما كذا فقد حصَرت حصرا جزئيا موجبا و إن قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان كذا أو ليس كلما كان كذا كان كذا أو قلت قد لا يكون إما كذا و إما كذا أوليس دائما إما كذا و إما كذا فقدحصرت حصرا سالباً جزئيا * والجزء الأول من كل شَرطي الذى يقرن به حرف الشرط و ينتظر جوابه يسمى مقدماً والثانى يسمى تاليا وكل واحد منهما فى نفسه قضية : ثم قد يكون كل واحد منهما حملية وقد تكون شَرطية متصلة ومنفصلة وقد تكون محصورة ومهملة وسالبة وموجبة وليس سلب الشّرطية و إيجابها وحصرها واهمالها تابعا للمقدم والتالى بل للشّرط فانك إذا قلت اذا كان ليس (ا ب) فليس (ب ج) فالمقدمة موجبة وان كان المقدم والتالى سالبتين و إنما كانت موجبة لأنك أوجبت الاتصال وعلى هذا فقس فى غيره *

﴿ فصل فى المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة ﴾

والمقدم فى الشرطى المتصل قد يكون قضايا كثيرة [١] ومع ذلك فقد تكون المقدمة واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا وكان كذا فحينئذ يكون كذا ـ وأما إذا كان التالى قضايا كثيرة فان المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا و يكون كذا و يكون كذا فان هذه ثلاث مقدمات فان كل واحد مما ذكر فى التالى تال بنفسه كما نقول زيد هو حيوان وأبيض وضحاك ـ فهذه ثلاث مقدمات أو ثلاث قضايا حملية *

﴿ فصل فى الشرطيات المحرفة ﴾

وقد تستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون (ج د) ويكون (ا ب) معناه إن كان (ا ب) فلا يكون (ج د) ومثل قولك لا يكون (ج د) أو يكون (ا ب) فهو كقولك إما أن لا يكون (ج د) و إما أن يكون (ا ب) فهذا القدر كاف للذكى فى تفهم المقدمات الشرطية فلنشرع فى ذكر اقتراناتها *

﴿ فصل فى القياسات الاقترانية من المتصلات ﴾

أما الاقتران الكائن من المتصلات فاما أن يكون بأن يجعل مقدم احداهما[٢] تالى الأخرى أو يشتركان فى التالى [٣] أو يشتركان فى المقدم [٤] وذلك على قياس الاشكال الحملية والشرائط فيها واحدة *والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع

---

(١) مثاله إن كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فبه ذات الجنب فهذه مقدمة واحدة فان قلنا إن كان هذا الانسان به ذات الجنب فبه كذا وكذا صارت مقدمات كثيرة *

(٢) مثاله كلما كان (ا ب فج د) وكلما كان (ج د فه ر) ينتج كلما كان (اب فه ر) وهو الضرب الاول من الشكل الاول (٣) مثاله كلما كان (ا ب فج د) وليس البتة إذا كان (ه ر فج د) ينتج ليس البتة إذا كان (ا ب فه ر) وهو الاول من الثانى (٤) مثاله كلما كان (ا ب فج د) وكلما كان (ا ب فه ر) ينتج قد يكون إذا كان (ج د فه ر) وهو الاول من الثالث *

المقدم والتالى اللذين هما كالطرفين إما كلية و إما جزئية و إما سالبة و إما موجبة على قياس ماقيل فى الاقترانات الحملية *

﴿ فصل فى القياسات الاقترانية من المنفصلات ﴾

وأما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن أن تكون فى جزء تام بل تكون فى جزء غير تام وهو جزء تالى أو مقدم ويكون حينئذ على هذا القياس إما أن يكون هذا العدد زوجاً و إما أن يكون هذا العدد فرداً ونأخذ الزوج حداً أوسط ونضعه لأجزاء الانفصال فى المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج إما زوج الزوج وإما زوج الفرد وإما زوج الزوج والفرد ثم تترك فى النتيجة الأوسط وتأخذ هكذا فكل عدد إما فرد و إما زوج الزوج وإما زوج الفرد و إما زوج الزوج والفرد فهذا هو المثال * وأما شرائط الانتاج فيجب أن تكون الصغرى وهى مثل المنفصلة الأولى موجبة سواء كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجباً فيها والانفصال فى الكبرى كلياً وعليك أن تمد قرائنه [١] وقد يرد على غير هذا الشكل إلا أن ذكره بالمبسوطات من الكتب أولى فانه أبعد من الطباع — وبالجملة ليعلم أنا إنما نورد من الاقترانات الشرطية كل ماأنتاجه لائح عن قرب ومناسب للطبايع فى الاستعمال * وأما ما دق عن ذلك فنذكره فى كتاب الشفاء وفى كتاب اللواحق * وأما الاقتران من شرطى متصل وحملى على أن الحملى يشارك تالى المتصل والحملى مكان الكبرى ليذهب المشترك فيه وتبقى النتيجة من المقدم ومن جزئى التالى والحملى اللذين هما كالطرفين فى حدودهما مثاله ان كان (ا ب) فكل (ج د) وكل (د ه) ينتج فان كان (ا ب) فكل (ج ه) فان كان الأوسط موضوع الحملى محمول فى التالى على حسب ما ذكرناه

(١) إذا كانت الصغرى موجبة أبدا فهى إما كلية وإما جزئية والكبرى إما سالبة وأجزاؤها كذلك وإما سالبة وأجزاؤها موجبة وإما سالبة وبعض أجزائها موجبة أو بعض أجزائها سالبة فتصير القرائن من هذه الجهة ستة وتتضاعف من جهة الكبرى أيضا فتصير قرائنه اثنى عشر *

ومثلناه فانا نسميه الشكل الأول : وشريطته فى الانتاج ان المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون الحال بين التالى[1] والحلى كالحال بين مقدمتى الحمليات فى الشكل الاول وتكون نتيجتهما شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ماتكون نتيجة التالى والحلى لو انفردا ـ ومثاله ان كان (ا ب) فكل (ج د) وكل (د ه) فينتج ان كان (ا ب) فكل (ج ه) واما ان كانت المتصلة سالبة فالتأليف منها من جملة ما لم نذكره فى هذا الكتاب وعليك أن تعد قرائنه [2] وأما الذى نسميه بالشكل الثانى من هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالى والحلى الكبرى كنسبة مقدمتى الشكل الثانى فى الحمليات مثل أن تقول إن كان (اب) فكل (ج د) ثم تقول لا شئ من (ا د) وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل فى الحمليات والنتيجة على ما قلناه مع السالبة و إن كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر يذكر فى غير مثل هذا الكتاب ـ وأما القرائن فعدها أنت بنفسك[3] وأما الذى نسميه بالشكل الثالث فى هذا الباب فذلك اذا كانت النسبة بينهما على ما فى الثالث من الحمليات فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما فى الحمليات ● وان كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور فى الكتب المبسوطة ● وأما القرائن فعدها أنت بنفسك [4] فان جعلت فى مثل هذا الاقتران الحلى مكان الصغرى حدثت أشكال ثلاثة على تلك الصفة ﴿ فالشكل الأول ﴾ ان كان المتصل موجبا فالشرط فيه كالشرط فى الحمليات وان كان سالبا فحكمه مذكور فى كتب

---

(١) يكون التالى الذى هو مكان الصغرى موجبا والحلى الذى هو مكان الكبرى كليا على أنه يجوز أن يكون التالى والحلى كلاهما سالبين الا أنه لم يذكره ● (٢) قد عرفت أن الشرط فى التالى أن يكون موجبا وفى الحلى أن يكون كليا لان التالى مقام الصغرى والحلى مقام الكبرى والشرطية تكون موجبة وتكون سالبة وتكون كلية وتكون جزئية وتتضاعف بتال كلى وتال جزئى فتصير ثمانية تتضاعف بحملى سالب وموجب فتلك ستة عشر ●

(٣) فأما الشكل الثانى فان اعتبرته بحسب الشرطيه كان الشرط ستة عشر ضربا فاعلمه وذاك أن المتصلة تؤخذ كلية موجبة مع تال كلى وجزئى وحلى موجب وسالب فتلك أربعة وتأخذها جزئية موجبة أربعة أخرى فتلك ثمانية ومثلها إذ أخذت سالبة فتصير ستة عشر يعنى ان كان (ا ب) فلاشئ من (ج ه) (٤) وأما قرائن الشكل الثالث فأربعة وعشرون

آخرى * ومثاله كل (ج ب) وإذا كان (د ه) فكل (ب ا) فاذا كان (د ه) فكل (ج ا) ﴿الشكل الثانى منه﴾ أما إن كان المتصل موجباً فالشرط كما كان فى الثانى من الحمليات وإن كان سالباً فحكمه فى كتب أخرى ﴿وأما الشكل الثالث﴾ فلا يفارق فى شريطته ما قيل فى ثالث الحمليات إن كانت المتصلة موجبة * وأما هذه الاقترانات بينها من جانب المقدم بأن يكون الاشتراك بين الحملى ومقدم الشرطية فهى أقل استعمالاً فى العلوم والأولى أن نذكر حالها فى الكتب المبسوطة * وقد يقع بين المنفصل وبين الحملى الواحد اقتران والطبيعى منه أن تكون الحملية هى الصغرى وتكون موجبة ومحمولها موضوع فى الانفصال كله وتكون الشرطية كلية وعلى قياس الشكل الأول كقولك كل كثير معدود * وكل معدود إما زوج وإما فرد فكل كثير إما زوج وإما فرد * ويكون تأليفها أربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحمليات كبرى وتكون الحمليات بعدد أجزاء الانفصال ويكون هناك اشتراك لكل حملى مع أجزاء الانفصال فى جزء وتكون جميع أجزاء المنفصل مشتركة فى حد هو الموضوع وحينئذ إما أن يكون على سبيل تأليف الشكل الأول ويسمى الاستقراء التام كقولك كل متحرك إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون نباتاً وإما أن يكون جماداً * وكل حيوان جسم وكل نبات جسم وكل جماد جسم : ويجب أن تكون المنفصلة وأجزاؤها موجبة والحمليات كليات وقد تكون على سبيل الشكل الثانى * والشرط بين أجزائه وأجزاء الحمليات هو الشرط الكائن بين حمليتين فى الشكل الثانى ولا يكون على سبيل الشكل الثالث * وقد يقع بين متصل ومنفصل - أما فى جزء تام فينبغى أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة * واحداهما

وذلك أن المتصلة تكون موجبة كلية فتحدث ستة قرائن أربعة من حملى كلى موجب وسالب مع تال كلى وجزئى اذ قد عرفت أن التالي كالصغرى فى الحملى فلا تكون الا موجبة واثنين من حملى جزئى موجب وسالب مع تال كلى وستة أخرى اذا أخذنا المتصلة موجبة جزئية فذلك اثنى عشر ومثله عند أخذهما سالبة كلية وجزئية فذلك أربعة وعشرون *

لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة * مثالها ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإما أن يكون النهار موجوداً ـ وإما أن يكون الليل موجوداً ينتج على وجهين إما متصلة هكذا [1] وإن كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً * وأنت تعرف ضروبه وإما فى جزء غير تام فيجب فى الطبيعى منه أن يكون محمول التالى موضوعا فى أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقى من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى * مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فإما زوج وإما فرد ينتج أنه لو كان هذا الشئ كثيراً فهو إما زوج وإما فرد وأنت تعرف ضروبه * كل اقتران أمكن بين حملية وشرطية فان مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية اذا كان الجزء الشرطى متصلا مثل المتصل فيشاركه فى مقدم أو تالى ويجب أن تقنع ههنا بما نورده ـ وأما الاستقصاء فتجده فى الكتب البسيطة *

﴿ فصل فى القياس الاستثنائى ﴾

القياس الاستثنائى مؤلف من مقدمتين احداهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لأحد جزأيها ويجوز أن تكون حملية وشرطية [2] وهى التى تسمى المستثناة فالمستثناة يلزمها النتيجة * والشرطية الموضوعة تدل على اللزوم أو العناد والاستثناء من قياس فيه الشرطية متصلة إما أن يكون من المقدم فيجب أن يكون المستثنى عين المقدم لينتج عين التالى كقولنا ان كان زيد يمشى فهو يحرك قدميه لكنه يمشى فهو يحرك اذاً قدميه * وان كان من التالى فيجب أن يكون نقيضه لينتج نقيض المقدم كقولك لكنه ليس يحرك رجليه ينتج فاذاً ليس

---

(١) ان جعلت النتيجة منفصلة وهو الاولى جعلت منفصلة من مقدم المتصل والغير المشترك فيها من المنفصل *   (٢) مثاله ان كان متى طلعت الشمس وجد النهار فوجود النهار تابع لطلوع الشمس لكن متى طلعت الشمس وجد النهار فوجود النهار إذا تابع لطلوع الشمس *

عشى واستثناء نقيض المتقدم وعين التالى لاينتج شيئاً يتبين ذلك لك بالاعتبار وأما إذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط موجبتين فأيهما استثنيت عينه أنتج نقيض الباقى وأيهما استثنيت نقيضه انتج عين الباقى * مثاله هذا العدد إما زوج و إما فرد ولكنه زوج فليس بفرد * ولكنه فردفليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو زوج وان كان أحد الجزئين أو كلاهما سالباً لم ينتج إلا باستثناء النقيض كقولك اما أن لا يكون هذا الشخص حيواناً و إما أن لا يكون نباتا لكنه حيوان فليس بنبات لكنه نبات فليس بحيوان ـ وكذلك إما أن يكون عبد الله فى البحر و إمّا ألا يغرق فانما ينتج هذا أيضا باستثناء النقيض وستعلم أن استثناء العين لا يفيد فى شئ من ذلك * و إن كانت المنفصلة ذات أجزاء كثيرة متناهية فأيها استثنيت نقيضه انتج البواقى على انفصالها وأيها استثنيت عينه أنتج نقيض البواقى ولاينتج لك عين واحدة منها الا استثناء نقيض الجميع غيره وأما إذا كانت الأجزاء بلا نهاية فلايفيد استثناؤه مثل أن تجعل محمولات الاجزاء الألوان الغير المتناهية أو شيء مما أشبه ذلك *

﴿ فصل فى القياسات المركبة ﴾

وأما القياسات المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة فى كل قياس شيئا واحداً بل ذلك يسمى تكثير القياس و إنما تركيب القياس أن تكون القياسات المجموعة اذا حللت الى أفرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئا آخر إلا أن نتائج بعضها مقدمات لبعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الأول قياساً من مقدمتين * و إنما دخلت القياسات لتبين المقدمتين وربما اختلط بها استقراء أو تمثيل أو غير ذلك ـ وسنذكر الاستقراء والتمثيل * وتركيب القياس قد يكون موصولا وهو أن لاتطوى فيه النتائج بل تذكر مرة

بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل (ج ب) وكل (ب ه) فكل (ج ه) وكل (ه د) فكل (ج د)[1] والقياس الذى زاده المحدثون فى الشرطيات الاستثنائيه هو قياس مركب وأخذوه على أنه مفرد كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و إن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر والشمس طالعة فاذا الأعشى يبصر وههنا قد طويت نتيجة هى بالقوة استثناء لمقدم المقدمة الأولى كأنه قال لكن الشمس طالعة فلزم منه نتيجة وهى قوله فالنهار موجود وتلك النتيجة تلزم من هذه النتيجة ❊

﴿ فصل فى اكتساب المقدمات ﴾

وأما اكتساب المقدمات فذلك بأن تضع حدّى الشئ المطلوب من القياس وتأخذ خاص كل واحد منهما وحده وما يلحق كل واحد منهما من الأجناس وأجناسها وفصولها والفصول الخاصة به والعوارض اللازمة وغير اللازمة وترتقى فى ذلك وتستكثر ما أمكنك وتطلب أيضا مايحمل عليه كل واحد منهما وتطلب مالا يحمل على كل واحد منهما وتضع كل جملة على حدة ففى الايجاب الكلى تنظر أنه هل فى جملة مايحمل على الموضوع شئ هو من جملة ما يوضع للمحمول وفى السلب الكلى تنظر هل تجد فى لواحق أحد الطرفين مالا يلحق الآخر ❊ وفى الايجاب الجزئى تنظر هل فى ملحوقات أحد الطرفين ما هو ملحوق الآخر أو فى لواحقه لا لكله ما يلحقه الآخر ❊ وفى السلب الجزئى تنظر هل فى ملحوقات أحد الحدين مالا يلحقه الآخر أو فى لواحق بعض أحد الطرفين مالا يلحقه الآخر ❊

﴿ فصل فى تحليل القياس ﴾

وتحليل القياس هو أن تميز المطلوب وتنظر فى القول المنتج له هل تجد فيه شيئاً يشاركه فان وجدت فانظر هل هو [2] محموله أو موضوعه فاذا وجدت فقد وجدت الصغرى أو الكبرى ووجدت الأوسط ❊ ثم انظر إلى أن المطلوب

(١) لم يذكر القسم الثانى من القياس المركب وهو المفصول أعنى التى فصلت عنه النتائج كقولك كل (ب ج) وكل (ج د) وكل (د ه) فكل (ب ه) ولعله سقط من قلم الناسخ
(٢) الضمير عائد الى المشترك فيه ❊

بأى شكل يبين فضم إلى الأوسط الطرف الثانى من المطلوب علـى هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فان أمكنك ذلك فقد وجدت المقدمتين بالفعل وتم لك الشكل * وراع ان كان هناك تركيب فتدرج من نتيجة إلى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات الأولى وربما كان اللفظ فى النتيجة غير الذى فى المقدمة فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى وربما كان فى أحدهما اسم وفى الآخر اسم آخر أو كان فى الآخر قول فيجب أن تراعى جميع ذلك وتراعى الفرق بين المعدول والسلب فلا تأخذ الموجبة المعدولة على أنها سالبة *

﴿ فصل فى استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول ﴾

كل نتيجة فانها تستتبع عكسها وعكس نقيضها[1] وجزئيتها وعكس جزئيتها ان كان لها عكس وتحتها جزئى وكل قياس فانه يستتبع الحكم بالأكبر على جميع موضوعات الأصغر استتباعا كأنه بالظن هو بعينها كما يستتبع الحكم بالأكبر على جميع مايشارك الأصغر فى الدخول تحت الأوسط ـ وهذا إذا كان فى الشكل الأول *

﴿ فصل فى النتائج الصادقة من مقدمات كاذبة ﴾

وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة فمن الحق أنه إذا كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب أن تكون النتيجة صادقة * ولكن ليس إذا استثنى نقيض المقدم فقيل لكنه كاذب المقدمات أو فاسد التأليف أنتج نقيض التالى وهو انه يجب أن لاينتج نتيجة صادقة * ومثل هذا أنك إذا قلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج أن كل انسان حيوان ـ وهذا صدق ولكن الكذب إما أن يكون فى مقدمة جزئية وإما أن يكون فى مقدمة كلية وإذا كان فى مقدمة كلية فإما أن يكون الكذب فى الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقا وإما أن يكون فى

(١) قوله وعكس نقيضها يريد به عكس النقيض المسمى فى عرف المتاخرين بعكس النقيض الموافق وهو أن تجعل مقابل المحمول موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مع عدم وجوب حفظ الكية فكل (ا ب) عكس نقيضه ماليس (ب) ليس (ا) ولاشىء من (اب) عكس نقيضه بعض ماليس (ب) هو (ا) (ا ـــ ع)

الجزء حتى لا يكون ضد المقدمة صادقا بل نقيضها * مثال الأول كل انسان حجر * ومثال الثانى كل انسان كاتب فان كان الكاذب فى الشكل الأول مقدمة واحدة هى الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يمكن أن ينتج صادقة — وذلك لأن نتيجتها إن كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى أنتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقا وهذا محال * وأمّا إن كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق * وأمّا اذا كانت الصغرى كاذبة أو كلتاهما كاذبتين أو فى شكل آخر فقد ينتج الصدق عن الكذب كيف كان ويجب أن تستخرج أنت ذلك بنفسك *

﴿ فصل فى قياس الدور ﴾

وأمّا قياس الدور فهو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثّانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود فى المقدمات متعاكسة متساوية تنعكس بلا تغيير الكمية وذلك فى الموجبة مثل أن نقول كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحّاك * ثم نقول كل انسان ضحّاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر * وأيضاً كل متفكر ضحّاك وكل ضحّاك انسان فكل متفكر انسان * وأيضاً كل متفكر انسان وكل انسان ضحّاك فكل متفكر ضحّاك * وأيضاً كل ضحّاك انسان وكل انسان متفكر فكل ضحّاك متفكر وأيضاً كل ضحّاك متفكر وكل متفكر انسان فكل ضحّاك انسان * وعلى هذا القياس * وأمّا ان كانت المقدمة سالبة وأريد استنتاج موجبة بقياس الدور فلا يمكن الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كما يكون فى الايجاب الموجب خاص الايجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره كقولك لاشئ من الجواهر بعرض فتعكسه وتقول وماليس بعرض فهوجوهر * واذا أمكن فى السلب هذا العكس أمكن الدور بعد نقل النتيجة السالبة إلى المعدولة مثل قولك كل انسان جوهر ولا شئ من الجواهر بعرض فلا شئ من النّاس بعرض * ثم تقول بعد أن تنقل هذه النتيجة السّالبة من السلب إلى

المعدول كل انسان فهو ليس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر * ثم عليك أن تعرف أن الدور لكل مطلوب وفى كل شكل كيف يكون

﴿ فصل فى عكس القياس ﴾

وأما عكس القياس فهو أن يؤخذ مقابل النتيجة بالضد أو النقيض ويضاف إلى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل احتيالا فى الجدل لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لئلا يفطن إلى وجه الاحتيال مثلا ان كان القياس أن كل (ج ب) وكل (ب ا) فأنتج كل (ج ا) قلت لا شئ من (ج ا) وكل (ج ب) فلا كل (ب ا) فقد أبطلت الكبرى أو قلت لا شئ من (ج ا) وكل (ب ا) فلا شئ من (ج ب) فقد أبطلت الصغرى فيجب أن تمتحن هذا فى كل شكل وكل ضرب وتعرف أن المقابلة هى باعتبار الضد أو النقيض *

﴿ فصل فى قياس الخلف ﴾

قياس الخلف هو الذى تبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركباً من قياس اقترانى ومن قياس استثنائى مثاله ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ب) وكل (ج ب) فهنا قياس اقترانى من شرطية متصلة وحملية وينتج ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج) ثم تجعل النتيجة مقدمة وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج) لكن كل (ا ج) وهو نقيض التالى ينتج نقيض المقدم وهو ان كل (ا ب) وهذا هو صورة قياس الخلف وصورة استتباعه بالشرطيات وان كان أكثر الناس يتحيرون فى تحليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لأنه يؤخذ فيه نقيض مطلوب ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم فلو أن انسانا أخذ نقيض تالى نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لأنتج المطلوب بالاستقامة كما لو قال كل (ا ج) وكل (ج ب) لأنتج كل (ا ب) وكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيما ويفترق قياس الخلف وعكس القياس بأن عكس القياس هو بعد قياس معمول * وأما قياس

الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكساً لقياس الاستقامة فانظر الآن أن كل مطلوب ما نقيضه وكيف يمكن أن يقرن به مقدمة لينتج محالا وفى أى شكل يمكن ذلك

﴿ فصل فى القياس الذى من مقدمات متقابلة ﴾

والقياس الذى من مقدمات متقابلة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين فى الحدود مختلفتين بالكيف ولكن انما يروج بأن يبدل الاسم فى بعض الحدود حتى لا يفطن لكذبه فلا يقال فيه مثلا بعد قولهم إن الانسان ضاحك الانسان ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قولهم إن الانسان ضاحك ان البشر ليس بضاحك * ونتيجة هذا القياس هو أن الشئ ليس نفسه مثل ان الانسان ليس ببشر وانما يستعمله المغالطون على سبيل التبكيت وربما استعمل على سبيل الجدل اذا كان الخصم يتناقض فى مأخذه بأن يتسلم منه مقدمة ثم يتسلم منه مقدمات أخرى تنتج نقيض تلك المسلمة فتؤخذ النتيجة ونقيضها الأول المسلم ويعمل قياس من متقابلتين ينتج أن الشئ ليس هو اياه *

﴿ فصل فى المصادرة على المطلوب الأول ﴾

المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس يراد به انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك والكبرى هنا والنتيجة شئ واحد ولكن أبدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة فأى مقدمة جعلت هى النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى تكون طرفاها معنى واحداً ذا اسمين مترادفين كما قلنا إن الانسان بشر وهو كقولك إن الانسان انسان - هذا إذا كانت المصادرة على المطلوب الأول بقياس واحد - وأما فى الأكثر فانما يقع فى قياسات متركبة متتالية بأن يكون المطلوب تبيّن بمقدمة تلك المقدمة إنما أنتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب * ثم تأمل أنت انه كيف يمكن فى كل شكل *

﴿ فصل فى بيان أن الشىء كيف يعلم ويجهل معاً ﴾

الانسان الواحد قد يعلم الشىء بعلم لا يخصه بل يعمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة أو يعتقد فى خاصته رأيا أو ظنا باطلا وهو لا يشعر مثل أن يكون الانسان يعلم أن كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم أن الاثنين اللذين فى يد زيد هو زوج أو ليس بزوج وربما ظنه فرداً لأنه لايعلمه اثنين أو عند مايعلمه اثنين ليس يخطر بباله أن كل اثنين زوج • وهذا الجهل لا تناقض فيه مع ذلك العلم لأنه إنما علم أن كل شىء يكون اثنين فهو علم زوج « ولم يعلم أن كل اثنين بالفعل وانه زوج » ومهما علم أن هذا الشىء اثنان علم حينئذ أنه زوج بعلمه الأول الكلى فيكون هذا علما كلياً فلا يناقضه الجهل الجزئى وقد يمكن أن يعلم الشىء بالقوة ويجهله بالفعل بأن يكون إنما يعلم المقدمة الكبرى الكلية أو يعلمها مع الصغرى أيضا ولايعلم النتيجة وذلك لأن العلم بهما شىء غير العلم بالنتيجة ولكنه علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل إذا اقترنا بالفعل عند الذهن • وأما إذا كانا معلومين على الافتراق ولم يقترنا بعدُ أو لم يخطر بالبال معا موجَّهَين نحو النتيجة فإيهما علة بالفعل ولا يلزم معلولهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل أن يكون انسان يعلم أن كل بغلة عاقر علما على حدة و يعلم أيضاً أن هذا الحيوان بغلة و يراه منتفخ البطن فيظن أنه حامل ولو اقترن عنده العلمان معاً لما كان يظن هذا الظن وقد يمكن (١) أن يتناقض الفكر والوهم فان الوهم تبع للحس فكل شىء

(١) قوله وقد يمكن الخ أى قد يتأتى علم بشىء وجهل به من جهتين ويكون هاتان الجهتان مدركين مختلفين وواحد من العلم والجهل بالقوة والآخر بالفعل أما فى كون الجهل بالقوة والعلم بالفعل فمثاله أن الاشاعرة تعتقد بالفعل ان الحق تعالى ليس بذى جهة وتعتقد بالقوة اعتقاداً خفيا غير مشعور به لهم أن كل موجود فهو ذو جهة حتى إنهم أنكروا عوالم التجريد وظنوا أن مالا حيز له فهو لا وجود له ولقد تلوث على بعضهم هذه المقدمة المعلومة بالقوة فتوقف فى أمر الاعتقاد الاول وكاد أن يتشكك فيه ومثال كون الجهل بالفعل والعلم بالقوة ان المتمسكين بظواهر النقول فى باب العقائد يعتقدون فى جانب الحق جل مجده أنه ذو جهة وعقولهم منطوية بحسب الفطرة السليمة الاصلية أى قبل ان تدنست بأحكام الحس على أن من الموجودات موجودات كثيرة ليست بذات جهة وهم يعلمون ذلك بالقوة لا بالفعل ولكن غلبت عليهم شقوة الحواس الظاهرة (ا ـ م)

خالف المحسوس فان الوهم إما أن يمنع وجوده و إما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل أن الكل متناه لا إلى ملاء ولا إلى خلاء ولكننا لا نتصور فى أنفسنا أبداً إلا ملاء أو خلاء بعد ملاء بلا نهاية ونعقل أن للكل مبدأ غير مشار إليه ولا له مكان ولاهو فى جهة لكن الوهم يوجب وجوده على أحد هذه الأحوال ولا يكاد يمكنه التخلص منها *

﴿ فصل فى الاستقراء ﴾

الاستقراء هو حكم على كلى لوجود ذلك الحكم فى جزئيات ذلك الكلى - إما كلها وهو الاستقراء التام و إما أكثرها وهو الاستقراء المشهور فكأنه يحكم بالأكبر على الواسطة لوجود الأكبر فى الأصغر * ومثاله أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة لأن كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان أو فرس أو ثور والانسان والفرس والثور قليل المرارة ومن عادتهم أن لا يذكروه على هذا النظم بل يقتصرون على ماهو كالصغرى أو ما هو كالكبرى *

﴿ فصل فى التمثيل ﴾

وأما التمثيل فهو الحكم على شئ معين لوجود ذلك الحكم فى شئ آخر معين أو أشياء أخر معينة على أن ذلك الحكم كلى على المعنى المتشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع والحكم هو المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال * مثاله إن العالم محدث لأنه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث فالعالم محدث فههنا عالم و بناء وجسمية ومحدث *

﴿ فصل فى الضمير ﴾

الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما جرت العادة فى التعاليم كقولك خطا (ا ب و ا ج) خرجا من المركز إلى المحيط (وكل خطين خرجا الخ) فينتج انهما متساويان وقد حذفت الكبرى و إما

لا خفاء كذب الكبرى إذا صرح بها كلية كقول الخطابى هـذا الانسان يخاطب العـدو فهو إذاً خائن مسلم للثغر ولو قال وكل مخاطب للعـدو فهو خائن لَشُغِرَ بما يناقَضُ به قوله ولم يُسلّم *

{ فصل فى الرأى }

الرأى مقدمة كلية محمودة مسوقة فى أن كذا كائن أو غـير كائن موجود أو غير موجود صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائما فى الخطابة مهملة و إذا عمل منها قياس ففى الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى وتطوى الصغرى كقولك الحساد يعادون والأصدقاء ينصحون * (ويكون القياس هكذا هؤلاء حسّاد والحسّادون يعادون فهؤلاء يعادون ـ أوهؤلاء أصدقاء والأصدقاء ينصحون فهؤلاء ينصحون)

{ فصل فى الدليل }

الدليل فى هـذا الموضع قياس اضمارى حده الأوسط شئ واحـد إذا وجد للأصغر تبعه وجود شئ آخر للأصغر دائمـا كيف كان ذلك التبع ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمتيـه ـ ومثاله قولك هـذه المرأة ذات لبن (وكل ذات لبن قد ولدت) فهى إذاً قد ولدت وربما سمى هـذا القياس نفسه دليلا وربما سمى به الحد الأوسط *

{ فصل فى العلامة }

وأما العلامة فانها قياس اضمارى حـده الأوسط إما أعم من الطرفين معاً حتى لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منـه من موجبتـين فى الشكل الثانى كقولك هـذه المرأة مصفارة فهى إذاً حبلى * وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمـة لأن الحجّاج كان شجاعا وظالما*

{ فصل فى القياس الفراسى }

وأما القياس الفراسى فانه شبيه بالدليل من وجه وبالتمثيل من وجه والحد الأوسط فيه هيئة بدنية توجد للانسان المتفرس فيه * ولحيوان آخر غـير ناطق ويكون

من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتبعه خلق فانه إذا سلم أن الهيئات البدنية تتبع الأمزجة والمواد وتتبع تلك الأمزجة اخلاق مّا فتكون الأمزجة والمواد علة للهيئة وللخلق : والهيئة والخلق تابعان لما فى البدن أحدهما معلول للآخر فى النفس وتكون حدوده أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والأسد وعظم الأعالى الموجودة لها والشجاعة الموجودة للأسد مسلمة لزيد بالحجة بعد أن تتبعت أصناف الحيوان المشاركة للأسد فى الأخلاق فوجد أن كل ما يشاركه فى الشجاعة يشاركه فى هذه الهيئة و إن خالفه كثير فى خلق آخر كالكرم المنسوب إليه الذى يخالف فيه النمر و يشاركه فى عظم الصدر والشجاعة ومالا يشاركه فى الشجاعة لا يشاركه فى هذه و إن شاركه فى خلق آخر كالكرم فيقال إن فلاناً عريض الصدر شجاع لأن الأسد عريض الصدر وشجاع *

« البرهان »

(فصل فى التصور والتصديق)

كل علم فانه إما تصور لمعنى مّا و إما تصديق و ربما كان تصور بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل إن الخلاء موجود ولا يصدق به ومثل ما يتصور معنى الانسان وليس له فيه ولا فى شئ من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور فاما مكتسب ببحث مّا و إما واقع ابتداء والذى يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبهه من الأمور التى ذكرناها والذى يكتسب به التصور فهو الحد ومايشبهه من الأمور التى سنذكرها وللقياس أجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد أجزاء متصورة وليس يذهب ذلك إلى غير نهاية حتى تكون تلك الأجزاء انما يحصل العلم بها بالاكتساب من أجزاء أخرى هذا شأنها إلى غير النهاية ولكن الأمور تنتهى إلى مصدقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة *

﴿ فصل فى المحسوسات [١] ﴾

المحسوسات هى أمور أوقع التصديق بها الحس كقولك الثلج أبيض وكقولك إن الشمس نيرة *

﴿ فصل فى المجربات ﴾

المجربات هى أمور أوقع التصديقَ بها الحسُّ بِشَرِكة من القياس وذلك أنه إذا تكرر فى احساسنا وجود شئ لشئ مثل الاسهال للسقمونيا والحركات المرصودة للسماويات تكرر ذلك منا فى الذكر وإذا تكرر منا ذلك فى الذكر حدثت لنا منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو أنه لو كان هذا الأمر كالاسهال مثلا عن السقمونيا اتفاقياً عرضياً لا عن مقتضى طبيعته لكان لا يكون فى أكثر الأمر من غير اختلاف حتى انه إذا لم يوجد ذلك استَنْدَرَت النفسُ الواقعةَ فطلبت سبباً لما عرض من أنه لم يوجد وإذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر مع هذا القياس أذعنت النفس بسبب ذلك التصديق بأن السقمونيا من شأنها إذا شربت أن تسهل صاحبها *

﴿ فصل فى المتواترات ﴾

المتواترات هى الأمور المصدَّق بها من قِبَلِ تواتر الأخبار التى لا يصح فى مثلها المواطأةُ على الكذب لغرض من الأغراض كضرورة تصديقنا بوجود الأمصار والبلدان الموجودة وإن لم نشاهدها *

﴿ فصل فى المقبولات ﴾

المقبولات آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر

---

(١) قد يسأل عن تأخير ذكر الاحوال المقدمات عن ذكر موادها وجهاتها * فيقال إن الجهة والمادة من المعانى الذاتية المقدمات لا بما هى مقدمات لكن بما هى أقوال جازمة وقضايا فأما كونها دائمات وأوليات ومظنونات وغير ذلك فانما هى لها بالعرض وذلك عند نسبتها إلى الذهن فى تصديقه بها أو بما يلزم عنها بما هى جزء قياس مخصوص ومن حق المعنى الذاتى أن يقدم على المعنى العرضى والعام على الخاص *

سماوىّ يختص به أو لرأى وفكر قوى تميزَ به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع عليهم السلام [قبل أن يتحققها بالبرهان أو شبهه]

﴿ فصل فى الوهميات ﴾

الوهميات هى آراء أوجب اعتقادها قوة الوهم التابعة للحس مصروفة إلى حكم المحسوسات لأن قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها : ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدهماء (مالم يصرفوا عنه قسراً) ان الكل ينتهى إلى خلاء أو أن يكون الملاء غير متناه ومثل تصديق الأوهام الفطرية كلها بأن كل موجود فيجب أن يكون متحيزاً فى جهة ـ وهذان المثالان من الوهميات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل أنه كما لا يمكن أن يتوهم جسمان فى مكان واحد فكذلك لا يوجد ولا يعقل جسم واحد فى وقت واحد فى مكانين والوهميات قوية جداً عند الذهن والباطل منها إنما يبطل بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم ـ ولذلك لا تتميز فى بادى الأمر عن الأوليات العقلية ومشابهاتها لأنا إذا رجعنا إلى شهادة الفطرة رأينا الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان نفسه حصل فى الدنيا دفعة وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد مذهباً ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات وأخذ منها الخيالات ثم يعرض على ذهنه شيئاً ويتشكك فيه فان أمكنه الشك فالفطرة لا تشهد به وان لم يمكنه الشك فهو ما توجبه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة الانسان بصادق بل كثير منها كاذب إنما الصادق فطرة القوة التى تسمى عقلاً ☼ وأما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذباً و إنما يكون هذا الكذب فى الأمور التى ليست محسوسة بالذات إمّا هى مثل مبادئ المحسوسات كالهيولى والصورة بل العقل ☼ والبارى تعالى أو هى أعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة والتناهى واللاتناهى والعلة والمعلول وماأشبه ذلك فان العقل لما كان يبتدئ من مقدمات يساعده عليها الوهم ولا يناقض فى شئ منها ولا ينازع ثم إذا انتهى إلى نتائج مضادة لمقتضى

فطارة الوهم أخـذ الوهم حينئذ فى الامتناع عن تسليم الحق اللازم فيعلم أن هذه الفطارة فاسدة وأن السبب فيه ان هذه جبلة قوة لا تتصور شيئاً إلا على نحو المحسوس ـ وهذا مثل مساعدة الوهم العقل فى جميع المقدمات التى انتجت أن من الموجودات ماليس له وضع ولا هو فى مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجود هذا الشئ ففطارة الوهم فى المحسوسات و فى الخواص التى لها من جهة ما هى محسوسة صادقة يتبعها العقل بل هو آلة للعقل فى المحسوسات ٭ وأما فطرتها فى الامور التى ليست بمحسوسة لتصرفها إلى وجود محسوس فهى فطارة كاذبة ٭

﴿ فصل فى الذائعات ﴾

وأما الذائعات فهى مقدمات وآراء مشهورة محمودة أوجب التصديق بها إما شهادة الكل مثل ان العدل جميل و إما شهادة الأكثر و إما شهادة العلماء أو شهادة أكثرهم أو الأفاضل منهم فيما لا يخالف فيه الجمهور وليست الذائعات من جهة ما هى هى مما يقع التصديق بها فى الفطرة فان ما كان من الذائعات ليس بأولى عقلى ولا وهمى فانها غير فطرية ولكنها متقررة عند الأنفس لأن العادة تستمر عليها منذ الصبا وفى الموضوعات الاتفاقية وربما دعا إليها محبة التسالم والاصلاح المضطر إليهما الانسان أوشئ من الأخلاق الانسانية مثل الحياء والاستئناس أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير أو كون القول فى نفسه ذا شرط دقيق بين أن يكون حقاً صرفاً أو باطلا صرفاً فلا يفطن لذلك الشرط و يؤخذ على الاطلاق ٭ و إذا أردت أن تعرف الفرق بين الذائع والفطرى فاعرض قولك العدلُ جميل والكذبُ قبيح على الفطرة التى عرفنا حالها قبل هذا الفصل وتكلف الشك فيهما تجد الشك متأتياً فيهما وغير متأت فى أن الكل أعظم من الجزء وهو حق أولى ـ وفى أن الكل ينتهى عند شئ خارج خلا أو ملا وهو فطرى وهمى والأوليات والوهميات أيضاً ذائعة . وربما عرض من الاسباب مازيف الوهميات فأخرجها عن الذائعات ٭ وأما الذائعات المحمودة فى بادى

الرأى الغير المتعقب فهى آراء إذا عرضت على الأذهان العامية الغير الفطنة أو الفطنة الغافلة عرضاً بغتة أذعنت لها و إذا تعقبت لم تكن محمودة كقول القائل يجب أن تنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً وليس الشىء الواحد دائماً فى البادى (١) بالقياس إلى كل سامع بل إلى نفس نفس ٭

﴿ فصل فى المظنونات ﴾

والمظنونات هى آراء يقع التصديق بها لا على الثبات بل يخطر إمكان نقيضها بالبال ولكن الذهن يكون إليها أميل . فان لم يخطر امكان نقيضها بالبال وكان إذا عرض نقيضه على الذهن لم يقبله الذهن ولم يمكنه فليس بمظنون صرف بل هو معتقد ٭ فان قيل له مظنون فباشتراك الاسم وكأنه إنما يقال ذلك لمعتقد غير حق أو غير دائم أو غير واجب الحقية وما كان من المعتقدات غير حق أو غير واجب القبول وكان لا يخطر نقيضه بالبال لكنه إذا تكلف اخطاره بالبال لم يجب حينئذ أن يحمد ويقبل وعاد شنعاً أو مشكوكاً فيه بحسب الشهرة فهو الذائع فى البادى و بذلك ينفصل عن المظنون ٭

﴿ فصل فى المخيلات ﴾

المخيلات هى مقدمات ليست تقال ليصدق بها بل لتخيل شيئاً على أنه شىء آخر وعلى سبيل المحاكاة ويتبعه فى الأكثر تنفير للنفس عن شىء أو ترغيبها فيه ٭ وبالجملة قبض أو بسط مثل تشبيهنا العسل بالمرة فينفر عنه الطبع وكتشبيهنا التهور بالشجاعة أو الجبن بالاحتياط فيرغب فيه الطبع ٭

﴿ فصل فى الأوليات ﴾

الأوليات هى قضايا ومقدمات تحدث فى الانسان من جهة قوته العقلية من غير سبب يوجب التصديق بها إلا ذواتها . والمعنى الجاعل لها قضية وهو القوة المفكرة الجامعة بين البسايط على سبيل إيجاب أو سلب فاذا حدثت البسائط

---

(١) قوله فى البادى أى الظاهر وكذا يقال فيما يأتى فى الفصل التالى لهذا (ا ــ ع)

من المعانى بمعونة الحس والخيال أو بوجه آخر فى الانسان ثم القتها المفكرة الجامعة وجب أن يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة أخرى ومن غير أن يشعر ان هذا مما استفيد فى الحال بل يظن الانسان انه دائماً كان عالماً به ومن غير أن تكون الفطرة الوهمية تستدعى إليها على ما بيناه ٭ ومثال ذلك ان الكل أعظم من الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شئ آخر ٭ نعم قد يمكن أن يفيده الحس تصوراً للكل وللأعظم وللجزء [1] وأما التصديق بهذه القضية فهو من جبلته وما كان من الوهميات صادقاً على ما أوضحنا فهو فى هذه الجملة ٭ واعلم أن الحس إنما يدرك الجزئيات الشخصية ٭ والذكر والخيال ما يحفظان ما يؤديه الحس على شخصيته ٭ أما الخيال فيحفظ الصورة . وأما الذكر فيحفظ المعنى المأخوذ منه و إذا تكرر الحس كان ذكراً و إذا تكرر الذكر كان تجربة ٭ وقد قيل فى الحسيات والتجربيات مافيه كفاية فى مثل هذا الكتاب ٭ والفكر العقلى ينال الكليات متجردة ٭ والحس والخيال والذكر تنال الجزئيات فان الحس لا ينال الانسان المقول على كثيرين ـ وكذلك الخيال فانك أىّ صورة أحضرتها فى التخيل أو فى الحس الجسمانى لم يمكنك أن تشرك فيها سائر الصور الجزئية الشخصية لأن ما يرتسم فى الحس أو الخيال يكون مع عوارض من الكم والكيف والأين والوضع غير ضرورية فى الانسانية ولا مساوية لها فالكليات والتصديقات والتصورات الواقعة فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخييل ولا أيضاً عللها حدس أو تجربة لكنهما معاونان للعقل أما من جهة التصور فلأن الحس يعرض على الخيال أموراً مختلطة والخيال يعرضها على العقل ثم العقل يفعل فيها التمييز والتجزئة و يأخذ كل واحد من المعانى مفرداً و يرتب الأخص والأعم والذاتى والعرضى فترتسم حينئذ فى العقل المعانى الأولى للمتصورات ثم يركب

(١) قوله للكل وللاعظم وللجزء أى لجزئيات هذه الثلاثة فان الحس لايدرك الا الجزئى وعلى هذا فكان الاصوب أن يقول لهذا الكل وهذا الاعظم وهذا الجزء ولذا قال وأما التصديق بهذه القضية يعنى الكلية فهو من جبلته (ا ـــ ع)

منها الحدود فاما من جهة التصديق فقد يعينه الحس والخيال من طريق التجربة أو الحدس وقد يعينه بالاستقراء والفرق بين الاستقراء والتجربة معلوم واستعانته به من طريق الاستقراء إما على سبيل الاحتجاج و إما على سبيل التنبيه كمن يستقرى جزئيات أمور أحكامها بينة الصدق إلا أن بالنفس عنهاغفلة وقد يعين على سبيل العرض بأن يعين أولا فى أعطاء المتصورات ثم المتصورات تأتلف بإيجاب وسلب فيلوح للعقل مايجب أن يصدق به بذاته و يلوح له القياس فيما يجب أن يكتسب به من التصديق *

﴿ فصل فى البرهان ﴾

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لانتاج يقينى واليقينيات إمّا الأوليات وما جمع معها [1] و إما التجربيات و إما المتواترات و إما المحسوسات وقد فهمناها * وأما الذائعات والمقبولات والمظنونات فخارجة عن هذه الجملة *

﴿ فصل فى البرهان المطلق ﴾

هو برهان اللمّ و برهان الانّ * أما برهان اللم فهو الذى ليس إنما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى تكون فائدته أن تعتقد أن القول لم يجب التصديق به بل يعطيك أيضاً مع ذلك علة اجتماع طرفى النتيجة فى الوجود فتعلم أن الأمر لِمَ هو فى نفسه كذا فيكون الحد الأوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لأنه علة للحد الأكبر إما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلا أحالها [2] شئ قوى الحرارة وكل شئ احاله شئ قوى الحرارة فهو محترق ـ فهذه الخشبة محترقة [3] و إما لا على الاطلاق بل علة لوجوده للأصغر مثل أن يكون الحد الأوسط نوعاً مّا وله جنس أو فصل أو

---

(١) قوله وما جمع معها أى ما ألحق بها وهو الصادق من الوهميات (٢) قوله احالها هكذا بالاصل ولعل النسخة الاصلية الصحيحة خالطها وكذا يقال فى احاله الآتى (ا ـ ع)

(٣) ان الفرق بين برهان اللم لاعلى الاطلاق وبين برهان الان وان اشتركا فى ان الاوسط ليس علة للاكبر فى ذاته ان الاوسط فى ذاك يكون ذاتيا للاصغر وفى هذا عرضيا

خاصة فنحمل ذلك الحد عليه أولا ونحمل عليه ماوضع تحته [1] مثل قولك كلّ شكل متساوى الساقين فهو مثلث وكل مثلث فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين *

(فصل فى برهان الأنّ)

وأمّا برهان الانّ فهو الذى إنما يعطيك علة اجتماع طرفى النتيجة عندالذهن والتصديق فيعتقد أن القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك ان الأمر فى نفسه لم هو كذلك لأن الحد الأوسط فيه ليس هو علة للأكبر فى ذاته بوجه ولا علة لوجود الحد الأكبر فى الأصغر وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فاذا قد أحالها شئ حار والاحتراق معلول لوجود الحد الأكبر فى الأصغر وما كان هكذا فليسم دليلا *

(فصل فى مطلب هَل)

مطالب هَلْ هو ما يطلب به أن يتعرف الايجاب أو السلب وبالجملة التصديق وهو إما مطلب هل مطلقاً كقولك هل الله موجود وهل الخلاء موجود وإنما يطلب به أن يتعرف بهذا المطلب حال الشئ فى الوجود المطلق أو العدم المطلق وأما مطلب هل مقيداً كقولنا هل الله خالق الشر وهل الجسم محدث * وإنما يطلب به أن يتعرف هل الشئ موجود على حال مّا أو ليس *

(فصل فى مطلب ما)

مطالب ما هو مايطلب به التصو وهو إما بحسب الاسم كقول القائل ما الخلاء ومعناه ما المراد باسم الخلاء — وهذا يتقدم كل مطالب وإما بحسب الذات كقولك

(١) قوله ما وضع تحته الضمير فى الفعل راجع إلى الموضوع الاول الذى حمل عليه الاوسط والمعنى ونحمل عليه أى على الحد الاوسط بعينه شيئا وضع الموضوع الاول تحته أى تحت هذا المحمول الثانى الذى هو الاكبر فانا حملنا المثلث على نوع منه وحملنا عليه خاصة مساوية له وتلك الخاصة المساوية الحد الأول موضوع تحتها أى انها أعم منه لشمولها له ولغيره من سائر أنواع المثلث فلزم من ذلك حمل الاكبر على الاصغر وكان هذا الحمل بسبب الاوسط فان المساواة لقائمتين تثبت للمثلث أولا ثم لكل نوع منه ثانيا .

ما الانسان فى وجوده [١] وهذا يطلب به أن يتعرف حقيقة الذات ويتقدمه الهل المطلق *

{ فصل فى مطلب لِمَ }

مطلب لم مايطلب به أن يتعرف العلة لجواب هل وهو إما أن يطلب به علة التصديق فقط ـ و إما أن يطلب به علة نفس الوجود[٢] *

{ فصل فى مطلب الأى }

وأما مطلب الاى فهو داخل بالقوة فى الهل المقيد و إنما يطلب التمييز إما بالصفات الذاتية و إما بالخواص *

{ فصل ـ الأمور التى يلتئم منها أمر البراهين ثلاثة }

موضوعات * ومسائل * ومقدمات هى المبادى والموضوعات يبرهن فيها [٣] والمسائل يبرهن عليها والمقدمات يبرهن بها . فلنتكلم أولا فى المقدمات *

{ فصل فى مقدمات البراهين }

مقدمات البراهين تكون صادقة يقينية ذاتية لابد أن تنتهى إلى مقدمات أولية مقولة على الكل كلية وقد تكون ضرورية إلا على الأمور المتغيرة التى هى فى الأكثر على حكم مّا فتكون أكثرية وأن تكون عللا لوجود النتيجة وأن تكون مناسبة لها *

{ فصل فى الحمل الذاتى }

الحمل الذاتى يقال على وجهين فانه إما أن يكون المحمول مأخوذا فى حد الموضوع مثل الحيوان فى حد الانسان * و إما أن يكون الحمول مأخوذاً فى حده الموضوع أو جنسا مثل الفطوسة التى يؤخذ فى حدها الأنف والمثلث الذى يؤخذ فى حده السطح أو موضوع معروضه كفرق البصر الذى يؤخذ فى حده الجسم والجسم موضوع الأبيض الذى هو معروض لذلك العارض و إنما كان هذا ذاتياً

---

(١) قوله ماالانسان فى وجوده أى ما حقيقته الموجودة (ا ـ ع)

(٢) قوله نفس ا . . أى الوجود فى نفسه بصرف النظر عن التصور والاعتبار .

(٣) قوله يبرهن فيها أى يبحث عن احوالها بالبرهان (ا ـ ع)

لأنه خاص لموضوع الصناعة أو لشئ فى موضوع الصناعة التى الشئ من جملتها فهو يتبع الشئ أوموضوع صناعته من حيث هو ولايكون دخيلاعليه غريباً عنه *

(فصل فى المقدمة الأولية)

المقدمة الأولية يقال لها أولية من وجهين (أحدهما) من جهةان التصديق بها حاصل فى أول العقل مثل ان الكل أعظم من الجزء (والثانى) من جهة ان الايجاب فيها أو السلب لا يقال على ماهو أعم من الموضوع قولا كلياً * أما الايجاب فمثل قولك ان كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين فان هذ الايجمل على ما هو أعم من المثلث حملا كلياً كالشكل * وأما ما هو أخص من المثلث مثل متساوى الساقين فقد يبطل و يبقى ما هو أعم منه كالمثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين واذا بطل المثلث لم يبق لما هو أعم من المثلث كالشكل هذا المعنى فاذا ما بقى المثلث محمولا على شىء وجد هذا المعنى فى ذلك الشىء سواء بقى ماهو أخص منه أو لم يبق فاذا ارتفع المثلث المحمول على شىء ارتفع هذا للمعنى عن ذلك الشئ وان بقى له ما هو أعم من المثلث والأولى قد تكون أعم كالجنس وقد يكون مساوياً ولا يكون أخص *

(فصل فى المقول على الكل [1])

المقول على الكل ههنا غير الذى كان فى كتاب القياس فان معنى المقول على الكل هو ان يقال على كل واحد واحد فى كل زمان ما دام موصوفاً عما وضع معه لأن كليات البرهان ضرورية لا تتغير والكلى ههنا أزيد شريطة فانه يحتاج ان يكون مقولا على كل واحد فى كل زمان ومع ذلك يكون قولا أوليا وشخصية الموضوع فى الوجود لا تمنع كلية الحكم إذا كان الموضوع فى نفس تصوره قد يمكن ان يحمل على الكثيرين وان عاق عائق غيرمعناه كالشمس لا كزيد *والضرورى

---

(١) الفرق بين المقول على الكل ههنا والكلى ان الكلى فى كتاب البرهان يحتاج ان يكون أوليا كالحيوان للانسان والمقول على الكل قد يكون غير أولى كالجسم أوالجوهر الانسان

ههنا غير الضروري الذي كان في كتاب القياس فانه يعني ههنا بالضروري ما كان المحمول دائما للموضوع مادام موصوفا بما وضع معه وان كان لاما دام موجوداً بل مادام موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا مادام ذاته موجوداً بل مادام أبيض *

﴿ فصل في المناسب ﴾

المناسب للعلم هو أن لا تكون المقدمات فيه من علم غريب كمن يستعمل مقدمات الهندسة في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يناسبه لان المحمولات يجب أن تكون ذاتية والذاتي يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يشاركه في موضوعه بنوع مّا على ما نوضح ولان المقدمات البرهانية علة النتيجة والعلة مناسبة للمعلول بوجه مّا ـ فلهذا إذا قال الطبيب إن الجرح المستدير لا يندمل الا ابطأ من المزاوى لان الدائرة أوسع الاشكال لم يكن برهن من الطب *

﴿ فصل في الموضوعات ﴾

وأما الموضوعات فهي الأمور التي توضع في العلوم وتطلب اعراضها الذاتية مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل الجسم من جهة ما يتحرك و يسكن للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الالهي ولكل منها أعراض ذاتية تخصه مثل المنطق والأصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد ومثل الاستحالة والنمو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل والتمام والنقصان والحدوث والقدم وما أشبهها للموجود وقد يكون الموضوع واحدا مثل الجسم الطبيعي وقد يكون أموراً كثيرة متجانسة أو متناسبة مثل الخط والسطح والجسم للهندسة *

﴿ فصل في المسائل البرهانية ﴾

وأما المسائل البرهانية فهي القضايا الخاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوب برهانها وموضوعاتها ـ أما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار إمّا مشارك و إما

مباين * وأماموضوعه مع عرض ذاتى له كقولنا كل مقدار وسط فى النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان * واما نوع من موضوعه مثل قولك إن كل خط يمكن أن ينقسم بنصفين * واما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط تام على خط فان الزاويتين كذا * واماّ عرض ذاتى له مثل قولنا كل مثلث فان زواياه كذا * وأما المحمول فلا يجوز أن يكون للموضوع ذاتياً بمعنى الداخل فى حد الموضوع لان وجود هذا للموضوع بينٌ بنفسه اللهم الا فى حالين (أحدهما) أن يكون الموضوع متخيلا بعد وانما يعرف بأمور خارجة عنه أو بالاسم فقط وذاته لم تتحقق بعد مثل طلبنا انه هل النفس جوهر أم لا لانا إنما نكون حينئذ قد عرفنا من النفس الاسم وفعلا ما ولم نعرف بعد ذاتها فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتى للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك والمدرك مثل الأبيض للثلج والمطلوب جنس للمعروض له وهو غير مقوم لماهية ذلك العارض تقويم المحمولات الذاتية (والحالة الثانية) أن يكون البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة اعنى الان واللم معاً بل العلة وحدها مثل أنه إذا كنا نعلم أن الانسان جوهر ويكون الجوهر ليس له أولياً فنريد أن نعلم العلة فنقول لأنه جسم ولكن الذاتى بالمعنى الثانى هو المطلوب فى المسائل البرهانية وأما فى المقدمات فلا يجوز أن تتفق المقدمتان فى الحمل الذاتى بحسب المعنى الاول حتى يكونا معاً ذاتيتين بذلك الاعتبار والا كان الاكبر ذاتيا للاصغر بذلك المعنى وقد بينا أن هذا غير مطلوب إلا بالحالتين المذكورتين ويجوز أن تكون المقدمتان جميعاً ذاتيتين بالمعنى الثانى ويجوز أن تكون الصغرى ذاتية بالمعنى الأول والكبرى بالمعنى الثانى وبالعكس *

﴿ فصل فى الاصول التى تعلم أولا قبل البراهين ﴾

الأصول التى تعلم أولا قبل البراهين ثلاثة * حدود واوضاع ومقدمات * فالحدود تفيد تصور مالا يكون بين التصور من موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل ان النقطة طرف لاجزء له * والخط طول لاعرض له والسطح كذا

ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليست تفيد تصديقاً البتة ولافيها ايجاب ولا سلب * وأما الأوضاع فهى المقدمات التى ليست بينة فى نفسها ولكن المتعلم يراود على تسليمها و بيانها إمّا فى علم آخر وإمّا بعد حين فى ذلك العلم بعينه مثل ما نقول فى أوائل الهندسة ان لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا أن نعمل دائرة على كل نقطة و بقدر كل بعد بل مثل ان الخطين إذا وقع عليهما خط مستقيم فكانت الزاويتان اللتان من جهة واحدة أقل من قائمتين فان الخطين يلتقيان من تلك الجهة فما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير أن يكون فى نفسه له عناد سمى اصلا موضوعا على الاطلاق وما كان يتسلمه مسامحاً و فى نفسه له عناد يسمى مصادرة *

﴿ فصل فى المقدمات ﴾

وأمّا المقدمات فمثل إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فمنها خاصة بالعلم مثل قولنا كل مقدار إما مشارك و إما مباين * ومنها عامية مثل ان كل شئ يصدق عليه إما الايجاب وإما السلب * والعاميات تخصص فى العلوم فلا يقال فى الهندسة ان كل شىء إما مساوٍ و إما غير مساوٍ بل كل مقدار و ربما خصص فى الحالتين جميعاً كقولهم كل مقدار إما منطق وإما اصم *

﴿ فصل فى اختلاف العلوم واشتراكها فى الموضوعات ﴾

العلوم إما متباينة و إما متناسبة * والمتباينة هى التى موضوعاتها لا تشترك فى الذات ولا فى الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعى * والمتناسبة إما متساوية فى المرتبة واما بعضها فى بعض واما بعضها تحت بعض * فأما المتساوية فى المرتبة فمثل الهندسة والعدد فان موضوعيهما متجانسان لأن المقدار والعدد نوعا الكم * ومثل العلم الطبيعى وعلم النجوم فان موضوعيهما شىء واحد وهو جرم العالم ولكن النظر ين مختلفان فهذا ينظر من جهة مايتحرك و يسكن و يمتزج و يفترق وما أشبه ذلك و يحوم أكثره حوم الكيف وذاك ينظر فيه من جهة ما يتكمم هو وعوارضه

ولذلك كثيراً مايشتركان فى المسائل لكن احدهما يعطى برهان اللمّ والآخر يعطى برهان الانّ أو احدهما يعطى برهاناً عن علة فاعلية والآخر عن علة صورية [1] وأما المختلفة فى المرتبة و بعضها فى بعض فمثل المخروطات فى الهندسة لان المخروطات تنظر فى نوع من موضوع الهندسة * وأما المختلفة فى المرتبة و بعضها تحت بعض فلا يخلو إما ان يكون العالى ليس موضوعه بالحقيقة جنساً لموضوع السافل بل هو كالجنس لعمومه * وان كان لاعلى نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم يمتنع أن يكون السافل نوعاً منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الأولى التى موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلق * و إما أن يكون العالى جنساً لموضوع الأسفل ولكن لم يؤخذ الأسفل من جهة ما هو نوع الأعلى مطلقاً بل قرن به عرض مّا وأخذ مع ذلك العرض موضوعاً ونظر فى أعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر فى الأكر المتحركة تحت علم الهندسة * ومثل النظر فى المناظر لأن موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة بحدقة قد نفذت فى مشف فاتصلت باطراف جسم : و ربما كان الموضوع من علم والعرض من علم آخر لكن البحث عنه يكون من جهة ماله ذلك العرض الذى هو له غريب ولموضوع آخر ذاتى * مثل الموسيقى الذى موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعى * و إنما يبحث الموسيقى عن النغم من جهة مافيها عارض غريب هو ذاتى لموضوع آخر أعنى المناسبة العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعى *

{ فصل فى تعاون العلوم }

تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة فى علم مقدمة فى علم آخر فالعلم الذى فيه المسئلة مبين للعلم الذى فيه المقدمة * وهذا على وجوه ثلاثة (أحدها)

---

(١) أما قوله عن علة صورية يريد به ان صاحب علم الهيئة انما يبرهن على ما يبرهن عليه بما أدركه من صورة الفلك * ولا يعطى فى ذلك العلة فى الجواب بلم كما يفعل الطبيعى فى نقل البرهان *

أن يكون أحد العلمين تحت الآخر فيستفيد العلم السافل مباديه من العالى مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعى * والعلوم كلها من الفلسفة الأولى * وإما أن يكون العلمان متشاركين فى الموضوع كالطبيعىّ والنجومىّ فى جرم الكل فأحدهما ينظر فى جوهر الموضوع كالطبيعى والآخر ينظر فى عوارضه كالنجومى فان الناظر فى جوهر الموضوع يفيد الآخر المبادى مثل استفادة المنجم من الطبيعى ان الحركة الفلكية يجب أن تكون مستديرة وإما أن يكون العلمان متشاركين فى الجنس واحدهما ينظر فى نوع بسيط كالحساب والآخر فى نوع أكثر تركيباً كالهندسة فان الناظر فى الأبسط يفيد الآخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ما فى عاشرة اوقليدس *

﴿ فصل فى نقل البرهان ﴾

نقل البرهان قد يقال لأخذ المبدإ على نحو ما ذكرناه وقد يقال كما يبرهن على المخروط البصرى [١] فى المناظر ببرهان هندسى لوجرّد المخروط عن الاضافة إلى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لأن الحد الأوسط يكون من العلم الآخر والحد الأصغر يكون من ذلك العلم *

﴿ فصل فى اشتراك العلوم فى المسائل ﴾

اشتراك العلوم فى المسائل تارة يقع على ماقلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد منهما يعطى برهان لم مثل أن يكون بعض العِلل فى العلم العالى مثل العلل المفارقة للأجسام الطّبيعية وبعضها فى العلم السافل [٢] مثل العلل المقارنة لها كالهيولى والصورة فاذا أعطى البرهان من العِلل المقارنة كان من العلم السافل وان أعطى من المفارقة كان من العلم العالى * [٢]

---

(١) هذا يتحقق بان يعلم أن البرهان اذ اقام على مطلوب قام على لازم المطلوب وعكسه ومساويه وجزئه وعكس نقيضه وعكس جزئيته كمابين أولا (٢) قوله وبعضها فى العلم السافل مثال ذلك أن يقال لم صار الانسان يموت فيقال لانه مركب من اضداد يفسد بعضها بعضا

(٢) مثال ذلك أن يقال لم صار الانسان يموت فيقال لان الحكمة الالهية أوجبت الهيولى تعاقب الصورة فمفارقة الأولى سبب لحلول الاخرى ليأخذ كل واحد حظه *

﴿ فصل فى أنه ليس على الفاسدات برهان ﴾

البرها يعطى اليقين الدائم وليس فى شئ من الفاسدات عقد دائم لأن المقدمات الصغرى فى القياسات على الفاسدات لا تكون دائمة الصدق فلا تكون برهانية فبيّن أنه لا برهان عليها ولا حد فانا سنوضح أن البرهان والحد متشاركان فى الأجزاء فما لا برهان عليه فلاحد له وكيف يكون له حد و إنما يتميز بالعوارض الغير المقومة فأما المقومات فمشتركة لها *

﴿ فصل فى كيفية حصول العلم بالممكنات من البرها ﴾

الممكنات إمّا اكثرية و إمّا اتفاقية * أمّا الممكنات الأكثرية فلها لا محالة علل أكثرية إذا جعلت حدوداً وسطى أوقعت علماً وظناً مكتسباً غالباً * أمّا العلم فبامكانها الأكثرى وذلك يقين * وأما الظن فبأنها تكون لان الأمر إذا صح ان له علة أكثرية توقع كونه * وهذا مثل نبات الشَّعر على الذقن عند البلوغ لعلة استحصاف البشرة (١) ومتانة النجار ففى الاكثريات ضرورة مامن وجه فلذلك يتميز وجودها عن وجود نقايضها وقد عرف ذلك فى الكتب المفصلة

﴿ فصل فى الاتفاقيّات ﴾

وأما الاتفاقيات فقد يمكن أن يبرهن على أنها اتفاقية وانها داخلة فى جملة الامكان ولا برهان عليها من جهة أنها تكون أو لا تكون ألبتة والا لترجح ذلك الطرف وصار أكثريا *

﴿ فصل فى الأشياء الثلاثة ﴾

الأشياء التى عليها مبنى البراهين ثلاثة الموضوعات والمطلوبات والمبادى * فأما الموضوعات فيجب أن تعطى حدودها وماهيتها ان كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة و يتسلم وجودها تسليم مقدمة هى مبدأ أو أصل موضوع أو

---

(١) قوله استحصاف البشرة اى استحكامها والنجار بكسر النون وتشديد الجيم بعدها الاصل (ا ــ ع)

مصادرة * وأما المطلوبات فهي العوارض الذاتية فان كانت خفية الحدود أعطى حدودها مثل الأصمّ والمنطق وما أشبه ذلك * وأما وجودها فالموضوعات فيؤخر إلى مرتبته فى البيان البرهانى * وأما المبادى فيجب أن تتسلم تسليما وتوضع وضعاً من جهة الملل *

﴿ فصل فى اختلاف برهان الانّ واللمّ ﴾

اختلاف برهان الان واللم فى علم واحد يمكن على وجهين ﴿ أحدهما ﴾ أن يكون أحد القياسين قد أعطى علة بعيدة وقد بقى بعدها اللم فيكون اعطاء اللم لم يستكمل بعد : وقد يكون هذا فى المطلوب الموجب كمن يضع العلة فى ان فلاناً حمّ انه انسد مسامه لا انه عفن خلطه ويكون فى السالب كمن يضع العلة فى جواب من يسأله إن الحائط لم يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس بذى رئة وهو الجواب الصواب فان وجود الرئة علة مماسة للتنفس وسلبها يسلب التنفس ﴿ والوجه الثانى ﴾ أن يكون أحد القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول إن الكواكب الثابتة بعيدة جداً لأنها تلمع [1] وكل بعيد يلمع فهو بعيد جداً * ثم نقول إن المتحيرات قريبة وكل قريب جداً فانه لا يلمع فالمتحيرات لا تلمع *

﴿ فصل فى أن الحد لا يكتسب من البرهان ﴾

(ولا القسمة ولا حد ضد المحدود ولا الاستقراء)

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لأنه لابد حينئذ من حد أوسط مساو للطرفين [2] لأن الحد والمحدود متساويان وذلك الأوسط لا يخلو إما أن يكون

---

(١) اعلم أنه أخذ المعلول مكان العلة وذلك أن البعد علة اللمعان لا ان اللمعان علة للبعد * والثانى هذا هو الذى أعطى فيه العلة اذ جعل القرب علة عدم اللمعان *

(٢) قوله مساو للطرفين لان من شرط البرهان أن يكون الاكبر فيه إما مساو للطرفين واما أعم وكذلك الاوسط للاصغر فلا يمكن فى الاوسط بالجملة ان يكون أعم من الاكبر ولا أخص من الاصغر ونحن اذا اردنا أن نبين ان الحد يوجد للمحدود بوسط فطلوبنا يتساوى فيه المحمول والموضوع اعنى ان الحد مساو للمحدود واذا كان الاكبر مساويا للاصغر والاوسط لا يمكن ان يكون اعم من الاكبر فليس يمكن ان يكون اعم من

حداً آخر أو يكون رسماً أو خاصة * أما الحد الآخر فان السؤال فى اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالأمر ذاهب إلى غير النهاية وان اكتسب بالحد الأول فذلك دور وان اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد على أنه لا يجوز أن يكون لشئ واحد حدان تامان على ماسنوضح بعد : وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ماليس بحد أعرف وجوداً للمحدود من الأمر الذاتى المقوم له وهو الحد حتى يكتسب به * وأيضاً فهل يكون الحد إنما حمل فى الكبرى على الوسط على أنه محمول مطلق أو حمل على انه حد له فان حمل على الأوسط على أنه محمول مطلق انتج أنه محمول على الأصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن إلى ذلك القياس حاجة فانا قد بينا أن حمل الحد وأجزائه على المحدود مما لا يحتاج فيه إلى برهان وان حمل على أنه حد للأوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان هو بعينه حد الضحاك إلا أن يقول قائل إنه حمل على الأوسط بأنه حد لموضوعه أى ان ماهو موضوع للأوسط فهذا حده فان هذا أيضاً كاذب فان الباكى والخجل وسائر الخواص والفصول المساوية لها تحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حداً لها * فان قيل إنه يحمل على الأوسط على أنه حد ما هو موضوع للأوسط وضعاً حقيقياً وضع النوع لخواصه فيكون قد أخذ المطلوب فى بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوماً لما احتيج إلى البرهان * والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة تضع أقساماً ولا تحمل من الأقسام شيئاً بعينه الا أن يوضع وضعاً من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل و إما استثناء نقيض قسم ليبقى القسم الداخل فى الحد فهو إبانة الشئ عما هو مثله أو أخفى منه فانك إذا قلت لكن ليس الانسان غير ناطق فهو إذاً ناطق فلم تكن أخذت فى الاستثناء شيئاً أعرف من النتيجة وأيضاً فان

الاصغر ولأنه لايمكن ان يكون اخص من الاصغر فلايمكن ان يكون اخص من الاكبر لمساواة الاصغر للاكبر *

الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا أيضاً حد أحد الضدين أولى بذلك من حد الضد الآخر * وأيضاً فان الاستقراء لا يفيد علما كلياً فكيف يفيد الحد ولأنك ان استقريت أن الحد حد لكل شخص حتى تجعله حداً للنوع فقد كذبت وان قلت ان الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هذا أن يكون حداً للنوع وان قلت ان الحدّ حد لنوع كل واحد من تلك الاشخاص فقد صادرت على المطلوب الأول فلم يبق إذاً للاستقراء وجه *

﴿ فصل فى طريق اكتساب الحدّ ﴾

لكن الحد يقتنص بالتركيب وذلك بأن يعمد إلى الأشخاص التى لا تنقسم [١] وتنظر من أىّ جنس هى من العشرة التى سنذكرها فتأخذ جميع المحمولات المقومة لها التى فى ذلك الجنس أوفى الشىء الذى يقوم لها كالجنس فتجمع العدة منها بعد أن تعرف أيها أول لها مثل الحس فانه أولا للحيوان ثم النطق وأيضا مثل الجسم فانه أولا للحيوان ثم الناطق * وتتحرى أن لا يكون فى المجموع شىء مكررا ونحن لا نشعر كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان مكرراً تارة بالتفصيل والحد وتارة بالاجمال والتسمية فاذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها شيئا مساوياً للمحدود من وجهين اثنين فهو الحد ـ أما أحد الوجهين فالمساواة فى الحمل أعنى أن يكون كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود والثانى المساواة فى المعنى وهو أن يكون دالا على كمال حقيقة ذاته لا يشذ

(١) انما يصح لنا هذا من جهة الحس اولا فانه تحقق عندنا من اى الاجناس هو ذلك الشخص من حيث نجد فيه المعنى الجنسى وسائر المعانى الفصلية التى لسلم ان ايها رفعنا ارتفع وجود ذلك الشخص فعلمنا وجوب هذا الامر فى كل مساو له فى النوع فاقتنصنا من المحسوس المعقول ومن الجزئى الكلى ولم يكن هذا على وجه الاستقراء اذ كان الاستقراء انما يكون لسائر أشخاص النوع ليصح نقلا لحكم منها إليه ونحن لما رأينا هذه المعانى فى الشخص الواحد حكمنا بموجب الفطرة العقلية انه لايصح قوام مثل هذا الانسان الابجملتها فاوجبناها لكل انسان *

منها عنه شيء فان كثيراً مما يميز الذات يكون قد أخل ببعض الاجناس أو ببعض الفصول فيكون مساويا فى الحمل ولا يكون مساويا فى المعنى كقولك فى حد الانسان أنه جسم ناطق مايت مثلا فان هذا ليس بحد حقيقى بل هو ناقص لان الجنس القريب غير موضوع فيه وكقولك فى حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس من غير ان تقول ومتحرك بالارادة فان هذا مساو فى الحمل وناقص فى المعنى ولا تلتفت فى الحد إلى أن يكون وجيزاً بل لا يتم الحد حداً بأن يميز على الايجاز مالم يوضع فيه الجنس القريب باسمه أو بحده إن لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتى بعده بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفا وكان بواحد منها كفاية فى التمييز فانك إذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان للذات و بيان له فيجب أن يقوم الحد فى النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها فحينئذ يعرض أن يتميز أيضاً المحدود * والحكماء لا يطلبون فى الحدود التميز وان لحقها التميز بل يطلبون تحقق ذات الشيء وماهيته ـ ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له إنما ذلك قول يشرح الاسم ـ ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بأنه قول دال على الماهية ولم يقل قول وجيز مميز كما هو من عادة المحدثين أن يقولوه ولهذا ماذم تحديد من أخذ فى تحديد الشيء العنصر وحده فقط كالطبيعيين فى تحديدهم الغضب أنه غليان دم القلب أو الصورة فقط كالجدليين فى تحديدهم الغضب بأنه شهوة الانتقام لالأنهما لم يميزا بل لأنهما لم يوفيا كمال الماهية * بل قد أمر أن يحد من كليهما مجموعين وان لا يخل بذكر سبب ذاتى فى التحديد فعلى هذا يجب أن تقتنص الحدود للأنواع * وأما الاجناس فأن تؤخذ الفصول التى تخص الأنواع وتحذف فما يبقى إن كان اسماً مفرداً فصل باعتبار المحمولات و إن كان مؤلفا فهو المطلوب *

﴿ فصل فى اعانة القسمة فى التحديد ﴾

والقسمة أيضاً معينة فى الحد إذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للأعم

قسمة من طريق ما هو هو فان قسمة الحيوان إلى ذى رجلين وكثير الأرجل ليست قسمة له من طريق ماهو حيوان بل له من طريق ما هو ماش فانه لكونه ماشياً استعد لهذه القسمة لا لكونه حيواناً فان طبيعة الحيوان لا تنقسم بهذه الانقسامات مالم يتحصل لها طبيعة المشى فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد لهذه القسمة البتة و إذا فعلت هذا حفظت الترتيب * و يجب أن تراعى شرطاً ثالثاً وهو أن لا تقف فى الوسط بل تقسم وتقسم حتى ينتهى الى الذاتيات التى إذا قسمتها وقعت القسمة بعرضيات أو أشخاص فان القسمة من الجواهر إذا انتهت إلى الانسان وقفت ولم تنقسم بعده بالذاتيات و بعد ذلك إما أن ينقسم الشيء إلى الأشخاص أو إلى فصول عرضية كالكاتب والأمى والمحترف والغاصب وغير ذلك *

{ فصل فى الأجناس العشرة }

وأما هذه الأجناس العشرة فمنها (الجوهر) وهو كل ما وجود ذاته ليس فى موضوع أى فى محل قريب قد قام بنفسه دونه بالفعل لا بتقويمه - ومنها (الكم) وهو الشيء الذى يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى وهو إما ان يكون متصلا إذ يوجد لاجزائه بالقوة حد مشترك تتلاقى عنده وتتحد به كالنقطة للخط واما أن يكون منفصلا لا يوجد لأجزائه ذلك بالقوة ولا بالفعل كالعدد*والمتصل قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع وذو الوضع هو الذى يوجد لأجزائه اتصال وثبات و إمكان ان يشار إلى كل واحد منها أين هو من الآخر . فمن ذلك ما يقبل القسمة فى جهة واحدة وهو الخط* ومنه ما يقبل فى جهتين متقاطعتين على قوائم وهو السطح * ومنه ما يقبله فى ثلاث جهات قائم بعضها على بعض وهو الجسم والمكان أيضاً ذو وضع لأنه السطح الباطن من الحاوى * وأما الزمان فهو مقدار للحركة الا انه ليس له وضع إذ لا توجد اجزاؤه معاً وان كان له اتصال اذ ماضيه ومستقبله يتحدان بطرف هو الآن * وأما العدد فهو بالحقيقة الكم المنفصل ومن المقولات العشر (الاضافة) وهو المعنى الذى وجوده بالقياس إلى

شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس إلى البنوة لا كالأب فإن له وجوداً يخصه كالانسانية (وأما الكيف) فهو كل هيئة قارة في جسم لا يوجب اعتبار وجودها فيه نسبة الجسم إلى خارج ولا نسبة واقعة في أجزائه ولا لجملته اعتبار يكون به ذا جزء مثل البياض والسواد وهو إما أن يكون مختصاً بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخط والفردية بالعدد * و إما أن لا يكون مختصاً به وغير المختص به إما أن يكون محسوساً ينفعل عنه الحواس و يوجد بانفعاله الممتزجات فالراسخ منه مثل صفرة الذهب وحلاوة العسل تسمى كيفيات انفعاليات وسريع الزوال منه وان كان كيفية بالحقيقة فلا تسمى كيفية[1] بل انفعالات لسرعة استبدالها مثل حمرة الخجل وصفرة الوجل * ومنها ما لا تكون محسوسة ـ وهذا إما أن يكون استعدادات إنما تتصور في النفس بالقياس إلى كمالات فإن كان استعداداً للمقاومة وإباء للانفعال سمى قوة طبيعية كالمصحاحية والصلابة و إن كان استعداداً لسرعة الاذعان والانفعال سمى لا قوة طبيعية مثل الممراضية واللين * و إما أن يكون في أنفسها كمالات لا يتصور أنها استعدادات لكمالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتاً سمى ملكة مثل العلم والصحة وما كان سريع الزوال سمى حالا مثل غضب الحليم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية فإن المصحاح قد لا يكون صحيحاً والمراض قد يكون صحيحاً * ومن جملة العشرة (الأين) وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق (ومتى) وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الأمر أمس (والوضع) وهو كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة بالقياس إلى

---

(١) قوله فلا تسمى كيفية الخ فيه تأمل ولعله اراد انه يكاد الا يكون كيفية وان يكون موسطا بين الكيف والانفعال وان كان عند التحقيق الدقيق كيفا الا انه من اضعف اقسام الكيفيات (ا ـ ع)

الجهات وأجزاء المكان إن كان فى مكان مثل القيام والقعود وهو فى المعنيين غير الوضع المذكور فى باب الكم (والملك) ولست أحصله و يشبه أن يكون كون الجوهر فى جوهر آخر يشمله و ينتقل بانتقاله مثل التلبس والتسلح (والفعل) وهو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه غير قار الذات بل لا يزال يتجدد و يتصرم كالتسخين والتبريد (والانفعال) وهو نسبة الجوهر إلى حالة فيه بهذه الصفة مثل التقطع والتسخن •

﴿ فصل فى مشاركات الحدّ والبرهان ﴾

انا كالا نطلب العلة بلم إلا بعد مطلب هل كذلك لا نطلب الحقيقة بما إلا بعد هل وعن كل واحد منهما جواب لكن الحقيقى من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية فيتفق هذان المطلبان فى أمرين فى كون كل منهما إنما يكون بعد هل و فى الجواب إذا كان الجواب عن لم بالجواب الحقيقى فان العلة الذاتية مقومة للشئ فهى إذا داخلة فى الحد و فى جواب ماهو فيتفق إذا الداخل فى الجوابين مثاله لم انكسف القمر فنقول لأنه توسط بينه و بين الشمس الأرض فانمحى نوره • ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نور القمر لتوسط الأرض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حداً واحداً فى البرهان بل حدين أى لا يكون جزءاً من مقدمة فى البرهان بل جزئين فالذى يحمل منهما على الموضوع فى البرهان أولا وهو الحد الأوسط يكون فى الحد محمولا بعد الأول والذى يحمل فى البرهان ثانيا يكون فى الحد محمولا أولاً لأنك تقول فى البرهان إن القمر قد توسط الارض بينه و بين الشمس وكل مستضئ من الشمس يتوسط بينهما الأرض ينمحى ضوءه فينتج إن القمر يمحى ضوءه ثم نقول والمنمحى ضوءه منكسف فالقمر إذاً منكسف فأولا حملت التوسط ثم الانمحاء و فى الحد التام تورد أولا الانمحاء ثم التوسط لأنك تقول إن انكساف القمر هو انمحاء ضوئه لتوسط الأرض بينه و بين الشمس فان جعلت كل واحد من توسط الأرض وانمحاء الضوء حداً على حده واتفق إذا إن كان مميزا فكان حدا مّا و إن لم يكن

تاما سمى الذى يكون منهما الحد الأوسط فى القياس حدا هو مبدأ برهان كما تقول فى مثال آخر ان الرعد صوت انطفاء النار فى الغمام أو الغضب شهوة الانتقام و يسمى الذى يكون منهما حداً أكبر حداً هو نتيجة برهان كقولك إن الكسوف انمحاء ضوء القمر والغضب غليان دم القلب ـ فهذا إنما يتفق إذا كان بعض أجزاء الحد التام علة الجزء الآخر فان اقتصر على العلة كتوسط الأرض كان الحد يسمى مبدأ برهان و إن اقتصر على المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى نتيجة برهان والحد التام مجموعهما مع الجنس *

﴿ فصل فى أقسام معنى الحد ﴾

والحد يقال بالتشكيك على خمسة أشياء فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم ولا يعتبر فيه وجود الشئ فان كان فى وجود الشئ شك أخذ الحد أولا على أنه شارح للاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع فى افتتاح كتاب اوقليدس فاذا صح للشئ وجود علم حينئذ أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط * و يقال حد لما كان بحسب الذات * فمنه ماهو نتيجة برهان * ومنه ماهو مبدأ برهان * ومنه حد تام يجتمع منهما * ومنه ماهو حد لأمور لا علل لها ولا أسباب أو أسبابها وعللها غير داخلة فى جوهرها مثل تحديد النقطة والوحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة برهان ولا مركب منهما *

﴿ فصل فى أقسام العلل و بيان دخولها فى الحد والبرهان ﴾

يقال علة للفاعل ومبدأ الحركة مثل النجار للكرسى والأب للصبى و يقال علة للمادة ومايحتاج الشئ إلى أن يكون حتى يقبل ماهيته مثل الخشب ودم الطمث* و يقال علة للصورة وكل شئ مكوّن فانه مالم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ و يقال علة للغاية والشئ الذى لأجله الشئ مثل الكنّ للبيت وكل واحدة من هذه إمّا قريبة كالعفونة للحمّى و إما بعيدة كالسدة و إما بالقوة و إما بالفعل * و إما خاصة كالبناء للبيت * و إما عامة كالصانع له * و إما بالذات مثل السقمونيا

يسخن بذاته • و إما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لأنه يزيد المسخن أو شرب الماء البارد يسخن لأنه يجمع المسخن و إنما يجب أن يعطى فى البراهين العلة التى بالذات الخاصة القريبة التى بالفعل حتى ينقطع سؤال اللم و إلا فهو بعد ثابت • والعلل الأربع قد تقع حدوداً وسطى فى البراهين لانتاج قضايا محمولاتها اعراض ذاتية والعلة بالفعل هى ماتستلزم وجود المعلول بالفعل كالصورة والغاية • وأما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب من وضعها وضع المعلول و إيجابه ما لم يقرن بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران انفعال الأفيون عن الحرارة الغريزية التى فى الابدان بالقوة المبردة التى فيه فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد وذلك فى كثير من المواد ولكن كثير من الأمور الطبيعية يلزم عن اقتران موادها بفواعلها أن يوجد المعلول ضرورة بل هذا فى كلها وفى كثير منها لا يوجد مادتها على الطباع التى يجب إلا و يوجد الكائن كنطفة الانسان وكأنه لا فرق بين القسمين - وهذه الضرورة لا تمنع أن تكون لغاية كما سنوضح فى العلوم فلا يمتنع إذاً استعمال الغاية فى براهينها وفى براهين ما لم تكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البتة عن استعمال الغاية بل لابد منها بحيث يكون المعلول إنما يجب باجتماع الفاعل والقابل معا فان الواحد منهما لا يكفى حدا أوسط ما لم يجتمعا فانا نقول مثلا لم كانت الأسنان الطواحن عريضة • فنقول لأن المادة كانت تامة الاستعداد لذلك • ونقول أيضاً الأضراس أريد منها الطحن وكل ما يراد منه الطحن يعرض • وأما الصورة المادية فلايحتاج إلى شرط فى ادخالها حدا أوسط وكأن الغاية فى أكثر الأمر تفيد اللم المجرد دون الان وقد يجتمع فى الشئ علل فوق واحدة وحتى الأربعة كلها وقد يكون لبعض الأشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل فى حدود التعليمات ولا براهينها علة مادية فقد قلنا فى العلل ودخولها فى البراهين • وأما دخولها فى الحدود فكما أوضحنا من أن العلل الذاتية مقومة و إذا كان للشئ علة مساوية أو أعم وكانت

ذاتية فدخولها ظاهر * وأما العلل التى هى أخص من الشئ مثل إن للحمى عللا كالعفونة وكالحركة العنيفة للروح أو اشتعال من غير عفونة . وللصوت أيضا انطفاء نار وانكسار قمقمة وقرع بعصا وما أشبه ذلك فليس شىء منها يدخل فى الحد ويدخل فى البرهان * وأما فى الحد فيطلب الشئ الجامع لها ان وجد مثل القرع المقاوم لجميع ذلك فيكون هو العلة التى تدخل فى الحدود ـ وأما العلل الخاصية فلحدود أنواع الشئ مثل انطفاء النار لحد الرعد لا الصوت المطلق . وقد يحد الشئ بجميع علله الاربع ان كانت له وكانت ذاتية كمن يحد القدوم بانه آلة صناعية من حديد شكلها كذا ليقطع به الخشب نحتا فالآلة جنس والصناعية تدل على المبدأ الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة : وفى هذه الأبواب كلام طويل لا يليق بالمختصرات *

﴿ فصل فى دفع توهم الدور المحال من ترتب فى الطبيعية يوهم ذلك ﴾

واعلم أن فى الكائنات أمورا بعضها علل لبعض فى الدور ـ فكذلك القياسات التى تكون منها تدور دورا مثل إنه لم كانت السحابة فقيل لأنه كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل لأن الارض كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لم كانت الأرض ندية فقيل لانه كان مطر. ثم قيل لم كان مطر فقيل لأنه كان سحاب فينتج من هذا أنه كان سحاب لأنه كان سحاب ومن أوساطه أنه كان سحاب وان كان هناك وسائط أخرى ولكن لا فرق فى البرهان الدورى بين أن يكون حد قد وقع مكررا بلا واسطة بين طرفى تكراره ـ أووقع مكررا وبين طرفى تكراره وسائط ولكن المثال الذى أوردناه ليس فى الحقيقة دورا لأن السحاب الواقع حدا أكبر والسحاب الواقع حدا أوسط ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لان الدورى هو أن يؤخذ الشىء فى بيان نفسه لاان يؤخذ مساويه فى النوع فى بيانه وهو غيره بالذات *

﴿ فصل فى كيفية دخول العلل الخاصة فى البرهان ﴾

العلل التى هى أخص من المعلول وتكون حدودا وسطى فى البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار والزلزلة عن حدوث ريح أو عن انحطاط أعالى وهدة أو اندفاع سيل فى باطن الأرض * والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان نارى والحمى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن ان تجتمع لهذه العلل الخاصية معنى عام يكون محمولا عليها فيكون لذلك أقرب من المعلول ويكون علته المساوية له وقد لا يجتمع لا أنه يذهب الأمر فى ذلك إلى غير نهاية لكنه يقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم انه لا يمكن حينئذ أن توجد علة مساوية للحد الأكبر فما كان من العلل الخاصية لا يوجد بينها وبين الحد الأكبر ما هو أعم منها مساو للأكبر فلا يمكن أن تجعل حدودا وسطى الا لموضوعات لها أخص أيضا من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الاطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فان الحمى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حمى هذا الانسان أو حمى أصحاب الغب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل لما هو تحت النوع من شخص أو نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الأكبر على الحدود الوسطى التى هى أخص لا يكون أولا ولكن بتوسط العام مثل أن هذه الشجرة ينتثر ورقها وهى تينة وأخرى وهى خروع وأخرى وهى كرم وتكون العلة لا نتثار الورق فيها جمود رطوبتها وانفشاشها ولكن ليس لهذه الوسطيات الخاصية التى هى تينة وخروع وكرم أولا ولكن العريض الورق والتينة والكرمة والخروع عريضة الأوراق بلا واسطة * وأما أنها تجمد رطوبتها أو تنفش رطوبتها فليس لأنها تينة أو خروع أو كرمة بلا واسطة بل لأنها عريضة الورق وهى تنتثر ورقها لا لأنها تلك ولا لعرض الورق ولكن لانفشاش الرطوبة وجمودها فقد بان أين ينعكس الحد الأوسط الذى هو العلة على الأكبر المعلول وأين لا ينعكس *

﴿ فصل فى شرح ألفاظ يجب التنبه لمعانيها ﴾

الظن الحق هو رأى فى شىء انه كذا ويمكن أن لا يكون كذا * والعلم اعتقاد بأن الشىء كذا وانه لا يمكن أن لا يكون كذا وبواسطة توجبه والشىء كذلك * وقد يقال لتصور الماهية بتحديد * والعقل اعتقاد بأن الشىء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعاً بلا واسطة كاعتقاد المبادى الأولى للبراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها كتصور المبادى الأولى للحد * والذهن قوة للنفس معدة نحوا كتساب العلم * والذكاء قوة استعداد للحدس * والحدس حركة إلى اصابة الحد الأوسط إذا وضع المطلوب أو اصابة الحد الأكبر إذا أصيب الأوسط * وبالجملة سرعة الانتقال من معلوم إلى مجهول كمن يرى تشكل استنارة القمر عند أحوال قربه وبعده عن الشمس فيحدس أنه يستنير من الشمس *

﴿ فصل فى بيان وجوه الغلط فى الأقوال الشارحة ﴾

وههنا مواضع يجب أن يراعى الاحتراز منها فى الحدود فتعرف حتى لا يقع باغفالها سهو فمن ذلك ما يقع فى جانب الجنس ومنه مايقع فى جانب الفصل * ومنه ماهو مشترك ـ وهذا المشترك هو أيضاً مشترك للحد الناقص والرسم فمن الخطأ فى الجنس أن يوضع الفصل مكانه كقول القائل * ان العشق إفراط المحبة وإنما هو المحبة المفرطة * ومن ذلك أن توضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسى انه خشب يجلس عليه ـ وللسيف أنه حديد يقطع به فان هذين الحدين قد أخذ فيهما المادة مكان الجنس * ومن ذلك أن يؤخذ الهيولى التى عدمت وليست الآن موجودة مكان الجنس كقولهم للرماد انه خشب محترق * وهو ليس الآن خشب بل كان خشبا ـ ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس فى حد الكل كقولهم إن العشرة خمسة وخمسة وأورد فى التعليم الأول لهذا مثال آخر وهو قولهم إن الحيوان جسم ذو نفس : وفى تحقيق ذلك بحث دقيق [1] ومن ذلك أن توضع

(١) قوله بحث دقيق انما قال ذلك لتوقفه على معرفة الماهية بشرط لا والماهية لا بشرط

الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة ـ وذلك فى الأجناس المقحمة فى أجزاء الحدود كقولهم إن العفيف هو الذى يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية إذ الفاجر يقوى أيضاً ولا يفعل فقد وضع إذاً القوة مكان الملكة لاشتباه الملكة بالقوة. لأن الملكة قوة ثابتة وكقولهم إن القادر على الظلم هو الذى من شأنه وطباعه النزوع إلى انتزاع ماليس له من يد غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لأن القادر على الظلم قد يكون عادلا ولا يظلم ولا تكون طباعه هكذا * ومن ذلك أن تأخذ اسما مستعاراً أو مشتبهاً كقول القائل * إن الفهم موافقه * وان النفس عدد * ومن ذلك أن تضع شيئا من اللوازم مكان الأجناس كالواحد والموجود * ومن ذلك أن تضع النوع مكان الجنس كقولك إن الشر هو ظلم الناس والظلم نوع من الشر * وأما من جهة الفصل فان تأخذ اللوازم مكان الذاتيات * وأن تأخذ الجنس مكان الفصل * وأن تحسب الانفعالات فصولا والانفعالات إذا اشتدت بطل الشىء والفصول إذا اشتدت ثبت الشىء وقوى * وأن تأخذ الاعراض فصولا للجواهر وأن تأخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف لاما اليه الاضافة * وأما القوانين المشتركة فمثل أن تعرف الشىء بما هو أخفى كمن حد النار بأنها جسم شبيه بالنفس والنفس أخفى من النار * ومثل أن يحد الشىء بما هو مساوله فى المعرفة أو متأخر عنه فى المعرفة : مثال المساوى له فى المعرفة قولهم إن العدد كثرة من الآحاد والعدد والكثرة شىء واحد ـ فهذا قد أخذ نفس الشىء فى حده ومن هذا الباب ان تأخذ الضد فى حد الضد كقولهم الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد * وكذلك إذا أخذ المضاف فى حد المضاف اليه كما فعل (فرفوريوس) إذ حسب أنه يجب أن يأخذ الجنس فى حد النوع والنوع فى حد الجنس ولم يدر ما فى ذلك من الغلط وما فى ظنه

والماهية بشرط وخلاصة التحقيق ان الجسم ان اخذ بشرط أى بشرط عدم دخول فصل ما من فصول الانواع التى تحته كان جزأ أو مادة ولم يجز دخوله فى حد الحيوان وان أخذ لا بشرط على أنه يجوز أن يكون أى نوع كان من الانواع التى تحته فهو جنس ويجب دخوله فى الحد

ذلك من السهو * وما عن الاضطرار إلى ذلك من المندوحة * وماقى تفهم حقيقة الحد الذى استعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعتراض ما أورده من الشبهة وأما المتقابلات بحسب السلب والعدم فلابد من أن يؤخذ الموجب والملكة فى حديهما من غير عكس * وأما الذى يأخذ المتأخر فى حد الشىء فكقولهم الشمس كوكب يطلع نهاراً ثم النهار لا يمكن أن يحد الا بطلوع الشمس لانه زمان طلوع الشمس وكذلك التحديد المشهور للكمية بأنها قابلة للمساواة وغير المساواة والكيفية بأنها قابلة للمشابهة وغير المشابهة — فهذا وما أشبهه من المعانى الصارفة عن الاصابة فى الحدود *

﴿ فصل فى ابانة المواضع المغلطة للباحث ﴾

نقول إن أفعال السوفسطائية إما فى القياس المطلوب به انتاج الشىء و إما فى أشياء خارجة عن القياس مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه فى اللغة واستعمال ما لامدخل له فى المطلوب وما يجرى مجرى ذلك * وهى عشرة ولا حاجة لنا إلى ذكرها * وأما اللواتى فى القياس المطلوب به إنتاج الشىء فانا نذكرها *

﴿ فصل فى المغلطات فى القياس ﴾

ان هذه المغلطات إما أن تقع فى اللفظ و إما أن تقع فى المعنى و إما أن تقع فى صورة القياس و إما أن تقع فى مادته و إما أن تكون غلطا و إما أن تكون مغالطة ونحن نعلم أنه إذا ترتبت الأقاويل القياسية ترتيباً على شكل من الأشكال وكان هناك أجزاء أولى متمايزة أعنى الحدود وأجزاء ثوانى متمايزة أعنى المقدمات وكان الضرب من الشكل منتجاً والمقدمات صادقة وغير النتيجة وأعرف منها أن ما يلزم عنه يلزم لزوما حقا فاذا القول الذى لا يلزم عنه الحق أعنى القياس السوفسطائى إما أن لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الأشكال أولا يكون بحسب ضرب منتج أولا تكون هناك الأجزاء الاول أو الأجزاء الثوانى متمايزة * و إما

أن لا تكون المقدمات صادقة * و إما أن لا تكون غير المطلوب * و إما أن لا تكون أعرف منه * فأما الأول فهو إما أن لا يكون تأليفه من أقاويل جازمة أو يكون من جازم واحد فقط أو يكون من جوازم فوق واحد الا أنها عادمة للاشتراك التأليفي ـ وذلك على وجهين * إما أن يكون عدمها للاشتراك فى الحقيقة والظاهر جميعاً و إما أن يكون فى الحقيقة فقط ولها فى الظاهر اشتراك فان كان لها فى الظاهر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معان فوق واحدة فيكون إما بحسب بساطته و إما بحسب تركيبه * و إذا كان بحسب بساطته فاما أن يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها أحق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وعلى آلة البصر والدينار * ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظا مشككا وهو المتناول للشيء وضده كالجليل والناهل * و إما أن يكون لفظا متشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفة فى الحقيقة لا يكاد يوقف على تخالفها كالناطق الواقع على الانسان . والفلك والملك والحى الواقع على الاله والانسان والنبات وكل ماله نمو وحركة فى جوهره . و إما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة بمعان عدة ولكن وقوعه على أحدها أقدم على أن المتأخر سمى به على الحقيقة كلفظة المنافق والفاسق والكافر ولفظة الصوم والصلاة ـ و إما لفظا مستعاراً وهو الذى أخذ للشيء من غيره من غير أن ينقل فى اللغة فجعل اسماله على الحقيقة وان كان فى الحال يراد به معناه كقول القائل . إن الارض أم للبشر. و إما لفظا مجازاً وهو الذى يطلق فى الظاهر على الشيء والمطلق به عليه فى الحقيقة غيره كقول القائل سل القرية أى اهلها و ربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراك هذه الأحوال فى جوهره بل فى صيغته وأحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والانثى وما جرى مجراه ولهذا ظن بعض ضعفاء الظن ان الهيولى الأولى قد يستحق أن يقال إنها تفعل فعلا ما لانها قابلة للتأثير والقبول فعل[1] وأما الذى يكون بحسب

(١) قوله والقبول فعل أخذه الواهم من صيغة القابل لان صيغة القابل صيغة اسم الفاعل

التركيب فقد يكون لاستناد حروف النسق إلى أشياء مختلفة كقول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علم فان المعطوف بالفاء هو ههنا ينعطف على كل ما وعلى الحكيم و بحسبه يختلف المعنى : وقد يكون لتغيير الترتيب الواجب و يكون لمواضع الوقف والابتداء وقد يكون لاشتباه حروف النسق أنفسها ودلالتها على معانى عدة فى النسق ـ ولهذا قد يصدق الشىء مجتمعا فيظن أنه قد يصدق مفترقا فيقال إن الخمسة زوج وفرد معا اذ هى ثلاثة واثنان فينتقل الوهم إلى ان الخمسة زوج والخمسة أيضا فرد والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه قد يدل على جمع الأجزاء وقد يدل على جمع الصفات و يصدق الشىء متفرقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب و يكون جاهلا فى الطب : و زيد بصير و يكون كذلك فى الخياطة فاذا قيل زيد بصير طبيب افهم الغلط لاشتباه الحال بين اشتراك البصر فى الطب بحسب هذا اللفظ و بين انفراده بنعت زيد . وأما السبب الثانى وهو عدم التمايز فى اجزاء القول القياسى فانه لا يتهيأ فيما تكون الأجزاء الأولى فيه بسايط بل فيما يكون فيه الفاظا مركبة : ثم ينقسم قسمين · فاما ان يكون اجزاء المحمول والموضوع متمايزة فى الوضع ولكن غير متمايزة فى الاتساق و إما ان لا تكون متمايزة فى الوضع فيكون هناك شىء هو من الموضوع فيوهم انه من المحمول او من المحمول فيوهم انه من الموضوع . مثال المتمايزة فى الوضع دون الاتساق قول القائل كل ماعلمه الفيلسوف فهو كما علمه . والفيلسوف يعلم الحجر فهو إذاً حجر : ومثال الغير المتمايز فى الوضع قول القائل الانسان بما هو إنسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان يشكك أهو جزء من الموضوع أو من المحمول فلا يبعد أن يقع من هذا وأمثاله مغالطات يصعب حلها * وقد تعرض هذه المغالطة فى جميع أنحاء التركيب المتشابه * وأما الكذب فى المقدمات فلا محالة أن الطبع إذا أذعن للكاذب فانما يذعن بسبب مّا ولأن له نسبة إلى الصدق فى حال ومن بلغ إلى أن يصدق بأى شىء اتفق بلا سبب فقد انخلعت عنه

الغريزة البشرية فاذا ذلك السبب إما فى لفظه و إما فى معناه * والذى فى اللفظ فيظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين فى لفظ يوهم التساوى بينهما فى كل حكم ومثل اشتراك لفظتين فى معنى وافتراقهما فى معنى معتبر فى اللفظ فانه إذا كان كذلك أوهم ذلك أن الحكم فى اللفظتين واحد وربما كان لاحدى اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم * ومثال هذا الخمر والسلافة فان معنى واحدا قد اشترك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى [1] وأما الذى من جهة المعنى فلا يخلو إما أن يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذى لا يصدق الحكم فيه على شئ من موضوعه ولا فى حال من الأحوال ولا فى وقت من الأوقات * و إما أن يكون كاذبا فى الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق على شئ من الموضوع أو فى وقت أو حال فان كان كاذبا فى الكل فينبغى أن يكون له شركة مع الصادق فى المعنى وذلك المعنى قد يكون جنساً أو فصلا أو اتفاقا فى عرض أو اتفاقا فى مساواة النسبة وأنت تعلم أنه قد تكون شركة عامة فيما سوى الفصل والجنس فانه قد يكون المشترك فيه عارضا كليا للموضوعين وقد يكون كليا لأحدهما وفى بعض الآخر * وقد يكون فى بعض كل واحد منهما * والذى لا يصدق لا فى الكل فاما أن يكون فى بعض الموضوع فقط أو يكون فى كل واحد من الموضوع ولكن فى وقت دون وقت * أو يكون فى كل وقت ولكن بشريطة لا على الاطلاق أو يكون على الاطلاق ولكن بشريطة مّا [2] وتلك الشريطة إما تأليف فى القول أو غير التأليف فى القول فان لم يكن التأليف فيه فاما أن يكون افرادا فيه و إما غير افراد فيه و إن كان أيضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعى و إما اتفاق : وجميع هذا لايهام العكس فانه إذا اتفق ان رأى سيّالا أصفر وكان مرّا أعنى المرة ثم اتفق أن رأى سيالا اصفر غيرها ظن أنه مرّ

---

(١) كالصفاء والتروق وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لنا وضع لهالسيف مع وصف الحدة

(٢) قوله بشريطة ما كان يشترط فى صدق المطلقة فى السلب ان تكون بحيث تنعكس وهى ما اشترط فى حلها دوام اتصاف الموضوع بما وضع معه (ا ـ ع)

ور بما كان حلوا كالعسل وسبب ذلك أنه إذا وجدت المرة مرة ظن أن كل سيال أصفر مرة إذ كانت المرة سيالة صفراء • وأما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذى يكون بالمصادرة على المطلوب الأول فى المستقيم والمصادرة على نقيض المطلوب فى الخلف : وقد أشير إلى ذلك فيما قد سلف • وأما الذى يكون من جهة ان المقدمات ليست بأعرف من النتيجة فيكون بالأشياء التى تساوى النتيجة فى المعرفة والجهالة بها أو بالأشياء التى يتأخر عنها فى المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الدورى : وقد أشير إلى ذلك فيما سلف ويجتمع من جملة هذا ان جميع أسباب المغالطة فى القياس إما لفظى وإما معنوى واللفظى إما اشتراك فى جوهر اللفظ المفرد أو اشتراك فى هيئته وشكله أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد أو لأجل صادق مركبا وقد فصل فظن صادقا أو لأجل صادق تفاريق وقد ركبت فظن صادقا • وأما المعنوى فاما ان يكون بالعرض وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق فى الحمل وإما لعقم القرينة • وإما لإيهام عكس اللوازم وإما للمصادرة على المطلوب الأول • وإما لأخذ ما ليس بعلة علة • واما لجمع المسائل فى مسألة فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه • وقد اقتصرنا لك من علم المنطق على هذا القدر • وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو القياس البرهانى والحد الحقيقى وطريق التحرز من الخطأ وهو مما عرفناك من المواضع التى يغلط فيها فى المقاييس والحدود ولم نطول المنطق بذكر الأمور الخارجة عن هذين الغرضين وإن كانت لا تخلو عن نفع وهى مثل المواضع الجدلية وآلاتها واستعمالها ومثل المقاييس الخطابية وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل الأقاويل الشعرية وموادها وأغراضها • فان أحببت ان تطلع على ذلك فاطلبه من كتابنا الذى يسمى بالشفاء •

(تم قسم المنطق من كتاب النجاة ويليه القسم الثانى وهو الطبيعيات)

فهرس قسم المنطق من كتاب النجاه

﴿ تم فهرس قسم المنطق ويليه قسم الطبيعيات ﴾

القسم الثانى

من

النجاة

﴿في الحكمة الطبيعية﴾

(للشيخ الرئيس الحسين أبي علي بن سينا)

تنبيه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ المقالة الأولى من طبيعيات كتاب النجاة ﴾

نريد أن نحصر جوامع العلم الطبيعى * والعلم الطبيعى صناعة نظرية وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات أو الوهميات [1] فيه ينظر ذلك العلم وفى لواحقه فللعلم الطبيعى موضوع فيه ينظر وفى لواحقه * وموضوعه الأجسام الموجودة بما هى واقعة فى التغير وبما هى موصوفة بأنحاء الحركات والسكونات وبعض موضوعات العلوم لها مباد وأوائل بها توجد وموضوع العلم الطبيعى من تلك الجملة * وللعلوم أيضا مباد وأوائل من جهة ما يبرهن عليها وهى المقدمات التى تبرهن ذلك العلم ولا تتبرهن فيه إما لبيانها وإما لعلوها عن ان تتبرهن فى ذلك العلم بل إنما تتبرهن فى علم آخر والعلم الطبيعى من تلك الجملة * وليس ولا على واحد من أصحاب العلوم الجزئية اثبات مبادى موضوع علمه ولا اثبات صحة المقدمات التى بها يبرهن ذلك العلم بل بيان مبادى العلوم الجزئية على صاحب العلم الكلى وهو العلم الالٓهى والعلم الناظر فيما بعد الطبيعة وموضوعه الموجود المطلق والمطلوب فيه المبادى العامة واللواحق العامة * فلنضع المبادى الكلية للعلم الطبيعى الذى هو واحد من العلوم الجزئية وضعا *

﴿ فصل فى المبادى التى يتقلدها الطبيعى ويبرهن عليها الناظر فى العلم الإلٓهى ﴾

نقول إن الأجسام الطبيعية مركبة من مادة هى محل وصورة هى حالة فيه * ونسبة المادة إلى الصورة نسبة النحاس إلى التمثال * والعام لها كلها من الصور الأقطار الثلاثة إذ كل واحد من الأجسام يمكن أن تفرض فيه امتداداً أولاً وامتداداً ثانياً مقاطعاً له على زاوية قائمة وامتداداً ثالثاً مقاطعاً للامتدادين على زاوية قائمة والزاوية القائمة هى التى تحدث من تقاطع بعد قائم على بعد ليس ميله

(١) قوله أو الوهميات اشارة إلى مواضيع العلوم الرياضية *

إلى احدى الجهتين أكثر من ميله إلى الأخرى ـ فهذا معنى كون الجسم ذا أقطار ثلاثة وإن كان فى نفسه شيئا واحداً * والأقطار التى تكون فى الجسم لا تقوم فى غير تلك المادة الموضوعة لها بطباعها * والمادة أيضاً لا تتعرى عن البعد الذى فيه نفرض هذه الأقطار * وتلك المادة لا يؤخذ فى حدها لاهذا البعد ولا هذه الأقطار على أنه جزء من وجودها بل هى خارجة عن ذات المادة وإن كانت حالة فيها مقارنة لها وليس للمادة بذاتها مقدار وقطر واذ ليس لها ذلك بذاتها بل هى مستعدة لقبوله فلا عجب أن تكون مادة واحدة [1] تقبل حجما فما فوقه وما دونه وتنتقل من حجم إلى حجم وهذا جائز فى الوجود. وفى مادة الجسم الطبيعى صور أخر غير الصور الجسمية فلها صور مناسبة لباب الكيف [2] ولباب الاين ولغير ذلك وإذا كان الأمر على هذا فللأجسام الطبيعية إذا أخذت على الاطلاق من المبادى المقارنة مبدآن فقط (احدهما) المادة (والآخر) الصورة ولواحق الأجسام الطبيعية هى الأعراض العارضة من المقولات التسع * وفرق بين الصور وبين الاعراض فان الصور تحل مادة غير متقومة الذات على طبيعة نوعها والاعراض تحل الجسم الطبيعى الذى تقوّم بالمادة والصورة وحصل نوعه * والاعراض بعد المادة بالطبع * والصورة قبل المادة بالعلية: والمادة والصورة قبل العرض بالطبع والعلية * والمبدأ المفارق للطبيعيات ليس هو سببا للطبيعيات فقط بل ولمبدأيها المذكورين وهو يستبق المادة بالصورة ويستبق بهما الاجسام الطبيعية فاذا هو مفارق الذات للطبيعيات فليس للطبيعى بحث عن أحواله كالا بحث له عن كثير من أحوال المبدأين المقارنين * وللأجسام الطبيعية عن المبدإ

---

(١) قوله فلاعجب الخ اشارة الى اثبات التخلخل والتكاثف الحقيقيين وقولى الحقيقيين احتراز من الذين بنقص جزء وزيادة أمر خارجى فتدبر (ا ـ ع)

(٢) قوله لباب الكيف هى المبدأ له قوله ولباب الاين هى المبدأ له قوله ولغير ذلك قانون ذلك الكلى أن كل الاعراض الصادرة من الجسم الطبيعى بطبيعته فمصدره صورة طبيعية يثبتها الحكماء وينفيها مقتصرا على اثبات الاعراض بعض الحسيين * (ا ـ ع)

المفارق استبقاء لذواتها واستبقاء لكمالاتها. وكمالاتها إما كمالات أول وهي التي إذا ارتفعت بطل ما هي له كمالات و إما كمالات ثانية لا يؤدي ارتفاعها إلى بطلان الشيء الذي هي له كمالات بل يؤدي إلى ارتفاع صلاح حالاته * والمبدأ المفارق يستبقي هذه الكمالات الثانية لا بذاته بل بتوسط وضع قوى في الأجسام هي كمالات أول ومبادي عنها تصدر هذه الكمالات الثانية. ومن الكمالات الثانية للأجسام الطبيعية أفعالها و بهذه القوى تحصل أيضاً أفعالها * وليس شيء من الأجسام الموجودة يتحرك أو يسكن بنفسه أو يتشكل أو يفعل شيئا غير ذلك وليس ذلك له عن جسم آخر أو قوة فائضة عن جسم فليس يصدر عنه شيء إلا وفيه قوة من هذه القوى المذكورة عنها يصدر ذلك وكل ما يصدر عنه من الأفعال ـ وهذه القوى التي قد غرزت في الأجسام على أقسام ثلاثة فنها قوى سارية في الأجسام تحفظ عليها كمالاتها من أشكالها ومواضعها الطبيعية وأفاعيلها و إذا زالت عن مواضعها الطبيعية وأشكالها وأحوالها اعادتها إليها وثبتتها عليها مانعة من الحالة الغير الملائمة إياها بلا معرفة و روية وقصد اختياري بل بتسخير. وهذه القوى تسمى طبيعية وهي مبدأ بالذات لحركاتها بالذات وسكوناتها بالذات ولسائر كمالاتها التي لها بذاتها وليس شيء من الأجسام الطبيعية بخال عن هذه القوة * والنوع الثاني قوى تفعل في الأجسام أفعالها من تحريك أو تسكين وحفظ نوع وغيرها من الكمالات بتوسط آلات ووجوه مختلفة فبعضها يفعل ذلك دائماً من غير اختيار ولا معرفة فيكون نفسا نباتيه ولبعضها القدرة على الفعل وتركه و إدراك الملائم والمنافي فيكون نفساً حيوانية * ولبعضها الاحاطة بحقائق الموجودات على سبيل الفكرة والبحث فيكون نفساً إنسانية * والنفس بالجملة كمال أول لجسم طبيعي آليّ ذي حياة بالقوة * ومن النوع الثالث قوى تفعل مثل هذا الفعل لا بآلات ـ ولا بأنحاء متفرقة بل بإرادة متجهة إلى سنة واحدة لا تتعداها وتسمى نفساً فلكية. وهذه القوى المذكورة أيضاً هي صور الأجسام الطبيعية والصور التي في المادة منها صور ليس من شأنها

أن تخلو منها موادها * ومنها صور من شأنها أن تخلو عنها موادها ـ وهذه إذا زايلتها منها واحدة وجب أن تخلفها غيرها إذ قيل ان هذه المادة لا تتعرى عن الصورة * فحينئذ يكون كونا للذى الثانية صورته * وفساداً للذى كانت الأولى صورته * ومثل هذا التبدل فى الأعراض ليس بكون وفساد بل هو استحالة أو نموّ أو نقلة أو غير ذلك [1] وكل ما كان بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة يوجد فيها أو عنها أو معها وهذا فى الكائنات الطبيعية محسوس مشاهد * ولا بد له من عدم يتقدمه لأن ما لم يتقدمه عدم فهو أزلى ولا بد من صورة له حصلت فى المادة فى الحال و إلا فالمادة كما كانت ولا كون * فاذاً المبادى المقارنة للطبيعيات الكائنة ثلاث صور ومادة وعدم وكون العدم مبدأ هو لأنه لا بد منه للكائن من حيث هو كائن وله عن الكائن بد وهو مبدأ بالعرض لان بارتفاعه يكون الكائن لا بوجوده وقسط الصورة فى الوجود أوفر من قسط المادة لأنها علتها المعطية لها الوجود ويليها الهيولى ووجودها بالصورة ـ وأما العدم فليس هو بذات موجودة على الاطلاق ولا معدومة على الاطلاق بل هو ارتفاع الذات الموجودة بالقوة * وليس أى عدم اتفق مبدأ للكائن بل العدم المقارن لقوة كونه أى لا مكان كونه ولهذا ليس العدم الذى فى الصوفة مبدأ لكون السيف البتة بل العدم الذى فى الحديد فانه لا يتأتى تكون سيف من صوفة ويتأتى عن الحديد والمادة إذا كان فيها هذا العدم فهو هيولى * وإذا كانت فيها الصورة فهى موضوع فكأنها هيولى للصورة المعدومة التى بالقوة وموضوع للصورة الموجودة التى بالفعل * وللأشياء الكائنة سببان خارجان أيضاً بالذات وهما الفاعل والغاية والغاية هى التى لأجلها توجد * وقوم يعدون الآلات من جملة الأسباب والمثل

---

(١) قوله وغير ذلك هو الحركة فى الوضع والحاصل أنه أشار الى أقسام الحركة الاربعة الحركة فى الكيف وهى الاستحالة وفى الكم واشار الى احد اقسامها وهو النمو ـ والحركة فى الاين وهى النقلة والحركة فى الوضع التى نبه عليها بقوله أو غير ذلك (ا ـ ع)

أيضا وليسا هما فى الأشياء الطبيعية بالنحو الذى يدعيه القوم وجميع الأشياء الطبيعية تنساق فى الكون إلى غاية وخير وليس يكون شئ منها جزافاً ولا اتفاقاً إلا فى الندرة بل لها ترتيب حكمى وليس فيها شئ معطل لا فائدة فيه وليس يكون عن المبدإ الأول المباين فيها فعل قسرى ولا خلاف لما توجبه القوة المجبولة فيها منه الا على سبيل التأدى والتولد ـ فهذه هى الأصول الموضوعة الكلية فى علم الطبيعيين ويتكمّل بتصحيح ما ينبغى أن يُصحّحَ منها العلم الالٓهى *

﴿ فصل فى تجوهر الأجسام ﴾

والناس فى الأجسام الطبيعية من جهه تجزيها أقاويل كثيرة فقائل يقول إن الأجسام الطبيعية تتجزأ بالفعل والقوة تجزأ متناهياً وهى مركبة من أجزاء لا تتجزأ إليها تنتهى القسمة * وقائل يقول إن الأجسام الطبيعية لها أجزاء غير متناهية وكلها موجودة فيها بالفعل وقائل إن الأجسام الطبيعية منها أجسام مركبة من أجسام إما متشابهة الصورة كالسرير * وإما مختلفتها كبدن الحيوان* ومنها أجسام مفردة والأجسام المركبة لها أجزاء موجودة بالفعل متناهية وهى تلك الأجسام المفردة التى منها تركبت * وأما الأجسام المفردة فليس لها فى الحال جزء بالفعل * وفى قوتها ان تتجزى أجزاء غير متناهية كل واحد منها أصغر من الآخر وليس تنتهى قسمتها البتة إلى جزء لا يتجزى وما وجد فى كلا القسمين من الأجزاء فهو متناه والتجزى إما بتفريق الاتصال وإما باختصاص العرض ببعض منه بميزه حلولا ـ إما عرض غير مضاف كالبياض ـ وإما عرض مضاف كالمماسة والموازاة ـ وإما بالتوهم واذا لم يمكن أحد هذه الثلاثة فالجسم المفرد لا جزء له بالفعل * والرأيان الأولان باطلان * فأما رأى الذين أثبتوا للأجسام أجزاء متناهية منها تتركب ويوجد كل واحد منها غير متجز فبطلانه بما أقول * وهو ان كل جزء مسّ جزأ فقد شغله بالمس وكل ما شغل شيئا بالمس فاما ان لا يدع فراغا عن شغله بجهة أو يدع فكل جزء مس جزأ فاما أن يدع

فراغاً عن شغله أو لايدع ولكن إن كان يتأتى ان يماسه آخر غير المماس الاول قد ترك إذاً فراغاً عن شغله وقد يتأتى ان يماسه آخر غير المماس الأول • فقد ترك إذاً فراغاً عن شغله وكل ما كان كذلك فمسوسه متجزى الذات ـ فاذاً كل جزء مس جزأ بهذه الصفة فمسوسه متجزى الذات فاذاً كل ما لا يتجزى لا يتماس إلا على سبيل التداخل وكل ما لا يتماس إلا على التداخل فلا يتأتى أن يتركب منه شئ أعظم منه بل جسم ـ فاذا الأجزاء الغير المتجزأة لا يتأتى أن يتركب عنها مقدار ولا جسم ـ وأيضاً لنفرض جزأين غير متجزئين وضعا على جزأين غير متجزئين و بينهما جزء غير متجز إن أمكن فنقول إن كل شيئين يصح على كل واحد منهما الحركة وليس ولا واحد منهما غير قابل للحركة ولا يمنع أحدهما الآخر عن الحركة إلا على سبيل التصادم والتمانع وليس بينهما تنافر فى القوى يتباعدان به فاذا لم يكن مانع من خارج لم يكن ولا واحد منهما مانعاً للآخر عن الحركة إليه حتى يتصادما وكل ما كان كذلك فليس محال أن يتحركا معا حتى يتصادما والجزآن المفروضان فرضاً كذلك فليس إذا بمحال أن يتحركا معا حتى يلتقيا متصادمين فلنفرض أنهما تحركا وتصادما فاما أن يلتقيا على الجزء الأوسط ـ واما أن يلتقيا على أحد الطرفين ولا يجوز أن يلتقيا على أحد الطرفين لأنه إن التقيا عند أحد الطرفين فيكون أحدهما لم يتحرك فاذا يلتقيان على الجزء الاوسط فاذا يصير الأوسط متجزئا لأن كل واحد منهما يكون قد قطع بعضه • وقد قيل إنه غير متجز وهذا خلف ولايبعد أن يبين من هذا أن الجزأين الثابتين متجزئان أيضاً وذلك أيضاً خلف وعلى هذا براهين كثيرة من جهات أخر ومن جهة تركيب المربعات منها لمساواة الأقطار والأضلاع ومن جهة المسامتات فانه من المعلوم أن كل شيء له سمت مع شيء آخر و إن كان بوساطة ثالث كا للشمس مع الحد المشترك بينها و بين الظل بوساطة ذى الظل فانه إذا تحرك زال سمته وكانت مسامتته مع شيء آخر فيجب إذاً إذا تحركت الشمس

جزأ أن يكون قد زال عنها من قِبَلِ ذلك جزأ فيجب أن يكون مايسامته الشمس دائرا على جسم صغير مساوياً لمدار الشمس ولم يكن (مدار الشمس) أعظم وأن تكون حركة الظل مثل حركة الشمس * وان وضع ما يزول بالسمت من حركة جزء واحد (من الشمس) أقل من جزء فقد انقسم * وأما مناقضة الرأى الثانى فهو أن ذلك يمنع الحركة إذ من المحال أن يقطع المتحرك مسافة ذات أجزاء إلا وقد تعدى أنصافها وسائر أجزائها فلنفرض متحركا ومسافة * فنقول إن كان أجزاء المسافة غير متناهية فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك إلى غير النهاية بالفعل وإن كان كذلك فقد يقطع المتحرك فى زمان متناهى الطرفين أنصافا غير متناهية فى أزمان متناهية لكن التالى محال فالمقدم محال فاذا كانت المسافة متناهية الأجزاء علم منها أن الأجسام متناهية الأجزاء * وههنا براهين أخر منها أنه لا كثرة إلا والواحد فيها موجود فان كانت كثرة موجودة بالفعل فالواحد بالفعل موجود فيها والواحد بالفعل غير متجزّ بالفعل فاذا للجسم ذى الكثرة أجزاء أولى غير متجزئة فاذا أخذ منها متناهية أمكن أن يركب وإذا أمكن أن يركب لم يخل إما أن لا يزداد حجما على الواحد فيكون كذلك حال الجميع الغير المتناهى واما أن يزداد حجما فيمكن حينئذ أن يحدث عنها جسم وإذا أمكن أن يحدث عنها جسم كان جسما من أجزاء متناهية بالفعل ولم يكن كل جسم مركبا من أجزاء غير متناهية * فاذا ليس وجود الجسم المفرد هو من أجزاء فيه متناهية بالفعل غير متجزئة ولا من أجزاء فيه غير متناهية فاذا ليس للجسم المفرد بالفعل جزء إلا ويحتمل التجزى فاذا إما أن ينتهى فى التجزى فى الآخرة فيكون مركبا من أجزاء لا تتجزى لكن التالى كذب فالمقدم كذب ـ وإما أن لا يتناهى فى التجزى البتة وذلك هو المطلوب *

﴿ المقالة الثانية من الطبيعيات فى لواحق الأجسام الطبيعية ﴾

أعنى الحركة ـ والسكون ـ والزمان ـ والمكان ـ والخلا * والتناهى ـ

واللاتناهى والتماس ـ والالتحام ـ والاتصال ـ والتتالى *

﴿ فصل فى الحركة ﴾

الحركة تقال على تبدل حال قارة فى الجسم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شئ والوصول بها إليه هو بالقوة لا بالفعل فيجب من هذا أن تكون الحركة مفارقة لحال لا محالة ويجب أن تكون تلك الحال تقبل التنقص والتزيد لأن ماخرج عنه يسيراً يسيراً على سبيل اتجاه نحو شىء فهو باق ما لم ينقض الخروج عنه البتة جملة وإلا فالخروج عنه يكون دفعة وكل ما كان كذلك فاما أن يتشابه الحال فيه فى أى وقت من الخروج عنه فرض أو لا يتشابه لكن لا يجوز أن يتشابه لأنه لو تشابه لما كان عنه خروج البتة فاذاً كل ماخرج عنه يسيراً يسيراً فهو باق غير متشابه الحال فى نفسه عند الخروج عنه وما كان كذلك فهو قابل للتنقص والتزيد مثل البياض والسواد والحرارة والبرودة والطول والقصر والقرب والبعد وكبر الحجم وصغره * ولذلك قيل إن الحركة (هى فعل وكمال أول للشى الذى بالقوة من جهة المعنى الذى هو له بالقوة) فان الجسم الذى هو فى مكان ما بالفعل و فى مكان آخر بالقوة ما دام فى المكان الأول ساكناً فهو بالقوة متحرك و بالقوة واصل و إذا تحرك حصل فيه كمال وفعل أول و به يتوصل إلى كمال وفعل ثان هو الوصول لكنه مادام له هذا الكمال فهو بعد بالقوة فى المعنى الذى هو الغرض بالحركة وهو الوصول فالحركة كمال أول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة فان الحركة له من حيث هو بالقوة فى مكان يقصده لامن جهة ما هو بالفعل إنسان أو نحاس * و إذا كان كذلك فالحركة وجودها فى زمان بين القوة المحضة والفعل المحض وليست من الأمور التى تحصل بالفعل حصولا قاراً مستكملا * وقد ظهر أن كل حركة ففى أمر يقبل التنقص والتزيد وليس شىء من الجواهر كذلك فاذاً لاشىء من الحركات فى الجوهر فاذا كون الجواهر وفسادها ليس بحركة بل هو أمر يكون دفعة واحدة * وأما الكمية فلأنها تقبل التنقص والتزيد فخليق أن يكون فيها حركة

كالنمو والذبول والتخلخل والتكاثف الذى لايزول فيه اتصال الجسم فانها من جهة ما يتزايد بها الجسم أو يتناقص فهى من هذه الجملة عندنا أعنى جملة الحركة فى الكمية وقد توجد الحركة فى الكيفيات فيما يقبل التنقص والاشتداد كالتبيض والتسود * وأما فى المضاف فلأن المضاف أبدا عارض لمقولة من البواقى فهو تابع لها فى قبول التنقص والتزيد فاذا اضيفت اليه حركة فتلك بالحقيقة لتلك المقولة (فأما الاين) فان وجود الحركة فيه ظاهر جدا (وأما متى) فان وجوده للجسم بتوسط الحركة فكيف تكون فيه الحركة فان كل حركة كما نبين تكون فى متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر ـ وهذا خلف (وأما الوضع) فان فيه حركة على رأينا خاصة كحركة الجسم المستدير على نفسه فانه لو توهم المكان المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا والمتحرك الحركة التى تكون فى المكان لو توهم المكان المطيف به معدوما لامتنع كونه متحركا فاذاً ليس المتحرك بالاستدارة على نفسه متحركا الحركة التى تكون فى المكان فظاهر أنه ليس بمتحرك فى شىء آخر غير الوضع فليس إذا متحركا الا فى الوضع ولا تتعجبن من قولنا إنه لو توهم المكان المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا فان لهذا من الموجودات مثالا وهو الجرم الاقصى وأكثر الناس لا يرون وراءه جسما يطيف به وذلك هو الحق *ولا يعوقهم ذلك عن توهمه متحركا وكيف وهو متحرك أبداً ـ ولأن الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه إذا فرض فى مكان فاما أن يباين كليته كلية المكان أو تلزم كليته المكان ويباين أجزاؤه أجزاء مكانه لكن ليس تتحرك كليته عن المكان لان كليته لا تباين المكان وما لم يباين مكانه فليس بمتحرك فى المكان فاذا كليته تلزم المكان وتباين أجزاؤه أجزاء المكان وكل جسم باين أجزاؤه أجزاء مكانه فقد اختلفت نسب أجزائه إلى اجزاء مكانه وكل ما اختلفت نسب اجزائه إلى اجزاء مكانه فقد تبدل وضعه ـ فهذا الجسم قد تبدل وضعه بحركته المستديرة وليس ههنا تبدل حال غير هذا فليس ههنا تبدل غير الوضع والوضع يقبل التنقص

والاشتداد فيقال انصب وانكس (وأما الملك) فان تبدل الحال فيه تبدلا أولا فى الاين فاذا لا حركة فيه بالذات بل بالعرض * وأما مقولة أن يفعل فلقائل أن يقول إنه قد يتهيأ أن ينسلخ الشيء عن اتصافه بالفعل يسيراً يسيراً لامن جهة تنقص قبول الموضوع لتمام الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئته ولكن ذلك أما لأن القوة إن كان فعله بالطبع جعلت تخور يسيراً يسيراً وأما لأن العزيمة ان كان فعله بالارادة جعلت تنفسخ يسيراً يسيراً * وأما لأن الآلة والاداة ان كان فعله بهما جميعا جعلت تكل يسيراً يسيراً وفى جميع ذلك يكون تبدل الحال أولا فى القوة أو العزيمة أو الآلة ويتبعه فى الفعل وإذا كان ذلك كذلك كانت الحركة فى قوة الفاعل أو عزيمته أو الآلة أولا وفى الفعل بالعرض ليس فيه بالذات على أن الحركة ان كانت خروجا عن هيئة قارة وليس شيء من الافعال كذلك فاذا لاحركة بالذات الا فى الكم . والكيف . والأين . والوضع * فالحركة هى ما يتصور من حال الجسم لخروجه عن هيئة قارة يسيراً يسيراً وهو خروج عن القوة إلى الفعل ممتدا لادفعة بل الحركة كون الشيء بحيث لا يجوز أن يكون على ماهو عليه من أينه وكمه وكيفه ووضعه قبل ذلك ولا بعده: والسكون هو عدم هذه الصورة فيما من شأنه أن يوجد فيه ومثل هذا العدم يصح أن يعطى رسما من الوجود لأن ماهو معدوم بالاطلاق ليس بموجود مطلقا فلا يتأتى أن يكون له وجود فى شيء آخر البتة والجسم الذى ليس فيه حركة وهو بالقوة متحرك لولم يكن له هذا الوصف الذى يصير به الجسم متميزا عن غيره لخاصة تكون له لكان له لذاته* ولو كان لذاته لما باينه * ولكنه يباينه إذا تحرك فاذا هذا الوصف له بمعنى ما فاذا هذا العدم له معنى ما فاذا لعدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك مفهوم فى ذاته غير نفس الجسم * وانما العدم الذى لا يحتاج الشيء فى أن يوصف به إلى غير ذاته فهو مالا ينضاف إلى وجوده وامكانه كعدم القرنين فى الانسان وهو السلب فى العقل والقول * وأما عدم المشى فيه فهو حالة مقابلة للمشى توجد عند ارتفاع علة

المثى وجودا مّا بنحو من الأنحاء وله علة بنحو وهو بعينه علة الوجود ولكن عند ارتفاعه فانه إذا حضر فعل الوجود و إذا غاب فعل ذلك العدم فهو علة بالعرض لذلك العدم فالعدم إذا معلول بالعرض فهو إذا يصح أن يوضع موجودا بالعرض * وهذا العدم ليس هو لاشئ على الاطلاق بل لا شيئية شئ ما فى شيء ما معين بحال مّا معينة وهو كونه بالقوة *

﴿ فصل فى أن لكل متحرك علة محركة غيره ﴾

نقول إن كل حركة توجد فى الجسم فانما توجد لعلة محركة لانه لو كان الجسم يتحرك بذاته وتوجد فيه الحركة بما هو جسم فاما أن يكون لأنه جسم فقط * و إما أن يكون لأنه جسم مّا ولو كان لأنه جسم فقط لكان كل جسم متحركا * وان كان لانه جسم ما فتكون علة الحركة الخاصية التى لتلك الجسمية وتلك الخاصية معنى زائد على الهيولى الجسمية والصورة الجسمية وهى قوة أو صورة أخرى غير ذلك فتكون الجسمية تحصل فيه الحركة عن وجود تلك الخاصية فيه فيكون مبدأ الحركة تلك الخاصية ومبدأ قبول الحركة هو الجسم لامحالة ـ وأيضا كل حركة تعرض موجودة فى الشيء منسوبة إلى قطع مسافة أو كيفية أو غيرذلك فانها فى الحال تعدم من حيث هى كذلك ووجود الحركة إنما يتحصل بأن يكون كذلك * وليس شيء مما يوجد للشيء بذاته يعدم عنه أو يعدم عنه مايتعلق بكونه فاذا ليس شيء من الحركات يوجد للشيء بذاته فاذا كل حركة فلها علة محركة * وهذه العلة المحركة ينبغى أن يضاف اليها التحريك وحدها ولا يجوز أن يقال ان الجسم يحرك نفسه بها لانه لو كان الجسم يحرك نفسه بها لكان نفسه يتحرك عن نفسه بها فيصير محركا ومتحركا بحركة واحدة ولو كان كذلك لكان شيء واحد فاعلا وموضوعا لفعل واحد وهذا محال على ما وضعناه فى المبادى والمقدمات فاذا الفعل مضاف إلى العلة وحدها ـ وهذه العلة المحركة إما أن تكون موجودة فى الجسم فيسمى متحركا بذاته ـ و إما أن لا تكون موجودة فى الجسم بل خارجة عنه

فيسمى متحركا لابذاته والمتحرك بذاته إما أن تكون العلة الموجودة فيه يصح عنها أن تحرك تارة وان لا تحرك أخرى فيسمى متحركا بالاختيار، وإما أن لا يصح عنها أن لا تحرك و يسمى متحركا بالطبع * والمتحرك بالطبع إما أن يكون بالتسخير فتحركه علته بلا ارادة و يسمى متحركا بالطبيعة ـ و إما أن يكون بارادة وقصد و يسمى متحركا بالنفس الفلكية *

(فصل فى أنه لايجوز أن يتحرك الشئ بالطبيعة وهو على حالته الطبيعية وفى أنه ليس شئ من الحركات بالطبيعة ملائما لذاتها)

كل ما اقتضته طبيعة الشئ لذاته فليس يمكن أن يفارقه إلا والطبيعة قد فسدت وكل جزء من الحركة يفرض للحركة بانقسام زمان أو مسافة فقد يمكن أن يفارق والطبيعة لم تبطل فكل حركة تتعين فى الجسم فانها يمكن أن تفارق والطبيعة لم تبطل فليس شئ من الحركات مقتضى طبيعة الشئ المتحرك فاذا إن وجدت الطبيعة مقتضية للحركة فانها ليست على حالتها الطبيعية و إنما تتحرك لتعود إلى الحالة الطبيعية وتبلغها فاذا بلغتها إرتفع الموجب للحركة وامتنع أن يتحرك فيكون مقدار الحركة على مقدار البعد من الحالة الطبيعية الملائمة التى فورقت بالقسر وكل حركة بالطبيعة فهى هرب بالطبع عن حال وكل ما كان كذلك فهو عن حالة غير ملائمة فاذاً كل حركة بالطبيعة فمن حالة غير ملائمة ـ وهذه الحركة ينبغى أن تكون مستقيمة إن كانت فى المكان لأن هذه الحركة لميل طبيعى وكل ميل طبيعى فعلى أقرب مسافة وكلما كان على أقرب مسافة فهو على خط مستقيم ـ فهذه الحركة على خط مستقيم فاذا الحركة المكانية المستديرة كالتى تكون على مركز خارج عنها ليست عن الطبيعة ـ وكذلك الحركة الوضعية وكيف تكون الحركة الوضعية بالطبيعة وقد ثبت أن كل حركة بالطبيعة فانها تهرب من الطبيعة عن حالة غير طبيعية والطبيعة لاتفعل بالاختيار بل إنما تفعل أفاعيلها بالتسخير والطبع فلا تتفنن حركاتها وأفاعيلها فلنضع الحركة الوضعية بالطبيعة فيكون الهرب الطبيعى

عن الوضع الغير الطبيعي وكل ما كان للهرب الطبيعي عن شئ غير طبيعي فانه لايكون فيه قصد طبيعي بالعود إلى مافارقه بالهرب فاذا الحركة المستديرة الوضعية الطبيعية لايكون فيها قصد طبيعي بالعود إلى مافارقته وهذا كذب والذي أوجبه وضعنا الحركة الوضعية طبيعية فهي إذا غير طبيعية فهي إذاً عن اختيار أو إرادة وبهذا يبرهن أيضاً على الحركة المكانية المستديرة أنها ليست طبيعية فيتبين أن كل حركة مستديرة ليست عن قاسر فبدؤها نفسي أي قوة محركة بالاختيار أو الارادة *

﴿ فصل في أنه لا يمكن أن تكون حركة مكانية غيرمنجزئة على ما يراه القائلون بجزء غير متجزء ولا في غاية السرعة ولا في غاية البطء ﴾

إن أمكن وجود حركة غير متجزئة أمكن وجود مسافة غير متجزئة و وجود مسافة مركبة من أجزاء لا تتجزى والتالي محال كما قد تبين فالمقدم محال و إذا كانت الحركة مطابقة للمسافة والمسافة تتجزى إلى غير النهاية فالحركة لا تنتهي في التجزئة * ونقول إن الحركة إن كانت مؤلفة من حركات لا تتجزأ لم يجز أن تكون حركة أسرع من حركة وأبطأ من حركة إلا والأسرع أقل سكنات والأبطأ أكثر سكنات و إلا فليقطع جرم مّا في وقت مّا بحركة غير منجزئة مسافة مّا فتلك المسافة إن كانت متجزئة فالحركة عليها متجزئة وقد فرضت غير متجزئة و إن كانت غيرمتجزئة فالأبطأ يقطع في ذلك الزمان إما مثلها و إما أكثر منها * فان قطع مثلهافليس أبطأ و إن قطعأ كثرمنها فهو أسرع *و إن قطع أقل فقد تجزأت المسافةوهذا كلهخلف لكن من الظاهر أنالحركة تكون أسرعمن حركة وأبطأ لا بسبب السكنات * فنحن نعلم أن السهم في نفوذه والطائر في طيرانه إن كانت حركاته مركبة من حركات لا تتجزى وهي في أنفسها لا أسرع منها لم يخل إما أن تكون مركبة منها بلا تخلل سكنات أو تكون بتخلل سكنات قليلة جداً بالقياس إلى الحركات * فان كان لا بتخلل السكنات فيجب أن تكون حركة

السهم والطائر مساوية لحركة الشمس المشرقية أو أسرع منها وهذا محال • وإن كان بتخلل السكنات وهى أقل من الحركات فيجب أن يكون فضل حركة الشمس عليها أقل من الضعف لكن ليس بينهما نسبة يعتد بها فاذا ليس حركات لا تتجزى ولا فى غاية السرعة وليست السرعة والابطاء بسبب تخلل السكنات بل قد يكونان فى نفس الحركة وهى متصلة لشدتها وضعفها •

﴿ فصل فى الحركة الواحدة ﴾

الحركة قد تكون واحدة بالجنس وقد تكون واحدة بالنوع وقد تكون واحدة بالشخص والحركة الواحدة فى الجنس هى التى تقع فى مقولة واحدة أو فى جنس واحد من الأجناس التى تحت تلك المقولة مثل النمو والذبول فانهما واحد بالجنس أى فى الكم ومثل التسخن والتبيض فانهما واحد بالجنس أى فى الكيف والتسخين والتبريد واحد بالجنس الأقرب لأنهما فى الكيفية الانفعالية • والحركة الواحدة فى النوع هى التى إن كانت ذات جهة مفروضة كانت فى نوع واحد عن جهة واحدة وإلى جهة واحدة • وفى زمان ما ومثل تبييض ما يتبيض وتسخين ما يتسخن وكذلك الصعود للمتصعد والتسفل للمتسفل ويقال حركة واحدة بالشخص وهى التى تكون مع ذلك كله عن متحرك واحد بالشخص فى زمان واحد ويكون وحدة هذه الحركة الشخصية هى بوجود الاتصال فيها • والحركات المتفقة فى النوع لا تتضاد وهذا بين بنفسه •

﴿ فصل فى تضايف الحركات ﴾

الحركات المتضايفة يعنى بها التى يجوز أن يقال لبعضها أسرع من بعض أو أبطأ أو مساو له فى السرعة • ولما كان الأسرع هو الذى يقطع شيئا مساويا لما يقطعه الآخر فى زمان أقصر أو الذى يقطع فى زمان سواء أزيد مما يقطعه الآخر والمساوى فى السرعة هو الذى يقطع فى مثل الزمان مثل ما قطع الشئ فيجب أن تكون الأشياء التى فيها الحركة من شأنها أن يقال لها ان بعضها مساو لبعض

سوأزيد وأنقص * إما مطلقا مثل خط لخط وارتفاع لارتفاع وبياض لبياض * وإما غير مطلق وذلك الذى هو غير مطلق هو على وجهين إما أن يكون فى القوة مطلقا مثل المثلث للمربع فإن فى قوة بعض المثلثات أن يقطع سطحه أجزاء * ثم ينهدم منها مربع ـ وأما فى القوة بحسب الوهم مثل القوس للمستقيم فإنه لايجوز أن يكون قوس مساوياً لمستقيم البتة بالفعل إذ المساوى هو الذى ينطبق على الشئ فلا يفضل عليه ولكنه فى القوة الوهمية قد يتوهم مساوياً له لأنه يمكن أن يتوهم المستدير مستقيما والمستقيم مستديرا هنا ـ وإما أن يكون لا بالقوة ولا بالفعل ولكن يخيل أن نسبة شئ إلى شئ مّا مثل نسبته إلى مقابله مثل بياض وسواد كل واحد منهما فى الغاية أو شدة كل واحد منهما الزائدة على المتوسطة مناسبة لشدة الآخر * فكان بعد شدته أو نقصه من أحد الطرفين كبعد الآخر عن مقابله فالحركات المتضايفة فى الحقيقة هى التى من القسم الأول المطلق وهى التى نوع ما فيه الحركة فيهما جميعا واحد ثم القسم الثانى * وأما القسم الثالث والرابع فمجازيان وأبعدهما الرابع *

﴿ فصل فى تضاد الحركات ﴾

فنقول أولا إن الضدين هما اللذان موضوعهما واحد وهما ذاتان يستحيل أن يجتمعا فيه ولا يستحيل أن يتعاقبا عليه و بينهما غاية الخلاف و بعد ذلك فنقول أن تضاد المتحركين لايوجب بين الحركات تضادا وليس تضاد الحركات هو أن المتحركين متضادان فإنه قد تتحرك أشياء متضادة حركة واحدة بالنوع كما قد يتحرك حار و بارد حركة واحدة بالنوع * ولو كان تضاد الحركات لأنها عن متحركات متضادة لما كان شئ من الأضداد يتحرك حَركة واحدة فإذا تضاد المتحركين ليس هو الموجب لتضاد الحركتين * وأيضا لو كان تضاد الحركتين لأجل تضاد المتحركين بأن يكون حقيقة تضادهما هو تضاد المتحركين لكان كل حركتين متضادتين عن ضدين وذلك كذب لأن بعض الأشياء يوجد هو بعينه متحركا حركتين متضادتين لوجود حد التضاد لهما وذلك كشئ واحد

يبيضّ مرة ويسوّد أخرى ويعلو تارة ويسفل أخرى فليس إذا تعلق حقيقة التضاد فى الحركات المتضادة بتضاد المتحركات ولا أيضا بالزمان لان الحركات كلها تتفق فى نوع الزمان فاذا قلنا ليس شىء من زمانى حركتين مختلفتين بمختلفين وكلما تتضاد به الحركتان مختلفتان لزم أن الزمان لا تتضاد به الحركات فتبين أن الزمان لا يوجب البتة تضادا فى الحركات ولا يكون به التضاد فى الحركات ولا أيضا تضاد الحركات هو لتضاد ما فيه التحرك لانه قد توجد حركتان متضادتان تسلكان مسافة واحدة أو طريقا واحدا بين كيفيتين متضادتين بل تضاد الحركات هو بتضاد الأطراف والجهات إذ كانت الحركات إنما تختلف إما فى جهاتها وإما فى حيثة ما فيه تتحرك * وإما فى المحرك لها والمتحرك بها أو الزمان فاذا ثبت هذا * فنقول إن الحركة المستقيمة لاتضاد الحركة المستديرة المكانية لأنهما لا يتضادان فى الجهات * وكل حركتين متضادتين فهما متضادتان بالجهات وإنما قلنا أن الحركات المستقيمة لاتضاد المستديرة فى الجهات لان المستديرة لاجهة فيها بالفعل لانها لانهاية لها بالفعل لانها متصل واحد * ثم ان فرض جهتان وطرفان مشتركان للمستقيم والمستدير كان توجه المستدير اليهما جميعا بالسواء * وكلما فرض جهتان متضادتان للضدين امتنع أن يكون توجه أحدهما اليهما بالسواء * ونقول إنه لاتضاد فيما بين الحركات المستديرة لانها لا تختلف فى النهايات وكل حركتين متضادتين فمختلفتان فى النهايات بل متضادتان ولكن قد يمكن أن يتوهم تخالف المأخذ فيها تضادا وذلك غير حق لانه إذا فرض فى المدار مأخذ جهتين مختلفتين كان معناه أن احدى الجهتين هى من نقطة إلى أخرى والأخرى من الأخرى إلى الأولى ولكن ايهما أخذ الانجاه فى الحركة عليه من نقطة إلى أخرى كان ذلك الانجاه فى الحركة فى باقى المدار يفعل خلاف ما فعل فى الأول والحركتان اللتان يفعلان احدهما فى مدار ما اتجاها من نقطة إلى أخرى وتفعل الأخرى فى ذلك المدار اتجاها من النقطة الأخرى إلى الأولى فان كل واحد منهما يفعل بعد

فلك فى ذلك الانجاه بعينه ما فعلت الأخرى ❊ ولكن يقع فعل كل واحد منهما المشابه لفعل الآخر فى جزئين مختلفين من المدار وكل واحد منهما مشابه فعله فعل الآخر ولكن مختلفان باختلاف جزئى المدار واختلاف جزئى المدار ليس اختلافهما الا بالعدد فقط ❊ وكل اختلاف موجب التضاد فليس هو اختلاف قرن بالعدد فقط فاذا اختلاف جزئى المدار ليس اختلافا يوجب التضاد وليس ههنا الا هذا الاختلاف فليس إذا اختلاف هذه الجهات موجباً للتضاد فاذا ان أمكن أن تتضاد الحركتان المكانيتان فهما المستقيمتان فبين أنهما الآخذتان فى خط واحد المختلفتان فى المبدأين والجهتين فضد الهابطة الصاعدة وضد المتيامنة المتياسرة ❊ وهذا التضاد غير متعلق بنفس الطرفين بأن يتعينا بل بجهتيهما ولو كان تعين الطرفين موجبه لما كان تضاد الا عند موافاة النقط الغائية ولو كان كذلك لما كان التضاد الا عند انتهاء الحركات ولو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد ولكن بين الحركات تضاد موجود كما نبين فاذا ليس التضاد بينهما للوصول إلى النهايات المتضادة بل للانجاه اليها — و إما بيان أن فى الحركات الموجودة تضادا موجودا فلأنه قد توجد حركتان لا تجتمعان معاوهما مستقيمتان ❊ و يتأتى أن يتعاقبا على الموضوع وكلاهما ذاتان ثم قد يوجد فيهما ما يتخالف خلافا لا يمكن أن يكون بين حركتين خلاف فوقه وهما المتخالفتان فى الانجاه إلى ضدين عن ضدين ومنها ما يتخالف خلافا ليس بالغاية وهما المتخالفتان فى الانجاه لا على ذلك الوجه وكل شيئين على الصفة الأولى فتضادان فاذا فى الحركات المستقيمة تضاد وهذا برهان يدل على الحد أيضا ❊ ولنختم ههنا القول فى الحركات المتضادة ولننقل ما مثلناه فى الحركات المستقيمة إلى غيرها ❊

﴿ فصل فى التقابل بين الحركة والسكون ﴾

قد بينا انا نعنى بالسكون عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك فيكون التقابل بينهما أعنى الحركة والسكون تقابل العدم والملكة فيكون السكون المطلق مقابلا

للحركة المطلقة والسكون المعين مقابلا للحركة المعينة فقد قالوا إن السكون فى المكان المعين عدم الحركة فيه للشيء الذى يتأتى أن يتحرك فيه بأن يفارق ذلك السكون ٭ وليس عدم اية حركة اتفقت بسكون ٭ فانه لو كان عدم أى حركة اتفقت سكونا لكان أيضا عدم حركة تتوم للجسم فى مكان خارج سكونا حتى لو كان متحركا لا فى ذلك المكان كان ساكنا فاذا ليس أى عدم اتفق هو السكون بل العدم المقابل وهو السكون فى المكان الذى يتأتى فيه الحركة والحركة فى المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقة للمكان فبالحركة عنه لا بالحركة اليه فاذا السكون فى المكان المقابل إنما يقابل الحركة عنه لا الحركة اليه بل ربما كان هذا السكون استكمالا لها و فى هذا كلام يليق بالمبسوطات ٭

﴿ القول فى الزمان ﴾

كل حركة تفرض فى مسافة على مقدار من السرعة وأخرى معها على مقدارها من السرعة وابتدأ تامعاً فانهما يقطعان المسافة معاوان ابتدأت أحداهما ولم تبدىء الأخرى ولكن انتهيتا معا فان إحداهما تقطع دون ما تقطع الأولى وان ابتدأ مع السريع بطيء واتفقا فى الأخذ والترك وجد البطيء قد قطع أقل والسريع قد قطع أكثر ٭ و إذا كان ذلك كذلك كان بين أخذ السريع الأول وتركه امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة وأقل منها ببطء معين ٭و بين أخذ السريع الثانى وتركه امكان أقل من ذلك بتلك السرعة المعينة فيكون هذا الامكان طابق جزأ من الأول ولم يطابق جزأ متقضيا وكان من شأن هذا الامكان التقضى لانه لوثبت الحركات بحال واحدة لكان يقطع المتفقات فى السرعة أى وقت ابتدأت وتركت مسافة واحدة بعينها ولما كان امكان أقل من امكان ٭ و إذا كان ذلك كذلك وجد فى هذا الامكان زيادة ونقصان يتعينان ٭ و إذا كان ذلك كذلك كان هذا الامكان ذا مقدار يطابق الحركة وفيه تقع الحركة بأجزائها التى لها من المسافة فاذا ههنا مقدار للحركات مطابق لها وكل ما طابق الحركات فهو متصل ومتقضى

الاتصال متجدده فاذا هـذا المقدار متصل ومقتضى الاتصال متجدده فان هذا المقدار مدة أى متصل عـلى سبيل التقضى * وهذا المقدار وجوده فى مادة لأنه يوجد منه جزء بعـد جزء وكلما كان كذلك فـكل جزء يفرض منـه حادث وكل حادث فنى مادة كما قيل فى المبادى أو عن مادة وليس هذا عن مادة لأن مجموع المادة والصورة لا يحدثان حدوثا أوليا بل الهيئة والصورة فهو إذا مقدار فى مادة وكل مقدار يوجد فى مادة وموضوع فاما أن يكون مقداراً للمادة أو لهيئة فيها ولـكن ليس هـذا المقدار للمادة لأنه لو كان مقدارا للمادة بذاتها لـكان بزيادتها زيادة المادة ولو كان كذلك لـكان كل ماهو أسرع أكبر وأعظم * والتالى باطل فالمقدم باطل فاذاهو مقدار لهيئة * وكل هيئة إما قارة و إما غير قارة فهو إذا إمامقدارهيئة قارة أو هيئة غير قارة لـكن ليس مقدار هيئة قارة فان كل هيئة قارة فرض لهـا مقدار فاما أن تـكون مع تمام مقدارها فى المادة أو لا تـكون ولـكن ليست تـكون هذه الهيئة مع تمام مقدارها فى المادة لأن كل هيئة هكذا فانه يظهر فى المادة زيادة بزيادتها ونقصان بنقصانها وليست الحركة كذلك وأيضا لا تـكون بتمام مقدارها فى المـادة لأنها تبقى مع الزيادة خارجة عن المـادة وليس شىء من هيئات المواد كذلك ـ فهذا محال فاذا ليس هذا المقدار مقدار هيئة قارة فهو إذا مقدار هيئة غير قارة وهو الحركة ـ ولهذا لا يتصور الزمان الا مع الحركة ومتى لم يحس بحركة لم يحس بزمان مثل ما قيل فى قصة أصحاب الـكهف ـ وهذا المقدار غـير مقدار الجسم لما قيل وغير مقدار المسافة لأنه لو كان مقدار المسافة لـكان سلوكه وسلوك هذا المقدار واحدا ولو كان كذلك لـكانت الحركات المتفقة فى مسافة واحـدة واحدة بعينها فى السرعة والبطء ولم تـكن الحركات المختلفة فى السرعـة والبطء تقطع فى هذا المقدار مسافات مختلفة كما قيل وليس هو نفس السرعة والبطء لانه قد يتسـاوى سريعـان و بطيئان فى السرعة والبطء ويختلفان فى هذا المقدار كما تعلم فاذا هو مقدار خارج عن هذه وهو بحيث لو فرضت الحركة معدومة أصلا لم

ينازع فى أن موجدها كان يقدر أن يخلق حركة أو حركات قبل الأولى تنتهى مع بداية الأولى ولها مقدار وانه لم يمكن أن يخلق معها مطابقا لها فى المبدأ والمنتهى ماهو أعظم منها مع امكان خلق ماهو أعظم منها وينتهى معها بلا شريطة، واذا كان كذلك عرف امكان وقوع حركتين مختلفتين فى العدم فكان هناك امكانان فلا يخلوا ما أن يكونا معا أو لاحدهما تقدم لكن ليسا معا لأنهما لو كانا معا لكانت الحركتان العظمى والصغرى يمكن أن يقعا معا وذلك محال فاذا أحدهما يكون قد تقدم والآخر لحقه فطابق بعضا منه وكل شيئين هذه صورتهما فهما مقداران فاذا الامكان المقدر ومقداره واحد عند عدم الاشياء كلها وهما كما قيل من الأشياء التى فى موضوع وعن وجود الحركة فيه وكلما كان كذلك وجد مع وجوده الموضوع والحركة وقد فرضا معدومين هذا خلف * فاذا الزمان ليس محدثا حدوثا زمانيا بل حدوث ابداع لا يتقدمه محدثه بالزمان والمدة بل بالذات ولو كان له مبدأ زمانى لكان حدوثه بعد مالم يكن أى بعد زمان متقدم فكان بعدا لقبل غير موجود معه فكان بعد قبل وقبل بعد فكان له قبل غير ذات الموجود عند وجوده وكل ما كان كذلك فليس هو أول قبل وكل ما ليس أول قبل فليس مبدأ للزمان كله فالزمان مبدع أى يتقدمه باريه فقط * ومعنى المحدث الزمانى أنه لم يكن ثم كان ومعنى لم يكن أنه كان حال هو فيه معدوما وذلك الحال أمر قد وجد وتقضى فانه ان كان معنى لم يكن عدما لا فى وقت معين ماض بل عدم بالقياس إلى لا وجود فان القديم أيضا ليس هو موجودا فى اللاوجود بل هو فى كثير من الموجودات غير موجود مثل أنه غير موجود فى الحركة ولا فى الاستحالة ولا فى التغيير وليس أنه غير موجود فى شىء وانه غير موجود شيئا واحدا كما أنه ليس معنى أنه ليس فى شىء وأنه ليس شيئاً واحداً فاذا الزمان غير محدث حدوثا زمانيا والحركة كذلك * وسنبين أنه ليس كل حركه كذلك * بل المستديرة فقط وضعية كانت أو مكانية * فاذا هوية هذا المقدار الذى للحركة هى أنه لحركة مستديرة وبها

تعلقه الذاتي ولو كان تعلقه الذاتي الذي بالهيئة الغير القارة في المادة كما نبين إنما هو بما كان هيئة غير قارة وكانت غير المستديرة لعدمت في زمان وذلك كما بان محال ـ فاذا الزمان مقدار للحركة المستديرة من جهة المتقدم والمتأخر لامن جهة المسافة والحركة متصلة فالزمان متصل لأنه يطابق المتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل ٭ فاذا الزمان يتهيأ أن ينقسم بالتوهم لأن كل متصل كذلك فاذا قسم ثبتت له في الوهم نهايات ونحن نسميها آنات ٭ وكما أنه قد يمكن أن تتقدر هيآت قارة في المادة كثيرة العدد بمقدار واحد قار كذلك قد يمكن أن تتقدر هيئات غير قارة كثيرة العدد بمقدار واحد غير قار أعني بزمان واحد فيكون ذلك الزمان أولا لشيء منها وثانيا لها في تقدرها به بالمطابقة وتكون تلك الحركة علة لتقدير سائر الحركات ومحركها علة لها ولمقدارها ولتقدر سائر الحركات ٭ وليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع البرة الواحدة ولسنا فيها ٭ بل الشيء الموجود في الزمان أما أولا فأقسامه وهو الماضي والمستقبل وأطرافه وهي الآنات ٭ وأما ثانيا فالحركات وأما ثالثا فالمتحركات فان المتحركات في الحركة والحركة في الزمان فتكون المتحركات بوجه ما في الزمان وكون الآن فيه ككون الوحدة في العدد٭ وكون الماضي والمستقبل فيه ككون أقسام العدد في العدد وكون المتحركات فيه ككون المعدودات في العدد فما هو خارج عن هذه الجملة فليس في زمان بل إذا قوبل مع الزمان واعتبر به فكان له ثبات مطابق لثبات الزمان وما فيه وسميت تلك الاضافة وذلك الاعتبار دهرا له فيكون الدهر هو المحيط بالزمان وكما أن كل متصل من المقادير الموجودة قد يفصل فيقع عليه العدد فلا عجب لو فصل الزمان بالتوهم فجعل أياما وساعات بل سنين وشهورا فذلك إما بإيراد المتوهم وإما باعتبار مطابقة عدد الحركات له ٭

﴿ فصل في المكان ﴾

يقال مكان لشيء يكون فيه الجسم فيكون محيطا به ويقال مكان لشيء يعتمد

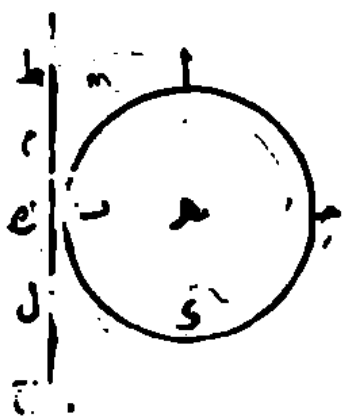
عليه الجسم فيستقر عليه والمكان الذي يتكلم فيه الطبيعيون هو الأول وهو حاو للمتمكن مفارق له عند الحركة ومساو له لأنهم يقولون لا يتأتى أن يوجد جسمان في مكان واحد فإذا كان كذلك فينبغي أن يكون خارجا عن ذات المتمكن لأن كل شيء يكون في ذات المتحرك فلا يفارقه المتحرك عند الحركة: وقد قيل إن كل مكان مباين للمتحرك عند الحركة فإذاً ليس المكان شيئا في المتمكن وكل هيولى وكل صورة فهو في المتمكن فليس إذاً المكان بهيولى ولا صورة ولا الابعاد التي يدعى أنها مجردة عن المادة بمكان الجسم المتمكن لا مع امتناع خلوها كما يراه بعضهم ولا مع جواز خلوها كما يظنه مثبتو الخلاء * وأقول أولا أنه إن فرض خلاء خال فليس هو لا شيئاً محضا بل هو ذات وكم وجوهر لأن كل خلاء خال يفرض فقد يوجد خلاء آخر أقل منه وأكثر ويوجد متجزئا في ذاته والمعدوم واللاشيء ليس يوجد هكذا * فليس الخلاء لاشيئا * وأيضاً كل ما كان كذلك فهو كم فالخلاء كم * وكل كم فإما منفصل وإما متصل والخلاء ليس بمنفصل لأن كل منفصل فإما أن يكون الانفصال عرض له أو يكون لذاته منفصلا وكل ما عرض له الانفصال فهو متصل بالطبع وان كان منفصلا لذاته فهو عديم الحد المشترك بين أجزائه * وكل ما كان كذلك فكل واحد من أجزائه لاينقسم وكلما كان كذلك فليس يمكن أن يقبل في ذاته متصل الأجزاء فإذا الخلاء ليس بمنفصل الذات فهو إذاً متصل الذات كيف لا وقد يفرض مطابقا للملاء في مقداره وكلما كان كذلك فهو مطابق للمتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل فالخلاء اذاً متصل * وأيضاً الخلاء ثابت الذات متصل الأجزاء متحازها في جهات وكل ما كان كذلك فهو كم ذو وضع * فالخلاء كم ذو وضع * وأيضا الخلاء يوجد فيه خاصية البعد وقبول الانقسام الوهمي من أي جانب وأي امتداد كان في الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو ذو أبعاد ثلاث فالخلاء ذو أبعاد ثلاث وذو وضع * وكأنه جسم تعليمي مفارق للمادة * فنقول أن كون الخلاء كما ذا وضع وأبعاد ثلاثة إما أن يكون له لذاته

أولشيء الخلاء حل فيه أو لشيء هو حل فى الخلاء وهو مقدار موضوعه الخلاء ولايجوز أن يكون لشئ حل فيه الخلاء لأنه يكون ذا مقدار غير الخلاء وكل ما كان كذلك فهو ملاء فذلك الشيء ملاء فيكون الخلاء حل فى الملاء وهذا باطل محال لأنه يلزم أن يكون الخلاء ملاء ولا أيضاً لشيء حل فى الخلاء فقدّره فيكون ذلك المفارق محل لايفارقه ويكون مجموعهما جسما ويكون الخلاء مادة وجزأ من حقيقة الملاء وهذا كله محال * وأيضاً الخلاء حينئذ إما أن يكون هو الموضوع لذلك المقدار أو يكون الموضوع والمقدار جزئين من الخلاء فإن كان الخلاء موضوعا لذلك المقدار فإذا رفع المقدار فى التوهم كان الخلاء وحده بلا مقدار ولا إمكان لمطابقة الأجسام فيكون حينئذ الخلاء وحده ليس خلاء وحده وإن بقى متقدرا فى نفسه فهو مقدار بنفسه لا لمقدار حله وإن كان الخلاء مجموع مادة ومقدار فالخلاء جسم وهذا محال فبين أنه يجب أن يكون الخلاء إن كان موجودا ومقداراً أن يكون مقداراً لذاته وكل ما هو مقدار لذاته لا يخلو فى نفسه إما أن يكون متصلا لذاته أو متصلا لهيئة جملته متصلا ولكن ليس متصلا لهيئة جملته متصلا لأن ما كان كذلك فكميته بغيره وليس شيء مما هو مقدار بذاته كميته بغيره فإذاً ليس شئ مما هو مقدار بذاته كذلك فإذاً كل ما هو مقدار بذاته فهو متصل بذاته وكل متصل بذاته فإنه لا ينفصل مادام ذاته موجوداً فإذاً كل مقدار بذاته فإنه لاينفصل مادام ذاته موجوداً فإذاً إذا وجد انفصال فإما أن يكون الانفصال حل فيه وذلك محال أو يكون حل فى مادة قارنته وعدم ذاته عند حلوله فيه وهو الباقى وكذلك نقول فى السطح والخط والجسم الذى من الكم وكل ما كان معه مادة يعرض له الانفصال بعد وجود الاتصال فيه فهو مقدار فى مادة فإذاً حيث وجد انفصال فهناك مادة فالخلاء إن وجد فيه انفصال فله مادة فهو إذاً جسم طبيعى وإن فرض أن الخلاء يعدم عند ورود الانفصال عليه فعلى ماذا ورد الانفصال لأن الشئ لا يرد على المعدوم ولا يرده المعدوم ولايعارض هذا بالمقدار الجسمانى وانه ينفصل لأنا سنبين

فى موضعه أن ذلك الانفصال اعدام لذلك المقدار وأنه يحل محله وليس هو بقابل له و إنما عرض للمادة * ونقول الآن إن الخلاء ليس له مادة وكل قابل للانفصال فله مادة فاذاً الخلاء لاينفصل * ونقول من رأس أيضاً أن امتناع تداخل بعدين بين جسمين بأن يكون مثلا مكعب و يفرض آخر مساو له ثم يتداخلان وهما ثابتا الذات حتى يستغرق كل واحد منهما الآخر من غير تفكك أمر محال مشاهد اللهم إلا أن نفرض أحدهما معدوماً و يخلفه الآخر فى حيزه فاما أن يكون امتناع التداخل واقعاً بين المادتين من الجسمين أو يكون بين البعدين أو يكون بين البعد والمادة او يكون بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما * فأقول إنه لا تمانع بين المادتين لأنهما إن تمانعا فاما أن يتمانعا لذاتيهما أولأجل تمانع البعدين فان كان لأجل تمانع البعدين فالبعدان هما المتمانعان عن التداخل بالطباع لا المادتان فان تمانعتا لذاتيهما لا لأجل البعدين فذلك محال لأنه قد يتأتى أن يوجد جسم متصل هو واحد بالفعل وذو مادة واحدة بالفعل فينفصل فيصير لا محالة ذا مادتين ثم يتصل فتصير المادتان واحدة و إلا فهما اثنان مختصان بذاتين قائمتين و إذا كان كذلك كان لكل واحد منهما مقدار مفارق لمقدار الآخر منفصل الذات عنه فلم يكن متصلاوقد فرض متصلا * فاذا لا يمتنع تصير المادتين واحدة بلا تمايز فى الوضع إلا من جهة أبعادهما لا من جهة ذاتيهما وكل شيئين اتحدا ولا تمايز بينهما فى الوضع بل وضعهماواحد وتلاقى ذاتاهما بنفسيهما لا بمقدار لهمافانه بنفسيهما لا يبقى لهما شىء غير متلاق فاذاً مالم يكن كذلك فمقداره يمنعه والمقدار هو المانع عن ذلك لاطبيعة المادة و إنما كلامنا فى طبيعتهما فاذاً المادتان بماهما مادتان لا يتمانعان عن الملاقاة بالاسر فانا لا نعنى بالتداخل الذى بمعنى السلب بل الذى بمعنى العدول وهو وجوب الانحياز والتفرد بالحيز * وهذا المعنى غير مقول بالذات على ما ليس له فى ذاته تحيز * فمن المستحيل أن يقال ان المادتين يمتنع عليهما أن لا يتميزا بالحيز وليستا متحيزتين بذاتيهما أو أن يقال فمن المستحيل أن يقال إن المادتين يتميزان بالحيز

وليستا بمتحيزتين بل الصواب لا يمتنع عليهما التداخل بهذا المعنى إذ لا يتميزان بالحيز وهذا النظر هو نظر فى ذاتيهما فاذاً التمانع عسى أن يكون بين ذات المادة والبعد * وهذا أيضاً محال لأن المادة ذاتها تلاقى البعد وتتقدر به و يسرى كليته فى كليتها فهى إذاً إما أن تمانع بذاتها لمداخلة البعد وقد قيل لا تمانع أو تمانع بسبب البعد الذى فيها فان مانعت ببعدها فبعدها هو السبب فاذاً إن مانعت مانعت بذاتها ولكن ذلك محال * فاذاً ليس التمانع بين الابعاد والمواد فبقى إذاً أن التمانع إنما هو بين الأبعاد وليس ذلك لأجل المادتين ولا لأجل البعد والمادة فاذا ذلك لأجل طباع البعدين * فاذا طباع الابعاد تأبى التداخل وتوجب المقاومة والتنحى عن نفوذ المندفعات فيها إن قويت على الاندفاع ولأن البعد إذا داخل بعداً غيره * فاما أن يكونا جميعاً موجودين أو يكونا كلاهما معدومين * أو يكون أحدهما موجوداً والآخر معدوماً فان كانا كلاهما موجودين فهما أزيد من الواحد وكل ما هو أزيد من آخر وهو عظيم فهو أعظم منه فمجموع البعدين المتداخلين أعظم من الواحد و إن كان البعد هو الامتداد فكيف يكون امتدادان فى امتداد واحد فى جهة واحدة و بماذا يتغايران حتى يكون أحدهما داخلا والآخر مدخولا فيه * و إن عدما جميعاً فليس إذاً مداخلة و إن وجد أحدهما وعدم الآخر فليس أيضاً مداخلة ولا قابل ولا مقبول بل إما المتمكن موجود لا فى أبعاد الخلاء و إما الخلاء موجود ولا متمكن فيه وكلا هذين محال * فان المتمكن لا يعدمه التمكن ولا المكان يعدمه المتمكن فبين من هذه الأصول أن الخلاء لا حركة فيه لأنه إذا تحرك فيه شئ فاما أن يداخل بُعده بُعده وقد قيل إن ذلك محال و إما أن يتحرك بأن يغلبه إذا مانعه بالنفوذ فيه وقد قيل إن ذلك محال أيضاً فاذاً لا حركة فى الخلاء وكذلك لا سكون فيه * وأقول لا وجود للخلاء ولا لمقدار ليس فى مادة لأنه إما أن يكون متناهياً و إما أن يكون غير متناه لكنه لا وجود لمقدار غير متناه وسيرد عليك استقصاء بيانه من بعد: وقد يمكننا أن نوضح ذلك بعجالة بيان *

فنقول لتسكن حركة مستديرة فى خلاء غير متناه إن أمكن أن يكون خلاء غير متناه وليكن الجسم المتحرك مثل كرة (ا ب ج د) المتحركة على مركزها ولنتوهم فى الخلاء الغير المتناهى خط (ط ح) وليكن (ه ج) من المركز إلى جهة من المحيط لا يلاقى خط (ط ح) من جهة (ح) وإن أخرج بغير نهاية لكن الكرة اذا دارت صار هذا الخط بحيث يقاطعه ويجرى عليه وينفصل عنه فيكون الالتقاء والانفصال بمسامتة نقطتين لامحالة وليكونا (ك) و(ل) لكن نقطة (م) تسامته قبل نقطة (ك) ونقطة (ك) أول نقطة تسامت ـ هذا خلف لكن الحركة المستديرة موجودة فالخلاء ليس بلا نهاية والخلاء إن وجد كان مقداراً متناهياً وكل مقدار متناه فهو مشكل فاذاً الخلاء مشكل ويكون شكله له إن وجد إما بما هو



مقدار أو لسبب آخر ولكن لا يجوز أن يوجد شكل للمقدار بما هو مقدار وإلا لكان كل مقدارين على شكل واحد أىّ مقدارين كانا فاذاً بسبب مّا يتشكل وذلك السبب إماقوة فيه طبيعية أو قوة قسرية عن خارج فان كانت قوةطبيعية فاما أن يكون طباع المقدار يقتضى أن يكون له مثل تلك القوة اولا يقتضى فان كان يقتضى فكل المقادر شكلها واحد فاذاً تلك القوة ليس يقتضيها ذاته وكل ما كان كذلك أمكن أن يرفع عن الشئ فتلك القوة يمكن أن يرفع عن المقدار المفارق أعنى الخلاء فتترك ذلك الشكل ولكن لا يتأتى أن يبقى بلا شكل فاذاً يأخذ شكلا آخر لامحالة فيكون قد تمدد واندفع عن هيئه إلى أخرى : وكلما كان كذلك فهو قابل للانفصال : وقد قيل ليس كذلك فاذاً الخلاء ليس شكله بقوة طبيعية فيه فهو إذاً عن خارج فهو إذاً قابل للتمديد والتقطيع: وقد قيل ليس كذلك هذا خلف فاذاً ليس له شكل أصلا :وقد قيل ان له شكلا ضرورة وهذا خلف ، والذى أوجبه وضعنا وجود الخلاء فاذاً الخلاء

غير موجود أصلا وهو كاسمه كما قال المعلم الأول • ولترجع الآن ونقول • قد اتضح كل الاتضاح ان المكان لا هو هيولى الشئ ولا هو صورته و إنه لا خلاء البتة • فاذاً المكان شئ غير ذلك وهو شئ فيه الجسم فاما أن يكون على سبيل التداخل و إما أن يكون على سبيل الاحاطة وقد اتضح مما ذكرنا امتناع التداخل فاذاً أقول من قال إن المكان هو الأبعاد التي بين غايات الجسم المحيط قول كاذب جداً وأنه ليس بين الغايات شئ غير أبعاد المتمكن فاذاً ذلك على سبيل الاحاطة : وقد قيل ان المكان مساو فاما أن يكون مساويا لجسم المتمكن وقد قيل انه محال • و إما أن يكون مساوياً لسطحه وهو الصواب ومساوى السطح سطح فالمكان هو السطح المساوى لسطح المتمكن وهو نهاية الحاوى المماسة لنهاية المحوى ـ وهذا هو المكان الحقيقي وأما المكان الغير الحقيقي فهو الجسم المحيط وليكن هذا غاية كلامنا فى المكان •

﴿ فصل فى النهاية واللانهاية ﴾

أقول إنه لا يتأتى أن يكون كم متصل موجود الذات ذو وضع غير متناه ولا أيضاً عدد مرتب الذات موجود معاً غير متناه • وأعنى بمترتب الذات أن يكون بعضه أقدم من بعض بالطبع فى ذاته ولنبرهن أنه لا يتأتى أن يوجد مقدار ذو وضع غير متناه لانه إما أن يكون غير متناه من الاطراف كلها او غير متناه من طرف فان كان غير متناه من طرف أمكن أن يفصل منه من الطرف المتناهى جزء بالتوهم فيؤخذ ذلك المقدار مع ذلك الجزء شيئا على حدة و بانفراده شيئاً على حدة ثم نطبق بين الطرفين المتناهيين فى التوهم فلا يخلو إما أن يكونا بحيث يمتدان معاً متطابقين فى الامتداد فيكون الزائد والناقص متساويين ـ وهذا محال • وأما أن لا يمتد بل يقصر عنه فيكون متناهياً والفضل أيضا كان متناهيا فيكون المجموع متناهياً فالكل متناه ـ وأما إذا كان غير متناه من جميع الأطراف فلا يبعدان يفرض فيه مقطع تتلاقى عليه الأجزاء ويكون طرفا ونهاية و يكون الكلام فى الأجزاء أو الجزئين كالكلام فى الأول و بهنا يتأتى البرهان على أن العدد

فالمترتب الذات الموجود بالفعل متناه • وأن ما لا يتناهى بهذا الوجه هو الذى إذا وجد ففرض أنه يحتمل زيادة ونقصاناً وجب أن يلزم ذلك محال ـ وأما إذا كانت الأجزاء لا تتناهى وليست معاً وكانت فى الماضى والمستقبل فغير ممتنع وجودها واحداً قبل آخر أو بعده لا معاً أو كانت ذات عدد غير مترتب فى الوضع ولا الطبع فلا مانع عن وجوده معاً ولا برهان على امتناعه بل على وجوده برهان ـ أما من القسم الأول فان الزمان قد ثبت أنه كذلك والحركة كذلك • وأما من القسم الثانى فيثبت لنا ضرب من الملائكة والشياطين لانهاية لها فى العدد كما سيلوح لك الحال فيه وجميع هذا يحتمل الزيادة عليه ولا يفيد احتماله اياها جواز الانطباق ولان مالا ترتيب له فى الوضع أو الطبع فلن يحتمل الانطباق ومالا وجود له معاً فهو فيه أبعد ـ وأما السبيل التى يسلكها الناس فى نفى اللانهاية فى الماضى فكلها إما من ذائعات محمودة • و إما من مقدمات سوفسطائية وليس شىء منها ببرهانى • والاشياء التى يمتنع فيها وجود الغير المتناهى بالفعل فليس يمتنع فيها من جميع الوجوه فانا نقول ان العدد لا يتناهى والحركات لا تتناهى بل لها ضرب من الوجود وهو الوجود بالقوة لا القوة التى تخرج إلى الفعل بل القوة بمعنى أن الاعداد تتأتى أن تتزايد فلا تقف عند نهاية أخيرة ليس وراءها مزاد • ولنزد هذا بياناً فنقول انه يقال ان غير المتناهى إما بالقوة أو بالفعل و إما فى الوجود و إما فى التناهى والذى بحسب الوجود إما أن تعتبر كليته أو يعتبر كل واحد من أجزائه ثم كليته لا بالقوة ولا بالفعل موجودة • وأما كل واحد من أجزائه فاما أن يعتبر أن كل واحد منها يوصف بأنه بالقوة وقتا معينا أو كل وقت أو أن الكلية توصف بأن لها دائما بعضاً موجوداً بالقوة (أو أن كل واحد يوصف بانه بالقوة وقتاما) أما أن كل واحد من المعدومين فيه بحسب وقت معين وجوده بالقوة وليس كل واحد منه موصوف بأنه موجود بالقوة وقتاما وليس يصح ذلك بالفعل فهو قول صحيح • و إما أن كل واحد يوصف بأنه بالقوة كل وقت فهو ظاهر البطلان وأما أن الكلية

له قد يكون منها دائماً شيء بالقوة ـ فهذا يصح من جهة و يبطل من جهة * أما جهة بطلانه فلأنه لا كلية له وأما جهة صحته فلأن الطبيعة المعقولة التي تفرض لها آحاد تحمل عليها يصح أن يقال أن مما يحمل عليه تلك الطبيعة دائماً شيئاً موجوداً بالقوة ولا يجوز أن يخرج إلى الفعل ،الا يبقى بعده منه شيء * وأما القسم الآخر أعنى أن كل واحد من أجزائه بالقوة وقتاما فهو واضح الصحة فهذا من جهة الوجود وأما من جهة التناهي فانه قد يصح أن يقال للأشياء التي في طريق التكون أنها تناهت بالفعل لا بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها ولكن بحسب نهاية ما حاصلة بعدها شيء فانها ليست بحسب النهاية الأخيرة متناهية بالفعل ولا بالقوة و يصح أن يقال إنها غير متناهية بالفعل دائماً لا أنها قد حصل لها كل واحد من أجزاء لانهاية لها ولكن من جهة انها دائماً يسلب عنها التناهي إلى النهاية الأخيرة * ويصح أن يقال لها انها متناهية بالقوة دائماً لا بحسب النهاية الأخيرة ولكن بحسب النهايات الأخرى التي في القوة بعد النهاية الحاصلة فانها دائماً توصف انها بالقوة تتناهى إلى نهاية ما فيكون متناهياً بالقوة دائماً بالقياس الى مالم يوجد من النهايات و بالفعل دائما بالقياس إلى ما وجد ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس إلى نهاية تفرض أخيرة وما لا نهاية له لا يوجد لا بالقوة ولا بالفعل أى لا تكون أشياء عددها أو مقدارها بحيث أى شيء أخذت بقي غيره موجوداً بكليته وما لا نهاية له موجود بالفعل دائماً أى من جهة أنه لم يتناه إلى نهاية ما وليس له نهاية أخيرة فانه دائماً يوصف الموجود منه بأنه ليس متناهياً بعد إلى نهاية أخرى أو إلى النهاية التي لانهاية بعدها ومالانهاية له موجود بالقوة دائماً أى من طبيعته دائماً شيء هو في القوة هذا في المستقبل ـ فأما وجودها في الماضي فبأنه لم يكن في الماضي لها بدء وأنها كانت واحدة بعد واحدة منذ كانت ولو أخذت تحسبها من الآن لم يقف الحساب عند حد ـ فهذا هو كفاية القول في التناهي واللاتناهي اللاحقين بكميات الأجسام : وقد يمكن أن يستعان بما

أوردناه فى ابطال الخلاء الغير المتناهى على امتناع الملاء الغير المتناهى وبأشياء أخرى كثيرة لكن هذا فى هذا الموضع كاف ـ وأما لن تصورها غير مقادير ها فينبغى أن يقال فيها قول آخر * فنقول ليس شئ من الصور الجسمانية غير المقادير بكم بذاتها وكل تناه ولا تناه فانما يقال بالذات على ما هو كم بالذات فاذاً ليس يقال ولا على شئ منها تناه ولا لاتناه بالذات ولكنه قد يقالان بوجه من الوجوه على بعض صور الأجسام لأجل نسبة لها إلى ماهو كم بذاته فانه يقال قوة متناهية وغير متناهية لا لأن القوة ذات كمية فى نفسها البتة لكن لان القوة تختلف فى الزيادة والنقصان بالاضافة إلى شدة ظهور الفعل عنها أو إلى عدة ما يظهر عنها أو إلى مدة بقاء الفعل منها و بينها فرق بعيد فان جل ما يكون زائداً بنوع الشدة يكون ناقصاً بنوع المدة حتى يفعل مثل ما فعل الأضعف فى مدة أنقص فان أى قوة حركت أشد فان مدة حركتها أقصر وذلك أن المحرك إذا كان أشد قوة بلغ النهاية الموجودة أو المفروضة بأسرع مدة وربما كان الشئ الذى تتفاوت فيه القوى بحسب المدة لا يقبل الزيادة والنقصان فان تسكين الثقيل فى الجو لايقبل الزيادة والنقصان وتسكين الثقيل فى الجو تختلف فيه القوى فى الابقاء الزمانى فان الابقاء غير التسكين فبين أن بعض ما تختلف فيه القوى بالابقاء الزمانى لا يختلف بالزيادة والنقصان وكل ما تتفاوت القوى فيه بحسب الشدة والضعف فانه يقبل الزيادة والنقصان ـ اللهم الا ان تسمى القوة التى تقوى على مدة أطول أشد فيكون الأشد ههنا باشتراك الاسم إذ كان معنى الأشد فى الأول هو الذى يفعل ما يفعله الأضعف بحركة أسرع أى أقصر وفى مدة الثانى ليس هذا بل الذى يقوى على فعل أطول مدة ـ وأما الذى تتفاوت فيه القوى بحسب العدة فهو غيرهما جميعاً لأن اعتبار المدة هو فيما له ثبات واحد لأن أكثر ما يعتبر فيه اللاتناهى فى العدة يتلاشى وليس شئ مما يتلاشى ثابتاً بعينه * وأما الفرق بين اللاتناهى فى العدة والشدة فذلك ظاهر لا يحتاج إلى ابانة *

﴿ فصل فى عدم امكان وجود قوة غير متناهية بحسب الشدة ﴾

فنقول انه لا يمكن أن تكون قوة غير متناهية بحسب اعتبار الشدة وذلك لأن كلما يظهر من الأحوال القابلة لهذا فليس يخلو من وجهين إما أن يقبل الزيادة على ما ظهر أولا يقبل فان كان لا يقبل فهو النهاية فى الشدة وكل نهاية فى الشدة ففى متناهى الشدة فاذاً إن كان لا يقبل فهومتناهى الشدة وان كان يقبل وهو الباقى فهو متناه يجوز عليه زيادة فى آخره وقد فرض غير متناه هذا خلف *

﴿فصل فى عدم قبول القوة الغير المتناهية بحسب المدة للتجزى والانقسام ولا بالعرض﴾

وأقول لا يمكن أن تكون القوة الغير المتناهية باعتبار المدة قابلة للتجزئ بوجه من الوجوه ولا بالعرض لأن كل قوة تجزأت فان كل واحد من أجزائها يقوى على شئ * والجملة تقوى على مجموع تلك الأشياء * و إذا كان كذلك كان كل جزء أضعف وأقل مقويا عليه من الجملة * فاذاً لايخلو إما أن يكون كل واحد من أجزاء هذه الجملة يقوى على جملة غير متناهية مما يقوى عليه الجملة من وقت معين وهذا محال لأن مقوى الجملة يكون أزيد منه * ولا تتأتى الزيادة على غير المتناهى المتسق النظام إلا على الطرف الذى يتناهى إليه أو تكون الأجزاء بعضها يقوى على متناه و بعضها على غير متناه و يكون القول فيها كالقول فى الأول وذلك أيضاً محال فاذاً يكون كل واحد من أجزاء الجملة يقوى على متناه وتكون الجملة أيضاً تقوى على متناه — وذلك ما أردناه *

﴿ فصل فى عدم قبول القوة الغير المتناهية بحسب المدة للانقسام والتجزى ﴾

و كذلك نبين أنه لا يمكن أن يكون لقوة قوية على عدة غير متناهية احتمال التجزى فان تلك العدة لا تخلو إما أن يكون كل واحد منها ليس من شأنه أن يقبل الأقلّ والأنقص مثل تعقلنا أن اثنين واثنين أربعة أو يكون قد يقبل مثل كل واحد من عدد الحركات فان الحركة قد تكون أسرع وأبطأ فاذا كان الكل يقوى على عدة غير مُتناهية من أشياء لا تقبل الأقلّ والأنقص

فبعض الكل إما أن يقوى على شئ من ذلك أولا يقوى البتة فان لم يقو لم يكن بعض القوة قوة هذا خلف وإن قوى فاما أن يقوى على آحاد مثل آحاد ما يقوى عليه الكل وهى بعينها غير متناهية أو آحاد كذلك وهى متناهية أو آحاد كل واحد منها أقل من آحاد الكل وهى غير متناهية أو آحاد كل واحد منها أقل من آحاد الكل وهى متناهية * والقسم الأول محال لأن البعض يكون مساويا للكل فيما يقوى عليه إذا فرضا عن ابتداء محدود والقسم الثانى يلزم منه أن تكون الأبعاض تقوى على متناهيات فالجملة أيضاً تقوى على متناه والقسمان الباقيان يوجبان أن يكون كل واحد مما يقوى عليه يقبل الأقل والأزيد وقد قيل إنه لايقبل فبين أن القوة المذكورة لا تقبل التجزى وكذلك إذا كانت الآحاد تقبل الأقل والأكثر كالحركة وعودات حركات الفلك وذلك لأن الكل يجوز أن يخالف الجزء فى أن الكل يقوى على تحريك جسم مَّا والجزء لايقوى عليه البتة فانه ليس إذا حرك جماعة ثقلا مَّا فى مسافة مَّا فى زمان مَّا فالأقل منهم يحركونه لامحالة فى ذلك الزمان فى أقل من تلك المسافة بل ربما لا يحركونه أصلا ويجوز أن يخالفه فى أن كليهما يقوى على تحريك شىء واحد لكن الكل يحرك أسرع * أما القسم الأول فان البعض من القوة ان لم يقو على أن يحرك ذلك الذى يحركه الكل فقد يقوى على أن يحرك مقدارا أقل منه ثم الكل يمكنه أن يحرك ذلك المقدار الذى يحركه الجزء حركات اسرع فاذا كانت أسرع كانت فى مثل ذلك الزمان الذى يحرك فيه الجزء يحرك أكثر عدداً فيرجع حينئذ الخلف الذى ذكرناه وهو أن العدد المبتدأ من وقت معين ان صدر عن الجزء كان أقل منه لو صدر عن الكل اذ هو أبطأ فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداؤهما واحد فاذاً يجب أن ينقص المقوى عليه لامن جهة المبتدا وما نقص من جهة فهو متناه منها فالذى يصدر عن الجزء متناه من الجهات ويلزم ما قد ذكرنا وتبين من بيان ذلك استحالة القسم الثانى وهو أن يشتركا فى الفعل ويكون الخلاف فى

الأشد والأضعف فكل قوة فى جسم فانها تحتمل التجزى حافظة لطبيعتها لان ما يبطله التجزى فهو إما شكل و إما عدد وليس شىء منهما بقوة فاذاً ليس شىء من القوى الغير المتناهية موجوداً فى الجسم ولا قوة جسمانية غير متناهية فاذاً القوة التى تحرك الحركة الأولية المستديرة التى لانهاية لها ليست بقوة جسمانية بل محرك الحركة الأولية غير جسم ومفارق لكل جسم *

﴿ فصل فى الجهات ﴾

أقول إنه ان كان خلاء فقط أو أبعاد مفروضة فى جسم مفروض أو جسم واحد فقط غير متناه فلا يمكن أن يكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة فلا يكون فوق وأسفل و يمين و يسار وخلف وقدام ، وأقول أولا أنه لا يمكن أن تكون الجهة ذاهبة إلى غير النهاية لأن كل جهة موجودة فالبها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة أخرى وذاتها حينئذ لا تخلو إما أن تكون متجزئة أو غير متجزئة فان كانت ذاتها متجزئة وجب أن لا تكون بكليتها جهة بل تكون الجهة منها الجزء الابعد من جزئيها عن المشير * و بالجملة ما يكون لها امتداد فى جهة لا تكون بنفسها جهة فيجب أن تكون ذاتها غير متجزئة لامحالة و إذا كان ذاتها غير متجزئة وكانت موجودة ذات وضع كانت لا محالة حداً أو غاية فكأن ما وراءها ليس منها فتكون كل جهة لها حد ضرورة لا يتجاوز وتكون الجهة باقية فاذاً الجهات كلها محدودة بأطراف ولو فرضنا خلاء غير متناه أو جسما غير متناه لم يكن له أوفيه بالطبع حد فلم يكن فيه بالطبع جهة وأيضاً إذا اتفق أن يفرض فيه حدود لما أمكن أن تكون مختلفة بالطبع فيكون مثلا واحد فوقا والآخر سفلا لأن كل طرف وحد يفرض فيه فانه لا يخالف الآخر الا بالعدد لأن كلها حدود وأطراف تفرض فى طبيعة واحدة وليس واحد منها يختص بشىء يكون لأجله أولى من غيره بالسفلية منه بالفوقية أو من غيره بالفوقية منه بالسفلية * وأقول إن الجسم الواحد المتناهى لايجوز أن يفرض الجهات المتقابلة فيه على أن حدودها

فى سطحه أو على أن حدودها فى عمقه ولم يجز أن تكون حدودها فى سطحه لأن حدودها التى تكون فى سطحه لا يخلو إمّا أن تكون وسطحه كرىٌّ أو تكون وسطحه مضلع فان كان سطحه كريا لم تكن النقط المفروضة فيه متخالفة بالنوع ولا كانت هذه النقطة أولى بأن تكون فوقا من أخرى بأن تكون سفلا وكذلك يمينا وشمالا ـ وأما ان كان سطحه مضلعاً فليس ذلك على مانبينه بعد بطبيعى له فانا سنوضح أن الجسم البسيط شكله الطبيعى كرىّ والأجسام لا تلزم الأمور الخارجة عن طبعها ومع ذلك فانه ان كانت الجهات تختلف بحسب تقابل أضلاع السطح أو بحسب تقابل السطوح فالكلام فى أن الجهات تكون مختلفة بالعدد لا بالنوع ثابت * فان قال قائل إن الذى على البسيط يخالف الذى على الخط أو الذى على الخط يخالف الذى على النقطة فيكون قد قال مالا يصغى اليه ولا يقع بسببه بين الجهات غاية الخلاف الذى هو واقع فى مثل العلو والسفل وكذلك الحال ان فرضت الحدود فى عمقه وان فرض حد فى سطحه وآخر فى عمقه وجب ذلك بعينه الا أن يجعل السطح نفسه حدا وحينئذ يجب أن يجعل الحد الآخر ما يرتسم بإزاء السطح ضرورة لا أى نقطة اتفقت بالفرض فى العمق وأن يكون مع ذلك فى غاية البعد عنه وهذا هو المركز لا غير خصوصاً ان جعل الجسم على الشكل الطبيعى الذى يخصه وهو الاستدارة فليس يمكن أن يفرض فى الوجود جسم واحد ويكون فيه من الجهات غير جهتى المحيط والمركز ـ وأما ان كانت الاجسام كثيرة فان كانت متفقة النوع فليس يجوز أن تكون الحدود المفترضة عليها بحيث يوجد فيها حدود الجهات المتضادة وذلك ظاهر * وان كانت مختلفة فليس يمكن أن تكون علة اختلاف الجهات هو اختلافها فى النوع ـ وذلك لان هذا يوجب أن يكون عدد الجهات على حسب عدد الاجسام المختلفة بالنوع * فان جعل العلة فى ذلك لا الاختلاف المطلق ولكن اختلاف ما بعينه فلا يخلو اما أن يكون ذلك الاختلاف مقتصراً على اختلاف تلك الطبيعتين أو يكون مع

ذلك مشتملا على اختلاف الوضعين * والاقتصار على اختلاف طبيعتين بأعيانهما لا يجوز أن يكون علة لتضاد الجهات لان إحدى الجهتين إذا تعينت تعينت الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن أن تتوهم زائلة عن حدها * و إذا كان الشرط مخالفة تينك الطبيعتين دون الوضعين كانت الجهتان الاثنتان متضادتين كيف كان وضع أحدهما من الآخر و بعده منها * وكانت الجهة تنتقل بانتقال أحد الجسمين وليس الأمر كذلك بل إذا تعينت إحدى الجهتين تعينت الأخرى فى حدها و بعدها ولم تنتقل البتة فبقى أنه يجب أن يكون فى جملة الشرط وضع مّا محدود و بعد مقدر * وليس يمكن أن يكون هذا أيضاً إلا على سبيل المركز والمحيط ـ وذلك لأن أحد الجرمين إذا فرض له وضع وفرض الآخر بجانب منه غير محيط به لم يكن اختصاصه بذلك الجانب بعينه بالمدد اختصاصاً لطبيعته لأن طبيعته لا تخلو إمّا أن تكون تطلب ذلك الجانب بعينه أو تطلب أى جانب يكون بعده من الآخر ذلك البعد ونوعه منه ذلك النوع فان كانت طبيعته تختص بذلك الجانب وتباين سائر ما يشاركه فى النوع فتكون هذه الجهة مباينة لسائر الجوانب لذاتها لا من جهة هذا الجسم لأنها لو كانت من جهة هذا الجسم لكانت بحيث يكون حالها كحالها مع غير هذا الوضع بعينه : وقد فرضنا هذه الجهة متحددة به هذا خلف * و إن كان من طبعه ليس يقتضى الاختصاص بذلك الجانب منه كيف اتفق بل أى بعد كان من الجسم الأول مساويا للبعد الأول فان كان الجسم الأول محيطا كان هذا محاطا ومكانه محاط ذلك الجرم على قياس المركز وأعنى بالمركز لا النقطة بعينها بل كل محاط و إن كان غير محيط فالبعد منه كيف كان هو متحدد لامحالة بمحيط بذلك الجسم إذ بينا أن ذلك لا يتحدد بالخلاء * وقد فرض هذا غير محيط وعلم أن اختصاصه بذلك من جملة ماله أن يحصل فيه إذ ليس عن طبيعته فهو عن سبب خارج فهو جائز المفارقة لذلك الموضع بعينه وهو يطلبه بالطبع فهو حاصل متميز قبل حصول

هذا الجسم فيه : وقد قيل ان الجسم سبب تحدده هذا خلف فهذا غير محدد ذلك البعد وقد فرض محددا هذا محال فقد بان وصح أنه لا يمكن أن تتحدد الجهات إلا على سبيل المحيط والمحاط فاذا كان كذلك كان التضاد فيها وهى غاية البعد بينها على سبيل المركز والمحيط فان كان الجسم المحدد محيطا كفى لتحديد الطرفين لأن الاحاطة تثبت المركز فيثبت غاية البعد منه وغاية القرب منه من غير حاجة إلى جسم آخر ـ وأما إن فرض محاطاً لم يتحدد به وحده الجهات لأن القرب متحدد به ـ وأما البعد منه فليس يتحدد به بل يتحدد لامحالة بجسم آخر إذ كان لا يجوز أن يتحدد فى الخلاء ولابد على كل حال من وجود جسم محدد للجهات بالاحاطة فيكون ذلك الجسم كافياً فى تحديد النهايتين جميعاً من غير حاجة إلى المحاط ويجب أن تكون الأجسام المستقيمة الحركة لايتأخر عنها وجود الجهات لأمكنتها وحركاتها بل تكون الجهات قد حصلت ثم تحركت بحركاتها فيجب أن يكون الجسم الذى تحددت الجهات بالنسبة إليه جسما متقدما على الأجسام المستقيمة الحركة وتكون إحدى الجهات بالطبع غاية القرب منه وتقابلها الجهة الأخرى فتكون غاية البعد منه وأن لا تكون الجهات المفروضة فى الطبع غير جهتى المحيط والمركز وهما جهتا الفوق والسفل وسائر الجهات لا تكون واجبة فى الأجسام بما هى أجسام بل بما هى حيوانات فيتميز فيها جهات القدام الذى إليه الحركة الاختيارية واليمين الذى منه مبدأ القوة والفوق أما بقياس فوق العالم وأما الذى إليه أول حركة النشوء ومقابلاتها الخلف واليسار والسفل والفوق والسفل محدودان بطرف البعد الذى الأولى به أن يسمى طولا واليمين واليسار كذلك بما الأولى أن يسمى عرضاً والقدام والخلف كذلك بما الأولى أن يسمى عمقاً •

المقالة الثالثة

﴿فى الأمور الطبيعية وغير الطبيعية للأجسام﴾

الأجسام منها بسيطة ومنها مركبة فأما المركبة فتثبت بالمشاهدة وأما البسيطة

فتثبت بتوسط المركبة لأن كل مركب فانما يتركب عن بسائط وللأجسام كلها أحياز ضرورية وهى التى تتباين بها الأجسام فى الجهات بأوضاعها ولبعضها أمكنة وهى الأجسام التى تحيط بها أجسام أخر •

﴿ فصل فى ان لكل جسم طبيعى حيزاً طبيعياً ﴾

فأقول إن لكل جسم حيزاً ومكانا طبيعياً لأنه إما أن يكون كل مكان له طبيعيا أو يكون كل مكان له منافياً لطبيعته أو يكون كل مكان مكانا له لاطبيعيا ولا منافياً لطبعه وأعنى ههنا بالمكان الحيز والمكان جميعاً أو يكون بعض الامكنة له بحال و بعضها بخلافه ولا يمكن أن يكون كل مكان له طبيعيا فانه يلزم منه أن يكون مفارقة كل مكان له خارجة عن طبعه وتوجهه نحو كل مكان توجهاً نحو ملائم بالطبع وليس شىء مما هو توجه نحو الملائم خارجا عن طبعه هذا خلف وأيضاً فان الاحياز غير متفقة فى استحقاق أن يكون فيها أجرام فان منها علوا ومنها سفلا وتوجد فى المشاهدة أجسام تتحرك الى أسفل وأجسام تتحرك إلى العلو فاذاً الجسم إذا استدعى مكانا من الأمكنة فليس ذلك بماهو جسم إذ الاجسام تتفق فى الجسمية وتختلف فى استحقاق الامكنة فاذاً إنما تستدعيها بقوة فيها والقوة التى فيها إما قوة ذات اختيار وهى إذا رفعت لم يبطل وجود الجسم ولا بطل استدعاء المكان ـ و إماقوة طبيعيةفاذاً استدعاء المكان موجود لكل جسم و إن لم يكن هناك قوة اختيارية و إن كان هناك قوة اختيارية فليس ذلك عنها بل عن قوة طبيعية إذ الجسم إذا استحق أن يكون فى مكان معين استحق ذلك ما دام على نوعه و إن اختلفت أغراضه الارادية ـ وهذه القوة الطبيعية إن كانت واحدة فيه فقتضاها لذاتها واحد من الأمكنة لا كل مكان و إن كانتا اثنتين متساويتين واختلف اقتضاؤهما للمكان لم يحصل الجسم فى مكان واحد منهما و إلا فهو الغالب و إن كان ولابد فانما يحصل فى المكان المتوسط بين مكانيهما لتشابه تجاذب القوتين وهو أيضاً واحد و إن كانت اثنتين متفاوتتين فحصوله

بالطبع في مكان الأغلب وهو أيضاً واحد و بين من هذا القول أن المكان الطبيعي إن كان فهو واحد فاذاً لا يمكن أن يكون كل مكان طبيعياً له ولا أيضاً يمكن أن يكون كل مكان خارجاً عن الطبع منافياً له فان هذا الجسم لا يسكن البتة بالطبع وكيف يسكن وكل مكان مناف لطبعه والسكون بالطبع في المكان الطبيعي ولا يتحرك البتة بالطبع وكيف يتحرك والحركة بالطبع تختص بجهة مطلوبة بالطبع و إذا تحرك اليها وحصل عندها إما أن يقف في آخر تلك الحركة إذا انتهت المسافة ولابد من انتهائها فيكون ذلك المكان طبيعياً له أو يعود بالطبع إلى جهة أخرى فتكون تلك الجهة تختص بالطبع وقد كان غيرها يختص بالطبع هذا خلف ـ فاذاً هذا الجسم لا يتحرك بالطبع ولا يسكن وهذا خلف جداً * فاذاً ليس كل مكان منافياً له ولا أيضاً يمكن أن يكون كل مكان لا طبيعياً ولا منافياً لأنا إذا اعتبرنا الجسم على حالته الطبيعية وقد ارتفع عنها القواسر والعوارض التي تعرض من خارج بل تركناه وهو جسم فقط فحينئذ لا بد له من حيز يختص به و يتحيز إليه لا عن قاسر بل عن نفسه فيكون على كل حال الجسم تحيز في تلك الحالة إلى ذلك الحيز بالطبع وكل ما كان كذلك فهو حيز طبيعي فبين من هذا أن كل جسم فله مكان طبيعي واحد بعينه *

﴿ فصل في أن لكل جسم طبيعي شكلا طبيعياً ﴾

ونقول أيضاً إن لكل جسم شكلا طبيعياً وذلك بين من أن كل جسم متناه وكل متناه يحيط به حد أو حدود وكل ما يحيط به حد أو حدود فهو مشكل فكل جسم مشكل وكل شكل إما طبيعي و إما قسري و إذا ارتفعت القسريات في التوهم بقي الطبيعي وهو للبسيط كري لأن فعل الطبيعة الواحدة في مادة واحدة متشابه إذ ليس تفعل إلا فعلاً واحداً فلا يمكن أن تفعل في جزء زاوية وفي جزء خطاً مستقيما أو منحنياً فينبغي إذاً أن تتشابه جميع الأجزاء فيكون الشكل حينئذ كريا * وأما المركبات فتكون أشكالها الطبيعية غير كرية *

﴿ فصل فى أن الأمكنة الأولى هى أمكنة البسائط ﴾

وأقول إن الأمكنة الأولى للأجسام البسيطة لأن المركبة إذا تركبت لم يخل إمّا أن تتركب من أجزاء متساوية القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن فى أحياز الأجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شىء من أمكنة البسائط ولا أيضاً لها بالطبع مكان غير تلك الأمكنة لأن الأجزاء كلها تتفق فى أن ذلك المكان مكان خارج عن طبعها إذ ليس مكان شىء منها والكل جملة الأجزاء وليس لجملة الأجزاء مكان خارج عن أمكنة الأجزاء إلا مناف وإن لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعى هو مكان الغالب — وأمّا إذا كان الجسم مركباً من اسطقسين فقط فيمكن أن يكون التركيب فيهما من أجزاء ذات قوى متساوية لأنه إذا كان مكانا بسيطيهما متجاورين كان مكانه الطبيعى فى الحد المشترك بينهما ولا يمكن أن يتركب من أجزاء متساوية القوى فوق اثنين جسم البتة فانه إن تحرك إلى جهة مكان من الأمكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة وإن سكن فى حيز من الأحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة ومحال أن لا يتحرك ولا يسكن فاذاً لا يتركب من بسائط فوق اثنتين متساوية القوى شىء — ولهذا زيادة تلخيص مكانه الكتب المبسوطة •

﴿ فصل فى أن العالم واحد وأنه لا يمكن التعدد ﴾

وأقول إن الأجسام بما هى أجسام لا يمتنع عليها الاتصال فاذاً إن كانت أجسام لا تتصل فلعله لأن صورها صور تمانع أن تتحد فيكون بينها منافرة فى الطبع فاذاً الأجسام البسيطة المتشابهة الصور ليس يمتنع عليها الاتصال أو الانفصال بحسب مقتضى طبائعها وإذا فرضت متصلة تحيزت إلى حيز واحد وصار مكانها واحداً وإذا افترقت وقوتها تلك القوة بعينها فكانها ذلك المكان بعينه الذى صارت إليه فى حال الاتصال إذ قلنا انه لا يمكن أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان فاذاً الأجسام المتشابهة الصور والقوى حيزها الطبيعى واحد وجهتها

الطبيعية واحدة فبين من هذا أنه لا يكون أرضان فى وسطين من عالمين وناران فى أفقين محيطين من عالمين فانه ليس توجد أرض بالطبع إلا فى عالم واحد وكذلك النار وسائر الأجرام : و إذا كانت الأمكنة الأولى للأجسام البسيطة وكانت أمكنة البسائط إذا انتهت فهناك تنتهى أمكنة الأجسام كلها وكانت البسيطة إذا كانت على مقتضى طبائعها واشكالها الطبيعية كانت مستديرة إذ الشكل الطبيعى للبسيط مستدير فيجب أن يكون الكل كرة واحدة ثم ان وجد عالم آخر كان أيضاً مستديراً ووقع بينهما الخلاء ضرورة فيكون فرض الممكن وهو كون الأجسام على مقتضى طبائعها قد لزم منه محال وهو وجود الخلاء ومحال أن يلزم ممكناً محال فبين من هذا أنه لا يمكن أن يكون عالم آخر غير هذا العالم بل العالم واحد ولأنا لسنا فى أفقه لأنا نحن فى حيز الأجسام التى من شأنها أن تتحرك بالاستقامة فواجب أن يكون أفق العالم حيث الجسم الذى ليس من شأنه أن يتحرك على الاستقامة بل هو الجسم الذى بالقياس إليه تكون جهات للحركات المستقيمة وهذا الجسم يجب أن يكون بسيطاً لأنه لو كان مركباً كانت له أجزاء منها ركب وكانت قابلة للحركة إلى الاجتماع والانفصال وذلك فى الاستقامة وكان أيضاً قد تقررت الجهات قبله للبسائط ـ وهذا كله محال. و إذا كان بسيطاً كانت أجزاؤه متشابهة وأجزاء ما يلاقيه وأجزاء مكانه كذلك فلم تكن بعض الأجزاء أولى بأن تختص ببعض أجزاء المكان * وبالجملة لم يكن بعض الأوضاع أولى به من بعضها ولم يجب أن يكون شىء منها له طبيعياً فانه لا يخلو إما أن يتخصص جزء من المتمكن بذلك الجزء بعينه من المكان لطبيعته فقط أو لطبيعته وعارض مخصص مثل اختصاص هذا الجزء من الأرض بهذا الجزء من المكان لأنه حدث هناك فأوجب طبعه الاختصاص به لامتناع حركته عن الحيز الطبيعى أو لانه كان وقع خارجا عن حيزه وقوعا يحاذى به هذا الجزء من المكان فانتقل إليه بعينه لأنه كان أقرب منه * وبالجملة أى عارض كان مما يخصصه بهذا الجزء بعينه و يحصله

جزيه فهذان هما قسما وجه حصول الجزء فى جزء من مكانه الطبيعى والقسم الأول باطل لأنه لو كان لطبيعته وحدها ما اختص بهذا الجزء من المكان بعينه فما يشاركه فى طبعه يشاركه فى هذا المعنى * والقسم الثانى كذب إذ قد بان أن هذا الجسم متقدم على الأجسام الكائنة الفاسدة وأنه لا يفارق مكانه الطبيعى حتى يعود إليه وإن كان هذا الجسم من شأنه أن يكون على هذا الوضع لعلة عارضة وأن لا يكون عليه لولا العلة فقد حصل مطلوبنا * ومطلوبنا ههنا هو هذا وهو أنه لا يجب ضرورة أن يكون هذا الجسم على هذا الوضع ولا أن لا يكون ولا أيضاً هذا بممتنع فهو أمر ممكن غير ضرورى والممكن إذا فرض موجوداً لم يعرض منه محال فليس من المحال أن لا يكون على هذا الوضع ففى طباعه أن يزول عن هذا الوضع أو الأين بالقوة *

﴿ فصل فى اشتمال الفلك على مبدأ حركة مستديرة ﴾

فنقول ان ما كان فى طباعه هذا فيجب أن يكون بالضرورة فيه مبدأ حركة ما مستديرة ونقدم له مقدمة وهى ان كل جسم لاميل له فى طبعه فانه لايقبل الحركة عن سبب من خارج * وذلك أنه إذا كان فى الجسم ميل إلى جهة وحركة إلى خلافها فكلما كانت القوة الميلية التى للجسم فى ذاته أشد كان قبوله للتحريك الخارج ابطأ وكلما كانت القوة أضعف كان القبول أشد والتحريك أسرع ويكون نسبة السرعة إلى البطء كنسبة قلة الميل الذى فى ذاته إلى كثرته حتى لو توهم الميل ينتقص دائما لكانت السرعة تزداد دائما فاذا لم يكن ميل البتة وتحرك عن سبب لم يكن بدمن أن يتحرك فى زمان ويكون لذلك الزمان إلى زمان المتحرك عن تلك القوة وقد فرض لميل ما نسبة ما لأن لكل زمان إلى زمان آخر نسبة ما فاذا فرضنا فى التوهم ميلا نسبته إلى الميل المفروض أولا فى الشدة والضعف نسبة الزمانين . وقع تحرك ذى الميل والذى لاميل له فى زمان واحد فيكون الذى فيه عائق يقاوم القوة المحركة ويكسر فعلها على نسبة شدته وضعفه كالذى لاعائق فيه بل يكون

مافرض فيه ميل هو أضعف ميلا من الميل المفروض ثانياً يقبل التحريك أشد من القسرى لا ميل له هـذا خلف * فانه لايجوز أن يكون المتحرك العادل للميل يتحرك عن قوة محركة حركة تكون كحركته لو كان له ميل بوجه من الوجوه فقد بان وصح ان كل قابل تحريك ففيه مبدأ ميل إلى جهة بالطبع * واذ هذا الجسم قابل التحريك ففيه مبدأ ميل وليس إلى الاستقامة فهو إلى الاستدارة فهو بالطبع يتحرك على الاستدارة *

﴿ فصل فى اثبات أن الحركة المبدعة واحدة بالعدد ومستديرة ﴾

ونقول أيضاً إذا ثبتت حركة مبدعة ليس لها ابتداء زمانى فليس يمكن أن يكون ثباتها بالنوع لان ثباتها ان كان بتعاقب الآحاد لم يمتنع أن لايلحق متصرمها متجددها * و يمتنع أن تتصرم مثل هذه الحركة فاذاً تلك الحركة واحدة بالعدد ولا يمكن أن تكون مستقيمة ولا أن تتركب من عدة حركات مستقيمة لان كل حركة مستقيمة تأخذ فى مسافة مستقيمة أو غير مستقيمة فلها طرف ومقطع بالفعل و إذا بلغت القوة المحركة تلك الغاية فى الحركة فذلك تأثيرها بل تكون هى قوة واحدة مميلة له موصلة فتكون تلك الامالة والايصال اليه بتلك القوة التى هى ميل أو مبدأ ميل فان كل حركة تكون بميل وتلك القوة كما توصل تكون موصوفة بأنها فعلت الايصال وتكون موجودة لامحالة وان كانت لاتسمى عند ذلك ميلا أو مبدأ ميل فان كل تأثير يحصل فوجبه حاصل معه ومادام موجوداً لم يحدث ميل آخر فانها تكون موصلة فقط و يكون الجسم المتحرك بها ما كناً فاذا ابتدأت حركة أخرى يجب أن يحدث ميل آخر وأن يبطل هذا ضرورة والميل من جملة ما يحدث فى آن ليس مما يصار إلى أنه لا يحدث الا فى الزمان فان كان يحدث فى آن فيحدث فى آن لا يكون فيه الميل الآخر موجوداً فان كان بينهما زمان كان زمان سكون * وان كان لازمان تشافع آنان وهذا محال وان كان أيضاً مما يجوز أن يكون زمانيا وهو أن يحدث الميل الثانى فى زمان فالى

أن لا يحدث لا يكون سبباً للتحريك فلا تكون حركة * فاذاً يجب أن ينتهى ميل هذه الحركة إلى سكون * فاذاً كل حركة مستقيمة يعقبها سكون ـ وكذلك كل حركة فى مسافة ذات نهاية معينة ولا تتصل حركتان على التوالى * فاذاً ليس شىء من الحركات المستقيمة ولا من المركبة من المستقيمة بتلك الحركة المبدعة ـ فاذاً تلك المبدعة هى المستديرة والجسم واحد بالعدد . فاذاً هذا الجسم مبدع فن الاجسام أجسام مبدعة : ومنها أجسام تقبل الكون والفساد بعدها وهذا مشهور ظاهر فينبغى أن يكون أحياز الاجسام الاولية المبدعة متجاورة وأحياز الكائنة الفاسدة متجاورة * وذلك لان الأجسام إذا كان استحقاقها لخصائص أمكنتها بصورها وطبائعها * فاذا تناسبت صورها تجاورت أمكنتها وإذا تنافرت تباعدت أمكنتها * فاذاً ينبغى أن يكون إحدى جملتى الحيزين لما ذكرنا من جملة العالم بكايتها مطيفة بالاخرى وتكون مشتملة على الأحياز السماوية للاجسام التى يستحقها فى العدد وقد يمكن أن يكون جسم واحد بسيط كرى فيه جسمان مختلفان فى التمكن كما ان الارض والقمر فى فلك القمر ولكن لا يمكن أن يكون مثل هذا الجسم مبدعاومكانا الجسمين فاسدان لان احياز الفاسدات جملة لا يتخللها مبدع كما تبين * و يمكن أن يكون كلاهما مبدعين ـ وكذلك لا يمكن أن يكون المحيط فاسداً وكلاالمحاطين بالطبع ابداعيان ولا أيضاً أحدهما وحدها بداعى والقوة المحركة للحركة الابداعية غير متناهية فليست إذاً بجسم فهى إذاً مباينة فهى إذاً تحرك بتوسط قوة جسمانية كما قيل فى المبادى والحركة المستديرة فهى إذاً تحرك بتوسط قوة جسمانيه هى نفس ـ فاذاً لتلك النفس تأثير فى الحركه من جهة قبول طبيعى من تلك القوة المفارقة وتحرك طاعة وشوقا انبثا فى طبع تلك النفس كطاعة قوة الحديد لقوة المغناطيس وهو اختيار وارادة لازمة للجوهر *

﴿ فصل فى الاجسام المتكونة ﴾

وأما الاجسام التى تتكون منها الكائنات المركبة فانها إذا اجتمعت

فأحدث بالالتحام وليس ذلك لهـا بما هى أجسام والاقـكل جسمين إذا التقيـا التحما فاذاً ذلك بقـوى تفعل بها بعضها فى بعض و ينفعل بها بعضها عن بعض و ينبغى أن تـكون تلك الاجسام فى حيزنا هذا لان العالم واحد وحيز الفاسدات واحد و فى هذا الحيز فاسدات فهوهو ـوهذه الاجسام تشترك فى مبادىء الكيفيات الملموسة و فى الطباع الموجبة لها وهذه إما أن تـكون هى صور الاجسام أو لازمة لصورها ولا تشترك فى سائر الكيفيات فاذاً القـوى التى تمايز بها الاجسام البسيطة التى تتركب منها هذه المركبة هى من الكيفيات الملموسة وجميع الكيفيات الملموسة إذا عدت ترجع إلى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسه * وهذا سهل الوضوح عند التأمل * فان الصلب واللين * واللزج * والهش * وغيرذلك يرجع إلى الرطوبة * واليبوسة * والفاتر هو بين الحار والبارد * وليس شئ من الكيفيات الملموسة الاولى يفعل بعضها فى بعض بالتغير الصادر عنه تغير الاجسام الاالحرارة والبرودة وذلك لأن القـوة التى تغير الجسم فيما قلنا — إما أن تغيره بالخلخلة والتحليل فيؤلم الحاس منه — و إما أن تغيره بالتقبيض والتـكثيف فيؤلم الحاس منه * والاولى حرارة والثانية برودة * ولـكن الاجسام يلزمها ضرورة مع هاتين القوتين قوتان انفعاليتان لان كل جسم بسيط موضوع للمركب فانه منفعل قابل للتشكيل والتقطيع ولذلك يمـكن أن يتركب عنه شىء فاما أن يكون سهل القبول للتفريق والجمع والتشكيل والدفـع فتـكون كيفية تلك رطوبة * وأما أن يكون عسر القبول لذلك فتـكون كيفية تلك يبوسـة وما كان سهل القبول فهو سهل الترك لان طباعه معرض للانفعال وما كان عسر القبول فهو أيضاً عسير الترك فبين من هـذا أن بسـائط الاجسام المركبة تختلف وتمايز بهذه القوى الاربع ولا يمكن أن يكون شىء منها عديما لواحدة من القوتين الفاعلتين و واحدة من من القوتين المنفعلتين لان هذهالاجسام من شأنها أن تفترق وتجتمع والالما اتصلت منها أجزاء فحصلت منها المركبات ومن شأنها أن تختلف عليها الاشكال والهيآت

فتقبلها وتحفظها والتفريق والجمع لا يتم الا بقوة جامعة وأخرى مفرقة والتشكيل وحفظه لا يتم الا بقوة سهلة القبول وأخرى عسرة الترك • فاذاً الاسطقسات أربع • جسم حار يابس : وآخر حار رطب • وآخر بارد رطب : وآخر بارد يابس •

﴿ فصل فى الكلام على صور هذه الاجسام وكيفياتها و بيان الفرق بينهما ﴾

ويجب أن ننظر ونبحث عن هذه الكيفيات هل هى صور لهذه الاجسام وكفصول مقومة لها أو هى لوازم ولواحق والحق أن هذه لوازم لصورها• وذلك لان هذه كما يظهر قد تشتد وتضعف بل قد تبطل بالفعل عنها فيكون مثلاً نار أسخن من نار وماء أبرد من ماء بل ليس بالفعل بارداً ـ ومع ذلك فان حقيقة النارية والمائية ثابتة وغير قابلة للتنقص والاشتداد • فيجب إذاً أن تكون هذه الكيفيات لوازم وتوابع للصور المقومة وتلك الصور يلزمها بالطبع هذه الكيفيات أى إذا تركت وطباعها ولم يمانعها من خارج ممانع ظهر منها فى اجرامها حرّ أو برد ـ ورطوبة أو يبس ـ كما إنها إذا تركت ولم يمنعها ممانع ظهر منها ـ أمافى المواضع الخارجة عن الطبع فميل وحركة ـ وأما فى مواضعها فسكون وليس بعجب أن تكون صورة واحدة تلحقها تسكين فى مكان وتحريك اليه وتأثير بكيف فاعل واستعداد بكيف منفعل فمعنى قولنا إنها باردة بالطبع أى لها قوة تبرد بذاتها إذا لم تمنع الا أنا إذا عدمنا للقوى أسماء موضوعة اشتققنا لها من أفعالها أسماء كقولنا قوة ناطقة للقوة التى تختص بالانسان ـ وهذه القوى التى ذكرناها تفعل أولا فى أجسامها هذه الاحوال • ثم بتوسطها تفعل فى الاجسام الاخرى كما انها تحدث الحركة فى نفس جرمها ثم بتوسطها تحدث تحريك شىء آخر بالدفع • وهذه الاجسام إذا كان قد يمكن أن تفارق أجزاؤها كلياتها فيمكن أن يكون لها حركة بسيطة طبيعية وذلك إذا فارقت كلياتها وسكون طبيعى وذلك إذا واصلت كلياتها وأما الجسم المتحرك بالاستدارة فلا يمكن البتة أن يسكن بالطبع لأن الحركة الدائمة لا تنقطع ولا أيضاً يمكن أن يتحرك بالاستقامة بالطبع لان هذا الجسم

لا يمكن أن يفارق موضعه الطبيعى بالكلية ولا بالاجزاء والا لم يكن المبدأ الاول فى تحديد الجهات ولا أيضا يحتمل الانفصال والانفكاك * والا لاحتمل الاندفاع إلى جهات غريبة وكان فى طبعه مبدأ حركة مستقيمة كما علمت : فبين من هنا أن هذا الجسم لايتحرك بغير الاستدارة ولا أيضا يسكن البتة بوجه من الوجوه فلا يكون إذاً للنفس المحركة له مادامت موجودة فيه قوة على أن لاتتحرك لان هذا محال ولا قوة على المحال ـ فاذاً هذا الجسم متحرك بالطبع وان لم يكن متحركا بالطبيعة الساذجة بل بالنفس وهذا الجسم بسيط لا محالة كما قلنا لانه لو كان متركبا من بسائط لكان غير ممتنع أن يعود إلى ما منه تركب بالافتراق وقد ثبت امتناع الافتراق فيه ولانه بسيط فهو كرى الشكل ولا يمكن أن يتشكل بالقسر بغير شكله والا فهو قابل للدفع وأجزائه لاختلاف الوضع فهو قابل للافتراق وقد قيل ليس كذلك فاذاً شكله واحد *

﴿ المقالة الرابعة فى الاشارة إلى الاجسام الاولى واشباع القول فى قواها ﴾

قد ثبت أن فى حيزنا هذا أجساما منها تتركب المركبات ولا محالة أن جسم النار من جملتها وذلك لانه لا يوجد أبسط منه فى الحرارة وهو جسم غاية فى الحرارة ونظن أنه يابس و يأخذ المكان إلى فوق . فلا يخلو اما أن يكون ذلك لانه حار فيكون مكان الحار فوق مكان البارد أو يكون لانه يابس فيكون مكان اليابس فوق مكان الرطب ـ وهذا القسم يظهر استحالته بالماء والارض ـ فاذا القسم الاول صحيح فاذاً ينبغى أن يليه من تحته الجسم الحار الرطب ثم شاهدنا الماء بارداً بالطبع رطباً ولا يوجد جسم أبسط منه فى البرودة والارض دونه فى الحيز فالارض إذاً باردة إذ البارد لا يعلو بالطبع الحار كما تبين والأرض يابسة بلاشك فاذاً الذى يعلو الماء وهو الهواء حار رطب حتى يكون بينه و بين الماء مناسبة ما فى طبيعته فيكون بينهما مجاورة فى المكان . وكيف لا يكون الهواء رطبا وهو من أقبل الأجسام لحد الرطب فتبقى النار يابسة بالحقيقة كما هى فى الظن لكن النار حرها

أشد من يبسها والأرض يبسها أشد من بردها والماء برده أشد من رطوبته بل لو ترك وطبعه لكان لقائل أن يقول انه يجمد وييبس إن لم يسيله جسم حار إلا أنه ليس جموده كجمود الأرض لأن قبوله للتحلل شديد جداً فهو أرطب من الأرض * والهواء رطوبته أشد من حرارته وتنتهى الاسطقسات عند النار * ومعلوم أنه لا توجد أجسام أبسط فى هذه الطبائع وأكثر فى هذه الكيفيات من هذه فهى العناصر وإن كانت فى الوجود أيضاً قد خالطها غيرها الا أنا لانشك أن لها فى جوهرها شيئا هو الغالب فى الخلط وإياه نعنى بالاسطقس ومعلوم أن المركب جوهره مركب من جرم لطيف وجرم كثيف به يثبت وان الكثيف منه يابس منعقد ومنه سيال * واليابس الكثيف هو من جوهر الأرض والسيال هو من جوهر الماء * وأما اللطيف فمن البين أنه كان بحيث يشتد حره حتى لو انفرد لاحرق كان ناراوان كان بحيث يلين حره حينئذ كان هواء وان اللطيف المشتد حره موجود فى العالم مثل الهواء العالى الذى أىّ دخان وصل إليه أحرقه وحدثت الشهب وكيف لا يكون فى غاية السخونة والحركة قد تحيل الهواء محرقا فى الآلات النفخية فكيف الحركة الدائمة الفلكية *

﴿ فصل فى احياز الأجسام الكائنة والمبدعة ﴾

وتنتهى المواضع الطبيعية للأجسام القابلة للكون والفساد ببسائطها ومركباتها إذ مكان المركب فى حيز البسائط كاتقدم وانتهاؤها يكون عند النار لانتهاء الكون عند النار ولا يمكن أن يوجد خارجاً عنها جسم من طباع هذه الأجرام ولا بالقسر ولا جسم مركب البتة فيتبين أن من حيز فلك القمر يبتدئ الحيز الكلى المشتمل على الأجسام الابداعية التى توجد متحركة على الدور فاذاً من الأرض إلى فلك القمر حيز الأجسام القابلة للكون والفساد ومن فلك القمر إلى آخر العالم حيز الابداعيات الدائمة الحركة ولاحيز خارج الحيزين: وبين من الأصول التى سلفت أن الفلك خارج عن الطبائع الأربع وأنه ليس بخفيف ولا ثقيل بوجه من الوجوه

وأنه حيّ ذو نفس وليس لقائل أن يقول إن من الممكن أن يكون جسم قابل للكون والفساد وليس بأسطقس ـ فإن الجسم القابل للكون والفساد خالع لصورته لعلة لا محالة مغيرة ملابس لصورة أخرى لامتناع خلو الهيولى عن الصورة كما قيل فى المبادئ ـ وهذه الصورة الأخرى ليس من شأنها أن تلائم الأولى و إلا لما كان اختصاصها بالمادة عقيب ارتفاعها ولامحالة أن هذا الجسم إذا اختلط مع آخر فيه القوى التى هى ضد قوته فتفاعلت أنه يحصل منهما جسم مركب ويكون هو أسطقس المركب وليس لقائل أيضاً أن يقول ان الأرض والماء والهواء ـ والنار إن وجدت على هذه الطبائع التى أشرنا إليها بالصحة فانها غير بسيطة وكيف وكل واحد مما يتحرك إلى أحد الاحياز إنما يتحرك بغلبة واحدة منها وكل واحد من المركبات إذا خلص عن حيز واحدة منها رجع إليه وهذا يبين بأدنى تأمل *

﴿ فصل فى فسخ ظنون قيلت فى هذا الموضع ﴾

وربما ظن أن هذه الأجسام لا تستحيل فى كيفياتها بل الماء إنما يسخن لأن الحرارة النارية تخالطه من خارج أو لأنها تكون كامنة فيه فتظهر ـ أما الوجه الأول فيظهر بطلانه أن هذه الأشياء تسخن بالمحاكة والحركة ولا يكون هناك نار وردت من خارج تخالطه والانسان يغضب فتسخن جميع أعضائه من غير نار وردت عليه تخالطه * و إذا حك جسم جسما فليس يمكن أن يقال ان ناراً انفصلت من الحاك ودخلت فى المحكوك ولا بالعكس لأنه ليس ولا واحد منها يبرد بانفصالها فيسخن الآخر بنفوذها فيه لكنهما يسخنان ظاهراً وباطناً * وأما الكون فليس له معنى البتة لأن الجسم يوجد بارداً فى جميع أجزائه الباطنة والظاهرة ثم يسخن فى جميعها ولو كانت النار كامنة فى جزء منه ـ ثم ظهرت فى جزء آخر لكان الحر موجوداً فى ذلك الجزء ثم انتقل عنه وحلّ فى ذلك الجزء مثل البرد الذى كان موجوداً فى الجزء المنتقل إليه وليس كذلك ـ وكذلك الصلب

يلين والقين يصلب والعلة فيه هذه العلة أعنى الاستحالة لا الكون ولا المخالطة لوارد خارج : وربما ظن أن هذه الأجسام وإن كانت أسطقسات فإنها ليس من شأنها أن يستحيل بعضها إلى بعض والحق خلاف هذا، وقد يمكن أن يتبين ذلك بوجوه شتى إلاأن اعتبار المشاهدات أولى بمثل هذا الموضع وذلك أنا رأينا الماء العذب انعقد حجراً جامداً فى زمان غير محسوس وذلك الحجر جوهر أرضى لا محالة إنما يقصر به عن تمام الأرضية اجتماع ماء فيه وأدنى رطوبة ويمكن أن تزال فيعود كلساً وأن نترك الكلس حتى يعود رماداً ـ وقد يمكن بالحيل أن يحلل الجسم الصلب ماء ـ وأن تدام عليه الحيلة حتى يصير ماء زلالاً و إن كانت فيه كيفية مّا باقية فلا يبعد على الأيام أن تبطل تلك الكيفية وقد رأينا من حلل أجساماً صلبة بمياه حادة وبحيل أخرى وإذا كان الأمر على هذا فالمادة بين الماء والجوهر الأرضى مشتركة وليس ولا إحدى الصورتين لها ملازمة بل يصح انتقالها من صورة إلى صورة أخرى ثم الهواء قد شاهدناه وهو هواء صحو يغلظ دفعة فيستحيل أكثره أو كله ماء وبَرَداً وثلجاً ويسقط على ما تحته • ويصحى كرّة أخرى فى غاية ما يكون الهواء الصحو ـ ثم لا يلبث ساعة أن يغلظ دفعة أخرى ويستحيل لذلك فيحدث الغيم لا عن بخار البتة يصعد أو يرد من موضع بل عن ضباب ينزل ويتصل بوجه الأرض وهذا فى قلل الجبال الباردة ورأينا ذلك يثبت على الدور حتى يجتمع فى قليل مدة من الثلج والبرد أمر عظيم كله هواء قد استحال ماء والعين تشاهده وتراه لأنه يكون بحيث البصرُ يحيط بجملته إذ المكان الفاعل لذلك التبريد فى الهواء قليل العرضة وأنت قد تضع الجمد فى كوز صفر فتجد فى خارجه من الماء المجتمع على سطحه كالقطر شيئاً له قدر صالح ولا يمكن أن ينسب ذلك إلى الرشح لأنه ربما كان ذلك حيث لا يماسه الجمد وكان فوق مكانه • ثم لا تجد مثله إذا كان الماء حاراً والكوز مملوا ـ ثم قد يجتمع مثل ذلك داخل الكوز حيث لا يماسه الجمد وليس ذلك رشحا البتة وقد يدفن

القـدح فى جمد محفوراً حفرا مهنـدماً عليه ويشد رأسـه فيجتمع فيه ماء كثير؛ وان وضع فى الماء الحار الذى يغلى مدة وشد رأسه لم يجتمع فيه شىء * و إذا بطل أن يكون عـلى سـبيل الرشح فلا يخلو إما أن يكون على سـبيل أن ما يجاور القدح أو الـكوز وهو الهواء قد استحال ماء أو أن المياه المنبثة فى الهواء انجذبت إلى مشا كلها فى البرودة * وهـذا القسم الثانى محال * وذلك أنه ليس فى طبيعة الماء أن يتحرك الا على سبيل الاستقامة إلى السفل ـ ولو كان يجوز أن يتحرك كيف اتفق لـكانت القطرات إذا خلى عنها عند مستنقع ماء عظيم كثير بارد أو عند مجمع جمد كثير أن تميل اليه عن جهتها المستقلة ـ فاذا ليس عـلى سبيل الرشح ولا على سبيل الانجذاب * فيبقى أن يكون على سبيل استحالة الهواء ماء فتـكون إذاً المادة مشتركة فيستحيل الماء أيضاً عند التبخير هواء ثم الهواء قـد يستحيل عند التحريك الشديد محرقا وقد يعمل لذلك آلات حاقنة مع تحريك شديد عـلى صورة المنافخ فيكون ذلك الهواء بحيث يشتعل فى الخشب وغيره وليس النار الا هواء بهذه الصفة فلا يخلو هذا أيضاً إما أن يكون قـد استحال نارا أو تـكون النار قد انجذبت إلى حيث هناك حركة وهذا يبطل بمثل ما بطل به انجذاب المـاء ثم نحن نشاهد الخشب تمسه نار صغيرة فيشتعل به ثم ينفصل عنه على الاتصال نار بعـد نار فانه ليس شىء من نيران الاشتعال يثبت زماناً البتة بل ينفصل و ينطفئ و يتبعه آخر و بعد ذلك فان البـاقى يبقى جمرة تسرى النارية فى ظاهرها و باطنها ومن المستحيل أن يكون فى ذلك الخشب من النـار الـكامنة ماله ذاك القدر بل النار الباقية التى فى الجمرة وحدها لو كانت كامنة فى خشبتها لـكانت كثيرة فان من المعلوم أنها بعد الانتشار أضعافها عند الاجتماع والـكمون وكان يجب لا آلة أن يكون فى تـكمينها أكثر تسخيناً وأشـد إحراقا وكان قد يوجد فى الخشبة لا محالة أقل جزء مثل الجمرة * و إذ ليس للكمون وجه ولا أيضا لظان من لعله يظن ان ناراً كثيرة وردت من خارج * فبقى أن يكون

على سبيل الاستحالة • فيظهر إذاً ان من شأن هذه العناصر أن يكون بعضها من بعض و يفسد بعضها إلى بعض فانها ما دامت تتغير فى الكيفيات نفسها فهى مستحيلة • و إذا تغيرت فى صورتها فسد ما بطلت صورته وكان ماحدثت صورته وانها إذا كانت إنما تختص بهذه الصورة باستعداد عرض لها مخصص فقبلت من خارج تلك الصورة على ما وصفنا فى المبادى فاذا عرض لها الاستحالة فى الكيف واشتد ذلك حدث الاستعداد للصورة التى يناسبها ذلك الكيف وزال الاستعداد الاول فحدثت الصورة الاخرى و بطلت الاولى و إنما حدثت الصورة الاخرى لتخصيص الاستعداد بها عند الاشتداد فى الكيفية التى تناسبها لكن الصورة الأخرى تقع اليها الاستحالة دفعة والكيفية تقع اليها الاستحالة فى زمان فانه ليس يمكن أن يتبع اشتداد الكيفيات تغير الصورة التى هى غيرها الا أن تكون تلك الكيفية تجعل المادة أولى بتلك الصورة لمناسبتها لها ـ وذلك بأن تزيد فى استعدادها فتبطل الاولى وتحدث الصورة الاخرى إما بأن يفسد الاستعداد الأول ثم يتبع الاستعداد الاستكمال من عند الجواد الفائض على الكل الذى يلبس كل استعداد كامل يحصل فى طبيعة الاجسام كماله •

﴿ فصل ﴾ ومن فساد الظنون ظن من رأى أن النار تتحرك إلى فوق بالقسر والارض تتحرك إلى أسفل بالقسر وكيف والاعظم يتحرك أسرع خصوصا ظن من يظن من هؤلاء أن هذا القسر ضغط وأن النار يعلو الهواء والهواء يعلو الماء والماء يعلو الارض بسبب ضغط الكثيف للطيف من فوق وكيف والانذفاع من الضغط يكون خلاف جهة الضاغط لا نحوه و يكون انضغاط الاعظم ابطأ فبين من هذا غلط من ظن أن الاجسام كلها تهوى إلى أسفل ولكن الاكثف يضغط الألطف •

﴿ فصل فى التخلخل والتكاثف ﴾

وينبغى أن تعلم أن هذه الاجسام تقبل التكاثف والتخلخل بأن يصير جسم أصغر مما كان من غير وصل جزء عنه أو أكبر مما كان من غير وصل جزء به وذلك بين من القارورة تمص فتكب على الماء فيدخلها الماء * فاما أن يكون وقع الخلاء وهو محال وإما أن يكون الجسم الكائن فيها قد خلخله القسر الحامل اياه على تخلية المكان ثم كثفه برد الماء أو تكاثف بطبعه فرجع إلى حجمه الطبيعى عند زوال السبب المخلخل اياه خارجاً عن طبعه وهذه الازقاق والاوانى التى تنصدع عند غليان ما فيها أو تسخينه اما من طبعه وإما من نار توقد عليه لا يخلو إما أن يكون ذلك الانصداع لاجل حركة تعرض لما فيها مكانية قوية من تلقائه — أوالحركة تعرض لها من محرك دافع أو لحركة لهامن باب الكم بتخلخل وانبساط لا يسع مثله سطح الوعاء والقسم الأول محال لأن تلك الحركة إما أن تكون فيها إلى جهة واحدة أو إلى الجهات كلها * فان كانت إلى جهة واحدة فان نقل الاناء وحمله ربما كان أسهل من صدعه فيجب أن تنقل الاناء وتحمله فى أكثر الامر لا أن تصدعه وان كانت إلى جهات مختلفة فيلزم من ذلك أن تكون طبيعة متشابهة يعرض فيها أن تتحرك حركات بالطبع مختلفة وهذا محال وان كان انما يتحرك مثلا لدافع مثل مايظن أن النار تدخل الماء المغلى فيصير أكبر حجما فينصدع الاناء فلا يخلو إما أن يدخل ثقبا خالية وإما أن لا يدخل ثقباً خالية بل يحدث ثقباً ومنافذ فيه ومحال أن يدخل ثقباً خالية فان الخلاء ممتنع — وأيضاً إذا امتلأت الثقب الخالية لم يجب أن يزداد حجم الجسم كله بل وجب أن يكون على ماهو عليه * وأما القسم الثانى فلا يخلو إما أن يزيد فى الحجم مع مماسة سطح الجسم الذى فيه قبل النفوذ فى ثقب مستحدثة فيه أو بعد أن يثقب ويدخل وكلا القسمين باطل — أما مع المماسة فان نفس المماسة لاتوجب زيادة حجم الشىء * نعم ربما كان المماس يدفع ويضغط بقوته إلى جهة واحدة مخالفة لجهة حركته ومضطرة

اليها ـ ولا يجب من ذلك أن ينصدع ما يحتوي على المدفوع بل ينتقل على مابينا على أنه كثيراً ما يعرض ذلك لا بسبب نار واصلة من خارج بل لان المحوى يسخن من تلقاء نفسه * ومحال أن يقال إن الانصداع واقع بزيادة الحجم بسبب المخالطة من النافذ الثاقب * فنقول ان هذا القسم أيضاً محال لانه لايخلو اما أن تكون الزيادة فى الحجم آن الانصداع أو يكون الحجم قد زاد قبله وكلا القسمين محال ـ أما الاول فلأن كل آن يكون فيه نافذاً يمكن أن يفرض قبله آن آخر كان فيه نافذا لان النفوذ بمجاوزة السطوح بالحركة و يكون له مسافة ما وتلك المسافة منقسمة و فى بعضها قد كان نافذاً أيضاً فقد كان الحجم زائداً قبل ان صدع وهذا محال لوجهين أحدهما لان الاناء الذى ملأه شيء لا يسع فيه مالىء أكثر منه حتى يثقبه إلى أن يشقه والثانى لان الحجم إذا صار أكبر كان يشق لأنه أكبر فيجب أن يكون قد شق قبل أن شق ـ اللهم الا أن يقال إنه دخل شيء وخرج شيء مثله فيكون الحجم لم يزدد إلى وقت الشق * ثم ترجع المسألة من رأس فى القدر الذى إذا دخل فيه شيء لم يخرج مثله فقد بطل أن تكون الحركة الصادعة من جهة حركة انتقالية تعرض لما فى الاناء من تلقائه و بطل أن يكون لدفع يعرض من دافع * وليس يجوز أن تكون إلى جهة واحدة فينقل الاناء قبل أن يشقه فقد بقى أنه انما يعرض لانبساطه وأنه ينبسط فيشق بالدفع القوى والتمديد فيكون قد ازداد حجم جسم لا بمداخلة جسم آخر ـ إما وهو باق بعد على صورته فى كليته * و إما أن بعض أجزائه استحال إلى صورة أخرى تقتضى كما أكبر ـ و إما أن جميعه استحال إلى صورة تقتضى مقداراً أكبر *

﴿ فصل فى أن السماويات تفيض كيفيات غير ما للبسائط العنصرية ﴾

و ينبغى أن تعلم أن ههنا برودة وحرارة تفيض من القوى الفلكية خارجة عن العنصريات و إلافكيف يبرد الافيون أقوى مما يبرد الماء والأرض والجزء البارد فيه مغلوب بالتركيب مع الاضداد وكيف يفعل ضوء الشمس فى العيون

بالمشا ويفعل النبات بأدنى تسخين مالا تفعله النار بتسخين يكون فوقه أو مساويا له بل ههنا قوى تفيض من تلك الأجسام فى هذه الأجسام إذا تركبت فربما كانت مجانسة * وإن لم تكن هذه القوى موجودة فى تلك الاجرام أو أشياء أخرى غيرها تجرى فى افاضة ذلك مجراها *

﴿ فصل فى بيان آثار الحرارة والبرودة فى الأجسام ﴾

وينبغى أن تعلم أن الحرارة التى من قوى البسائط إذا صادفت مادة مختلطة من رطب ويابس حللت الرطب الذى فيها فازداد الجسم قبولا لحد الرطب حتى إذا أبانته عنه بالتبخير اجتمع فيه اليابس وصلب فيحصل عنها فى أول الأمرلين * فاذا لان ولاقى البارد ذلك الجسم كثفه فصار تكثيفه أشد مما كان أولا إذ اليابس فيه الآن أكثر مما كان * ثم إذا فنيت الرطوبة بأسرها بقى يابساً لا اجتماع له لان الاجتماع إنما كان بالنداوة وقد تبخرت وربما سخنت الحرارة من الشىء ظاهره فتبرّد باطنهُ بالتعاقب الجارى بين الطبائع المتضادة وليس معنى هذا التعاقب أن الحرارة والبرودة تنتقل وتتحرك من جزء إلى جزء ولا انها تشعر بضدها فتنهزم عنه — بل إذا استولى ضد على ظاهر الشىء غصبت القوة المسخنة التى فيه أو المبردة بعض المادة المطيفة به المنفعلة عنه فبقى المنفعل أقل مما كان وإذا قل المنفعل اشتد فيه الفعل وقوى وظهر * ثم إذا سلمت المادة له كلها انتشر التأثير فى الكل فضعف فاذا اتفق أن كان فى شىء واحد قوة مسخنة ومبردة فأيهما غلب على الظاهر قوى فعل ضده فى الباطن إلا أن يغلب فيغصب جميع المادة ظاهرها وباطنها — وقد يفعل الحقن ضد فعل التبخير مثل إن الحرارة إذا بخرت الجوهر المسخن فى الباطن ضعفت الحرارة الباطنة و ن البرودة إذا حقنت الجوهر المسخن فى الباطن قويت الحرارة الباطنة ولذلك توجد الأجواف فى الصيف أبرد والبرودة ربما خلخلت الشىء بالعرض فتقوى الحرارة فى باطن الجسم بالاحتقان ثم تستولى البرودة على المادة أخيراً * والبرودة تفعل فى جميع ما قلناه ضد

فعل الحرارة فيصلب المركب من يابس ورطب أولا فيمكن حينئذ أن يعرض ماقلنا من تقوّى الحرارة باطناً * ويمكن أن لايعرض فيزول التصليب البتة بل لا يزال يشتد — وهذه الكيفيات إذا اجتمعت فى المركب فعل بعضها فى بعض فحصل من المركب مزاج مخالف لكيفيات البسائط فتكون البسائط فيه لا على ماهى على حد البساطة المفردة عن التركيب بل تكون صورها الذاتية محفوظة غير فاسدة لأن فسادها إلى أضدادها دفعة وأضدادها أيضاً بسيطة وعناصر لا مركبات * وكيف لا تكون فيه ثابتة والشئ المركب إنما هو مركب عن أجزاء فيه مختلفة وإلا كان بسيطاً ولا يقبل الأشد والأضعف * وأما كيفياتها ولواحقها فتكون قد توسطت ونقصت عما كانت فيه من حد الصرافة والسَّوْرة للبساطة *

﴿ المقالة الخامسة فى المركبات الناقصة والمعادن ﴾

ان العناصر الأربعة عساها أن لا توجد كلياتُها صرفة خالصة بل يكون فيها لا محالة اختلاطٌ * ويشبه أن تكون النار أبسطها فى موضعها ثم الأرض — أما النار فان ما يخالطها فى حيزها يستحيل اليها لقوتها على الاحاطة — وأما الأرض فان نفوذ قوى ما يحيط بها فى كليتها بأسرها كالقليل بل عسى أن يكون باطنها القريب من المركز يقرب من البساطة ولكن ذلك دون بساطة النار لأن نفوذ القوى الفلكية المسخنة فى الأرض جائز — وذلك مما يُحدث فيها احالةً مّا ومع ذلك فان الأرض لا تقوى على احالة كل ما يخالطها من الجوهر القريب إلى الأرضية قوة النار على احالة مايخالطها ثم يشبه أن تكون العناصر طبقات (الطبقة السفلى) هى الأرض القريبة إلى البساطة (والطبقة الثانية) الطين (والطبقة الثالثة) بعضها ماء وبعضها طين جففته الشمس وهو البر * ثم يحيط بالبر والبحر الهواء البخارى إلا أنه ذو طبقتين إحداهما تعاقب كرة الأرض فتسخن من شعاع الشمس المسخن للأرض المسخنة لما يجاورها * وبعضه يبعد عنها فتستولى عليه

الطبيعة التى فى جوهر المائية وهو البرد ـ ولهذا تكون أعالى الجبال ومواضع انعقاد السحاب أبرد * ثم فوق هاتين الطبقتين طبقة الهواء الذى هو أقرب إلى البساطة ثم فوقه طبقة الهواء الدخانى وذلك أن الدخان أيبس وأسرع حركة وأشبه كيفية بالنار فهو يعلو البخار والهواء إن لم يبرد فى الوسط فينزل ريحاً فان لم يبرد علا وطفا فوق الهواء إلا أنه كما أظن أنه لا يكون محيطاً ولا كثيراً بل يسيراً منتشراً والاكثر يحترق شهبا كما سنذكره بعد ثم فوق هذا كله الطبقة النارية وجميع العناصر الأربعة بطبقاتها طوع الاجرام العالية الفلكية : والكائنات الفاسدات تتولد من تأثير تلك وطاعة هذه والفلك وإن لم يكن حارا ولا بارداً فانه قد ينبعث منه فى الأجسام السفلية حرارة وبرودة بقوى تفيض منه عليها ويشاهد هذا من إحراق شعاعها المنعكس عن المرايا فانه لوكان سبب الاحراق حرارة الشمس دون شعاعها لكان كلما هو أقرب إلى العلو أسخن * وقد يكون مطرح الشعاع إلى الشىء يحترق وما فوقه لا يحترق ـ بل يكون فى غاية البرد * فاذاً سبب الاسخان التفاف الشعاع الشمسى المسخن لما يلتف به فيسخن الهواء وربما بلغ من اسخانه أن يعد الهواء لقبول طبيعة النار ويخرجه عن الاستعداد للصورة الهوائية فاذا وقعت القوى الفلكية فى العناصر فحركتها وخلطتها حصل من اختلاطها موجودات شتى فمنها ان الفلك إذا هيج باسخانه الحرارة بخر من الأجسام المائية ودخن من الأجسام الأرضية وأثار شيئا بين البخار والدخان من الأجسام المائية والأرضية ولأن الأرض والماء يوجدان فى أكثر الأحوال متمازجين فليس يوجد بخار بسيط ولادخان بسيط إلا ندرة وشذوذاً وإنما يسمى التأثير باسم الاغلب والبخار أقل مسافة فى صعوده من الدخان لأن الماء إذا سخن كان حاراً رطباً والأجزاء الأرضية إذا سخنت ولطفت كانت حارة يابسة والحار الرطب أقرب الى طبيعة الهواء والحار اليابس أقرب إلى طبيعة النار واليبس كأنه يوجب زيادة فى الحركة إلى جهة فوق وإذا كان البخار حاراً رطباً لم يمكن أن يتجاوز

حيز الحار الرطب بل يقصر عنه فاذاً لا يتعدى صعودُه حيّز الهواء بل إذا وافى الطبقة الثانية من الهواء والبخار منقطَع تأثيرِ الشعاع بَرُدَ وكَثُفَ * وأما الدخان فانه يتعدى حيز الهواء حتى يوافى تخوم النار هذا إذا تأتى أن يتخلصا من جرمى الأرض والماء وأمّا إذا احتبسا فيهما حدثت أمور وكائنات أخرى غير التى تحدث عن المتخلصين منهما فالدخان إذا وافى حيز النار اشتعل و إذا اشتعل فربما سرى فيه الاشتعال فيرى ان كوكباً يقذف به وربما لم يشتعل بل احترق وثبت فيه الاحتراق فرئيت العلامات الهائلة الحمر والسود * وربما اشتعل وكان غليظاً ممتداً فيثبت فيه الاشتعال ووقف تحت كوكب ودارت به النار الدائرة بدوران الفلك وكان ذنباً له وربما كان عريضاً فرأى كأنه لحية للكوكب وربما حميت الأدخنة فى برد الهواء المتعاقب المذكور فانضغطت مشتعلةً — وأمّا البخار الصاعد فمنه مايلطف جداً ويرتفع جدا فيتراكم و يكثر مدده فى أقصى الهواء عند منقطَع الشعاع فيبرد فيكثف فيقطر فيكون المتكاثف منه سحابا والقاطر مطراً ومنه ما يقصر لثقله عن الارتفاع بل يبرد سريعاً وينزل كما لو يوافيه برد الليل سريعاً قبل أن يتراكم سحاباً وهذا هو الطل وربما جمد البخار المتراكم فى الأعالى أعنى السحاب فنزل وكان ثلجاً وربما جمد البخار الغير المتراكم فى الأعالى أعنى مادة الطل فنزل وكان صقيعاً وربما جمد البخار بعدما استحال قطرات فكان بَرَداً و إنما يكون جموده فى الشتاء وقد فارق السحاب و فى الربيع وهو داخل السحاب وذلك إذا سخن خارجُه فبطنت البرودة إلى داخله فتكاثف فى داخله واستحال ماء وأجمدَه شدة البرودة وربما تكاثف الهواء بنفسه لشدة البرد فاستحال سحاباً واستحال مطراً ثم ربما وقع على صقيل الظاهر من السحاب وأجزائها صور النيرات وأضواؤها كما يقع فى المرايا والجدران الصقيلة فيرى ذلك على أحوال مختلفة بحسب اختلاف بعدها من النير وقربها و بعدها من الرائى وقربها وصفائها وكدورتها واستوائها وتضرسها وكثرتها وقلتها فيرى هالة وقوساً وشموساً وشهباً : والهالة تحدث عن انعكاس

البصر عن الرش المطيف بالنير إلى النير حيث يكون الغمام المتوسط لايخفى النير ولان الزوايا تكون متساوية يكون الأجزاء المنعكس عنها الضوء متساوية البعد عن النّير فرؤى دائرة كأنها منطقة محورها الخط الواصل بين الناظر و بين النير ولأنها تؤدى الضوء إلى البصر ترى نيرة ولأن ما سواها لايفعل ذلك يرى غير نير فتتميّز دائرة مضيئة نيرة وخصوصاً وما فى داخلها ينفذ عنه البصر إلى النير ونوره الغالب على أجزاء الرش يجعله كأنه غير موجود وكأن الغيم هناك هواء شفاف ولان الناظر فى الهالة والغمام بينهما و زوايا العكس مطيفة بالنير فلذلك ترى دائرة - وأمّا القوس فان الغمام يكون فى خلاف جهة النير فتنعكس الزوايا عن الرش إلى النير لابين الناظر والنير بل الناظر أقرب إلى النير منه إلى المرآة فتقع الدائرة التى هى كالمنطقة أبعد من الناظر إلى النّير فان كانت الشمس على الأفق كان الخط المار بالناظر والنير على بسيط الأفق وهو المحور فيجب أن يكون سطح الأفق يقسم المنطقة بنصفين فيرى القوس نصف دائرة فان ارتفعت الشمس انخفض الخط المذكور فصار الظاهر من المنطقة الموهومة أقل من نصف دائرة - وأما تحصيل الألوان على الجهة الشافية فانه لم يستبن بعد والسحب ربما تفرقت وذابت فصارت ضباباً وربما اندفعت بعد التلطف إلى أسفل فصارت رياحا وربما هاجت الرياح لاندفاع بعضها من جانب إلى جهة « وربما هاجت لانبساط الهواء بالتخلخل عند جهة واندفاعه إلى أخرى » وأكثر ما يهيج لبرد الدخان المتصاعد المجتمع الكثير ونزوله فلذلك كان مبادى الرياح فوقانية وربما عطفها مقاومة الحركة الدورية التى تتبع الهواء العالى فانعطفت رياحاً والسموم ما كان من هذا محترقا وربما كان من جهة مادة الشهب إذا احترقت ونزل رمادها وربما كان لمرورها بالأراضى الحارة — وربما احتبست الأبخرة فى داخل الأرض فتميل إلى جهة فتبرد بها فتستحيل ماء فيستمدّ مدداً متدافعاً فلا تسعه الأرض فتشق فيصمد عيونا وربما لم تدعها السخونة تكثف فتصير ماء وكثرت

عن أن تتحلل وغلظت عن أن تنفذ فى مجارى مستحصفة وكانت مجاريها أشد استحصافا من مجارى أخرى فاجتمعت ولم يمكنها أن تثور خارجة فزلزلت الأرض وأولى بان يزلزل الدخان الريحى ّ وربما اشتدت الزلزلة فخسفت الأرض وربما حدث فى حركتها دوىّ كما يكون من تموج الهواء فى الدنان * وربما حدثت الزلزلة من تساقط عوالى وهدة فى باطن الأرض فيموج بها الهواء المحتقن فيزلزل الأرض وربما تبع الزلزلة نبوع عيون ـ وهذه الابخرة إذا نبعت عيوناً أمدت البحار بصب الأنهار إليها ثم ارتفع من البطائح والبحار والأنهار وبطون الجبال خاصة أبخرة أخرى ثم قطرت ثانياً إليها فقامت بدل ما يتحلل منها على الدور دائماً ـ وربما احتبست الأبخرة فى باطن الجبال فانعقدت وجمدت فحدث منها الجواهر المشفة التى لاتنطرق وأكثرها تكون مختلطة بالمائية وربما انعقد كذلك على ظاهر الأرض لطبيعة الموضع والأدخنة التى تحتبس داخل الأرض ربما اضطرها شدة حركتها وما تتكلفه من شقها الأرض أن تشتعل وتخرج ناراً * وربما احتبست فى باطن الجبال والكهوف فتولد منها الجواهر الغير القابلة للذوب والأدخنة أيضاً تحتقن فى البحار فتملح مياهها لأن الأشياء الأرضية ذات النهوة أى التى عملت فيها الحرارة وما بلغت فى الاحالة تكون مرة فاذا خالطت المائية ملحت وقد يتخذ من الرماد والكلس وغيرهما ملح بأن يطبخ فى الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحاً أو يترك فيصير ملحاً ـ وأما الجواهر البخارية الدخانية المركبة من مادتى الرطوبة واليبوسة فنها ما يتخلص من الأرض فيكون منها الرياح وإذا تصاعدت فتميز البخار من الدخان إنعقد البخار سحاباً فيبرد وتقلقل فيه الدخان طلبا للنفوذ إلى العلو فيحصل من تقلقله فيه ضرب من الرعد وهو صوت ريح عاصفة فى سحاب كثيف * وربما امتد ذلك التقلقل لكثرة وصول المواد ويكون أعالى السحاب أكثف لأن البرد هناك أشد أو تكون هناك ريح مقاومة تعوقها عن النفوذ فتندفع إلى أسفل * وقد أشعلته المحاكة والحركة ناراً فينشق

السحاب شعلة كجمر يطفى فيسمع من ذلك ضرب من الرعد و إذا كان قويا شديداً غليظ المادة كان صاعقة ــ و ربما وجد منفذاً فيه سهل الانشقاق فخرج بلا رعد ولا اشتعال فان كان المدد كثيراً والمادة كثيفة تولدت منه أنواع الرياح السحابية و ربما وقعت سحابة تحت التى تندفع منها الريح فتمنع الريح من النفوذ وتعكسها إلى وراء وتدفعها المواد المندفعة فتنقلب من بين السحابتين مستديرة وربما اشتمل دوره على قطعة من السحاب تحمله فى جهة حركتها فيرى كأن تنيناً يجتاز فى الجوّ : وربما اشتمل دوره على بخار مشتعل فيرى ناراً تدور * والزوابع العظام تكون من هذا وأكثرها نازلة : وقد تكون الزوابع أيضاً لالتقاء ريحين متقابلتين قويتين تلتقيان فتستديران — ومن هذه ما لا تتخلص بل تحتبس فى الأرض فيحدث عنها بحسب اختلاف المواضع والأزمان والمواد جملة من الجواهر القابلة للاذابة والطرق كالذهب والفضة و يكون قبل تصلّبه زيبقاً ونفطا وما جرى مجراهما وانطراقها بكثرة رطوبتها وعصيانها على الجمود التام وذلك لها لاستحالة بعض رطوبتها دهنا * فهذه حكاية كون ما يتكون بتصعيد القوى الفلكية المسخنة للأجسام القابلة للتحليل *

المقالة السادسة فى النفس

وقد يتكون من هذه العناصر أكوان أيضاً بسبب القوى الفلكية إذا امتزجت العناصر امتزاجا أكثر اعتدالا أى أقرب إلى الاعتدال من هذه المذكورة وأولها النبات * فنه ما يكون مبزرا يفرز جسما حاملا للقوة المولدة * ومنه كأن من تلقاء نفسه من غير بزر ولان النبات يغتذى بذاته فله قوة غاذية ولان النبات ينمى بذاته فله قوة منمية ولأن من النبات ما يولد المثل و يتولد عن المثل بذاته فله قوة مولدة والقوة المولدة غير الغاذية * فان الفج من الثمار له القوة الغاذية دون المولدة * وكذلك القوة المنمية دون المولدة والغاذية غير المنمية * ألا ترى الهرم من الحيوان فان له الغاذية وليس له المنمية والغاذية تفعل الغذاء

وتورده بدل ما يتحلل والمنمية تزيد فى جوهر الاعضاء الاصلية طولا وعرضا وعمقا لا كيف اتفق بل على جهة تبلغ إلى غاية النشو : والمولدة تعطى المادة صورة الشيء وتبين منه جزأ وتحله قوة من سنخه إذا وجدت المادة — والموضع المتهيئ لقبول فعله فعل مثله * ومعلوم مما سلف ان جميع الافعال النباتية والحيوانية والانسانية تكون من قوى زائدة على الجسمية بل وعلى طبيعة المزاج ويلى النبات الحيوان * وإنما يحدث عن تركيب فى العناصر مزاجه أقرب إلى الاعتدال جدا من الاولين يستعد مزاجه لقبول النفس الحيوانية بعد أن يستوفى درجة النفس النباتية وكلما أمعن فى الاعتدال ازداد قبولا لقوة نفسانية أخرى ألطف من الاولى * والنفس كجنس واحد ينقسم بضرب من القسمة إلى ثلاثة أقسام (أحدها) النباتية وهى (كمال أول لجسم طبيعى آلى) من جهة ما يتولد ويربو ويغتذى * والغذاء جسم من شأنه أن يتشبه بطبيعة الجسم الذى قيل إنه غذاؤه ويزيد فيه بمقدار ما يتحلل أو أكثر أو أقل (والثانى) النفس الحيوانية وهى كمال أول الجسم طبيعى آلىّ من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة (والثالث) النفس الانسانية وهى كمال أول لجسم طبيعى آلى من جهة ما يفعل الافعال الكائنة بالاختيار الفكرى والاستنباط بالرأى * ومن جهة ما يدرك الامور الكلية * وللنفس النباتية قوى ثلاث * القوة الغاذية وهى القوة التى تحيل جسما آخر إلى مشاكلة الجسم الذى هى فيه فتلصقه به بدل ما يتحلل عنه * والقوة المنمية وهى قوة تزيد فى الجسم الذى هى فيه بالجسم المتشبه فى أقطاره طولا وعرضا وعمقا متناسبة للقدر الواجب لتبلغ به كماله فى النشو * والقوة المولدة وهى القوة التى تأخذ من الجسم الذى هى فيه جزأ هو شبيه له بالقوة فتفعل فيه باستمداد أجسام أخرى تتشبه به من التخليق والتمزيج مايصير شبيها به بالفعل *

﴿ فصل فى النفس الحيوانية ﴾

وللنفس الحيوانية بالقسمة الاولى قوتان محركة ومدركة * والمحركة على

قسمين إما محركة بأنها باعثة ـ و إما محركة بأنها فاعلة * والمحركة على أنها باعثة هي القوة النزوعية والشوقية وهي القوة التي إذا ارتسم في التخيل الذي سنذكره بعد صورة مطلوبة أو مهروب عنها حملت القوة التي نذكرها على التحريك ولها شعبتان شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تبعث على تحريك يقرب به من الاشياء المتخيلة ضرورية أو نافعة طلبا للذة * وشعبة تسمى قوة غضبية وهي قوة تبعث على تحريك يدفع به الشيء المتخيل ضارا أو مفسدا طلبا للغلبة * وأما القوة المحركة على أنها فاعلة فهي قوة تنبعث في الاعصاب والعضلات من شأنها أن تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات إلى جهة المبدأ أو ترخيها أو تمددها طولا فتصير الاوتار والرباطات إلى خلاف جهة المبدأ * وأما القوة المدركة فتنقسم قسمين فان منها قوة تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل * والمدركة من خارج هو الحواس الخمسة أو الثمانية (فمنها البصر) وهي قوة مرتبة في العصبة المجوفة تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من اشباح الاجسام ذوات اللون المتأدية في الاجسام الشفافة بالفعل إلى سطوح الاجسام الصقيلة (ومنها السمع) وهي قوة مرتبة في العصب المفروق في سطح الصماخ تدرك صورة ما يتأدى اليه بتموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم له انضغاطا بعنف يحدث منه تموج فاعل للصوت يتأدى إلى الهواء المحصور الراكد في تجويف الصماخ و يموجه بشكل نفسه و يماس أمواجه بتلك الحركة تلك العصبة فيسمع (ومنها الشم) وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك ما يؤدي اليه الهواء المستنشق من الرائحة المخالطة لبخار الريح أو المنطبع فيه بالاستحالة من جرم ذي رائحة (ومنها الذوق) وهي قوة مرتبة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم المتحللة من الاجرام المماسة له المخالطة للرطوبة العابية التي فيه فتستحيل اليه (ومنها اللمس) وهي قوة منبثة في جلد البدن كله ولحمه فاشية فيه والاعصاب تدرك ما تماسه و يؤثر فيها بالمضادة و يغيره في المزاج أو الهيئة و يشبه

أن تكون هذه القوة لا نوعا واحدا بل جنسا لأربع قوى منبثة معا فى الجلد كله (الواحدة) حاكة فى التضاد الذى بين الحار والبارد (والثانية) حاكة فى التضاد الذى بين اليابس والرطب (والثالثة) حاكة فى التضاد الذى بين الصلب واللين (والرابعة) حاكة فى التضاد بين الخشن والأملس الا ان اجتماعها معاً فى آلة واحدة يوهم تأحدها فى الذات : والمحسوسات كلها تتأدى صورها إلى آلات الحس وتنطبع فيها فتدركها القوة الحاسة وهذا فى اللمس والذوق والشم والسمع كالظاهر وأما البصر فقد ظن به خلاف هذا فان قوما ظنوا أن البصر قد يخرج منه شىء فيلاق المبصر ويأخذ صورته من خارج ويكون ذلك أبصاراً وفى أكثر الأمر يسمون ذلك الخارج شعاعاً * وأما المحققون فيقولون ان البصر إذا كان بينه وبين المبصر شفاف بالفعل وهو جسم لالون له متوسط بينه وبين البصر تأدى شبح ذلك الجسم ذى اللون الواقع عليه الضوء إلى الحدقة فادركه البصر. وهذا التأدى شبيه بتأدى الألوان بتوسط الضوء إذا انعكس الضوء من شىء ذى لون فصبغ بلونه جسما آخر وان كان بينهما فرق بل هو اشبه بما يتخيل فى المرآة ومما يدل على بطلان الرأى الاول ان ذلك الخارج إما أن يكون جسما أولا يكون جسما فان لم يكن جسما فالحكم بالحركة والانتقال عليه باطل الا على المجاز بأن يكون فى البصر قوة تحيل ما يلاقيه من الهواء وغيره إلى كيفية ما فيقال ان تلك الكيفية خرجت من البصر ومحال أن يكون جسما وذلك لانه إما أن يخرج واتصاله ثابت فيلاقى كرة الثوابت فيكون قد خرج من البصر فى صغره جسم مخروط وعظمه هذا العظم ويكون مع ذلك قد ضغط الهواء ودفعه والأفلاك كلها ودفعها أو نفذ فى خلاء وكلا الوجهين ظاهر البطلان أو يكون قد انفصل وتشظى وتفرق فيجب من ذلك أن يكون الحيوان يحس بشىء منفصل عنه متشظى متفرق وأن يحس بالمواضع التى يقع عليها ذلك الشعاع دون مالا يقع فيحس من الجسم بتفاريق قطعية ويفوته الغالب منه * وإما أن يكون هذا الجسم يتصل

و يتحد بالهواء والفلك حتى تصير الجملة كعضو واحد للحيوان فتكون جملة ذلك حساساً وهذه الاحالة أيضاً عجيبة ويجب إذا تزاحمت الأبصار أن تكون هذه الاحالة أقوى فيكون الواحد إذا اجتمع مع الجماعة أشد ابصاراً منه إذا كان وحده فان الكثير أشد احالة من المنفرد بذاته ‫•‬ ثم هذا الجسم الخارج لا محالة إمّا أن يكون بسيطاً و إمّا أن يكون مركباً وعلى مزاج خاص وحركته لاتخلو إمّا أن تكون بالارادة أو تكون بالطبيعة ‫•‬ ونحن نعلم أن ذلك ليس بحركة إرادية إختيارية و إن كان فتح الأجفان وغلقها إراديتين فبقى أن يكون طبيعياً والطبيعى البسيط يكون إلى جهة لا إلى جهات شتى والمركب يتحرك بحسب الغالب إلى جهة واحدة لا إلى جهات شتى وليس كذلك حال هذه الحركة عندهم ‫•‬ ثم إن كان المحسوس يرى من جهة القاعدة المماسة من المخروط لامن جهة الزاوية فيجب أن يكون المحسوس البعيد يحس شكله وعظمه كما يحس لونه إذا كان الحاس يلاقيه و يشتمل عليه ـ وأمّا إذا أحسّ من جهة الزاوية أعنى الفصل المشترك بين الجليدية و بين المخروط المتوهم كان كلما كان الشئ أبعد كانت أصغر وكان الفصل المشترك أصغر ‫•‬ وكان الشبح المنطبع فيه أصغر فيرى أصغر و ربما كانت الزوايا بحيث تفوت الحس فلا يرى ـ وأمّا القسم الثانى فهو أن يكون الخارج لا جسما بل عارضاً أو كيفية فيجب أن يكون كلما كان الناس أكثر أن تكون هذه الاحالة والاستحالة أقوى و يعرض المحال[1] التى ذكرنا ثم يكون الهواء حينئذ امّامؤديا وإمّا حساساً بنفسه فان كان مؤديا غير حساس فالاحساس كما نقوله هو عند الحدقة لا من خارج و إن كان الحساس هو الهواء عرض المحال التى ذكرنا أيضاً ووجب إذا كان ريح أو اضطراب فى الهواء أن تضطرب الأبصار بتجدد الاستحالة و تجدد الحاس شيئا بعد شئ ـ كما إذا عدا الانسان فى هواء ساكن

(١) قوله ويعرض المحال الخ وهوقوله فيما سبق فيكون الواحد اذا اجتمع مع الجماعة أشد أبصارا الخ ‫•‬

فانه حينئذ تضطرب عليه الأبصار للأشياء الدقيقة فاذاً ليس الأبصار بخروج شيء منا إلى المحسوس فهو إذاً بورود شيء من المحسوس علينا وإذ ليس ذلك جسمه فهو إذاً شبحه * ولولا أن الحق هذا الرأي لكان خلقة العين على طبقاتها ورطوباتها وشكل كل واحدة منها وهيئته معطلة *

{ فصل فى الحواس الباطنة }

وأما القوى المدركة من باطن فبعضها قوى تدرك صور المحسوسات وبعضها قوى تدرك معانى المحسوسات . ومن المدركات ما يدرك ويفعل معاً ومنها ما يدرك ولا يفعل ومنها ما يدرك إدراكا أولياً ومنها ما يدرك ادراكا ثانياً * والفرق بين ادراك الصورة وادراك المعنى أن الصورة هو الشيء الذى تدركه النفس الباطنة والحس الظاهر معاً لكن الحس الظاهر يدركه أولا ويؤديه إلى النفس مثل ادراك الشاة لصورة الذئب أعنى شكله وهيئته ولونه فان نفس الشاة الباطنة تدركها ويدركها أولا حسها الظاهر * وأما المعنى فهو الشيء الذى تدركه النفس من المحسوس من غير أن يدركه الحس الظاهر أولا مثل ادراك الشاة معنى المضاد فى الذئب وهو المعنى الموجب لخوفها إياه وهربها عنه من غير أن يكون الحس يدرك ذلك البتة فالذى يدرك من الذئب أولا بالحس ثم القوى الباطنة هو الصورة والذى تدركه القوى الباطنة دون الحس فهو المعنى * والفرق بين الادراك مع الفعل والادراك لا مع الفعل أن من شأن أفعال بعض القوى الباطنة أن تركب بعض الصورة والمعانى المدركة مع بعض وتفصله عن بعض فيكون لها ادراك وفعل أيضاً فيما أدركت * وأما الادراك لا مع الفعل فان يكون الصورة أو المعنى يرتسم فى الشيء فقط من غير أن يفعل فيه تصرفاً البتة * والفرق بين الادراك الأول والادراك الثانى — أن الادراك الأول هو أن يكون حصول الصورة على نحو ما من الحصول قد وقع للشيء من نفسه والادراك الثانى هو أن يكون حصولها له من جهة شيء آخر أداها إليه فن القوى المدركة الباطنة الحيوانية

قوة فنطاسيا (١) أى الحس المشترك وهى قوة مرتبة فى أول التجويف المقدم من الدماغ تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة فى الحواس الخمس متأدية إليه منها ثم الخيال والمصورة وهى قوة مرتبة أيضاً فى آخر التجويف المقدم من الدماغ يحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمس وتبقى فيه بعد غيبة المحسوسات * واعلم أن القوة التى بها القبول غير القوة التى بها الحفظ فاعتبر ذلك فى الماء فان له قوة قبول النقش وليس له قوة حفظه ثم القوة التى تسمى متخيلة بالقياس إلى النفس الحيوانية ومفكرة بالقياس إلى النفس الانسانية وهى قوة مرتبة فى التجويف الأوسط من الدماغ عند الدودة من شأنها أن تركب بعض ما فى الخيال مع بعض وتفصل بعضه عن بعض بحسب الاختيار ثم القوة الوهمية وهى قوة مرتّبة فى نهاية التجويف الأوسط من الدماغ تدرك للمعانى الغير المحسوسة الموجودة فى المحسوسات الجزئية كالقوة الحاكمة بأن الذئب مهروب منه وان الولد معطوف عليه ثم القوة الحافظة الذاكرة وهى قوة مرتّبة فى التجويف المؤخر من الدماغ تحفظ ما تدركه القوّة الوهمية من المعانى الغير المحسوسة الموجودة فى المحسوسات الجزئية ونسبة القوة الحافظة إلى القوة الوهمية كنسبة القوة التى تسمّى خيالا إلى الحس ونسبة تلك القوة إلى المعانى كنسبة هذه القوة إلى الصور المحسوسة ـ فهذه هى قوى النفس الحيوانية ومن الحيوان ما يكون له الحواس الخمس كلها ومنه ماله بعضها دون بعض ـ أما الذوق واللمس فضرورى أن يخلق فى كل حيوان ولكن من الحيوان ما لا يشم ومنه مالا يسمع ومنه مالا يبصر

﴿ فصل فى النفس الناطقة ﴾

وأما النفس الناطقة الانسانية فتنقسم قواها أيضاً إلى قوة عاملة وقوة عالمة وكل واحدة من القوتين تسمى عقلا باشتراك الاسم فالعاملة قوة هى مبدأ محرك لبدن الانسان إلى الأفاعيل الجزئية الخاصة بالروية على مقتضى آراء تخصها

(١) قوله فنطاسيا فى أ كذا الكتب بالموحدة فى الاولى*

اصلاحية ولها اعتبار بالقياس إلى القوة الحيوانية النزوعية واعتبار بالقياس إلى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة واعتبار بالقياس إلى نفسها • وقياسها إلى القوة الحيوانية النزوعية أن تحدث فيها هيئات تخص الانسان تتهيأ بها لسرعة فعل وانفعال مثل الخجل والحياء والضحك والبكاء وما أشبه ذلك • وقياسها إلى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة هو أن تستعملها فى استنباط التدابير فى الأمور الكائنة والفاسدة واستنباط الصناعات الانسانية • وقياسها إلى نفسها أن فيما بينها و بين العقل النظرى تتولد الآراء الذائعة المشهورة مثل ان الكذب قبيح والظلم قبيح وما أشبه ذلك من المقدمات المبينة الانفصال عن العقلية المحضة فى كتب المنطق — وهذه القوة هى التى يجب أن تتسلط على سائر قوى البدن على حسب ما توجبه أحكام القوة الأخرى التى نذكرها حتى لا تنفعل عنها البتة بل تنفعل هى عنها وتكون مقموعة دونها لئلا يحدث فيها عن البدن هيئات انقيادية مستفادة من الأمور الطبيعية وهى التى تسمى أخلاقا رذيلية بل أن تكون غير منفعلة البتة وغير منقادة بل متسلطة فيكون لها أخلاق فضيلية • وقد يجوز أن تنسب الأخلاق إلى القوى البدنية أيضاً ولكن إن كانت هى الغالبة تكون لها هيئة فعلية ولهذه هيئة انفعالية فيكون شىء واحد يحدث منه خلق فى هذا وخلق فى ذلك • و إن كانت هى المغلوبة يكون لها هيئة انفعالية ولهذه هيئة فعلية غير غريبة أو يكون الخلق واحدا وله نسبتان • و إنما كانت الأخلاق عند التحقيق لهذه القوة لأن النفس الانسانية كما يظهر من بعد جوهر واحد وله نسبة وقياس إلى جنبتين جنبة هى تحته وجنبة هى فوقه وله بحسب كل جنبة قوة بها تنتظم العلاقة بينه و بين تلك الجنبة فهذه القوة العاملة هى القوة التى لها بالقياس إلى الجنبة التى دونها وهو البدن وسياسته • وأما القوة النظرية فهى القوة التى له بالقياس إلى الجنبة التى فوقه لينفعل و يستفيد منه و يقبل عنه • وكأن للنفس منا وجهين وجه إلى البدن و يجب أن يكون هذا الوجه غير قابل البتة أثراً من جنس

مقتضى طبيعة البدن ووجه إلى المبادىء العالية ويجب أن يكون هذا الوجه دائم القبول عما هناك والتأثير منه هذا *

(فصل فى القوة النظرية ومراتبها)

وأما القوة النظرية فهى قوة من شأنها أن تنطبع بالصور الكلية المجردة عن المادة فإن كانت مجردة بذاتها فذاك وإن لم تكن فإنها تصيرها مجردة بتجريدها إياها حتى لا يبقى فيها من علائق المادة شئ وسنوضح هذا بعد * وهذه القوة النظرية لها إلى هذه الصور نسب وذلك لان الشئ الذى من شأنه أن يقبل شيئاً قد يكون بالقوة قابلا له، وقد يكون بالفعل * والقوة تقال على ثلاثة معان بالتقديم والتأخير فيقال قوة للاستعداد المطلق الذى لا يكون خرج منه إلى الفعل شئ ولا أيضاً حصل مابه يخرج ـ وهذه كقوة الطفل على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد إذا كان لم يحصل للشئ إلا ما يمكنه به أن يتوصل إلى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبى الذى ترعرع وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد إذا تم بالآلة وحدث مع الآلة أيضاً كمال الاستعداد بأن يكون له أن يفعل متى شاء بلا حاجة إلى الاكتساب بل يكفيه أن يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل للصناعة إذا كان لا يكتب! والقوة الأولى تسمى قوة مطلقة وهيولانية، والقوة الثانية تسمى قوة ممكنة، والقوة الثالثة تسمى ملكة وربما سميت الثانية ملكة والثالثة كمال قوة. فالقوة النظرية إذاً تارة تكون نسبتها إلى الصورة المجردة التى ذكرناها نسبة ما بالقوة المطلقة حتى تكون هذه القوة للنفس التى لم تقبل بعد شيئا من الكمال الذى بحسبها. وحينئذ تسمى عقلا هيولانيا. وهذه القوة التى تسمى عقلا هيولانيا موجودة لكل شخص من النوع. وإنما سميت هيولانية تشبيها بالهيولى الأولى التى ليست هى بذاتها ذات صورة من الصور وهى موضوعة لكل صورة : وتارة نسبة ما بالقوة الممكنة. وهى أن تكون القوة الهيولانية قد حصل فيها من الكمالات

المعقولات الأولى التى يتوصل منها و بها إلى المعقولات الثانية . وأعنى بالمعقولات الأولى المقدمات التى يقع بها التصديق لا باكتساب ولا بأن يشعر المصدق بها أنه كان يجوز له أن يخلو عن التصديق بها وقتا البتة مثل إعتقادنا بأن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية فادام إنما يحصل فيه من العقل هذا القدر بعد فانه يسمى عقلا بالملكة . ويجوز أن يسمى هذا عقلا بالفعل بالقياس إلى الأولى لأن تلك ليس لها أن تعقل شيئاً بالفعل . وأما هذه فانها تعقل إذا أخذت تقيس بالفعل . وتارة تكون له نسبة ما بالقوة الكمالية . وهذا أن يكون حصل فيها أيضا الصورة المعقولة الاولية إلا أنه ليس يطالعها و يرجع إليها بالفعل بل كأنها عنده مخزونة فمتى شاء طالع تلك الصورة بالفعل فعقلها وعقل أنه عقلها و يسمى عقلا بالفعل لانه عقل و يعقل متى شاء بلا تكلف وا كتساب . و إن كان يجوز أن تسمى عقلا بالقوة بالقياس إلى ما بعده . وتارة تكون لها نسبة ما بالفعل المطلق وهو أن تكون الصورة المعقولة حاضرة فيه وهو يطالعها و يعقلها بالفعل و يعقل أنه يعقلها بالفعل فيكون حينئذ عقلا مستفادا لانه سيتضح لنا أن العقل بالقوة إنما يخرج إلى الفعل بسبب عقل هو دائما بالفعل . وأنه إذا اتصل به العقل بالقوة نوعا من الاتصال انطبع منه بالفعل فيه نوع من الصور تكون مستفادة من خارج — فهذه أيضاً مراتب القوى التى تسمى عقولا نظرية وعند العقل المستفاد يتم الجنس الحيوانى والنوع الانسانى منه وهناك تكون القوة الانسانية تشبهت بالمبادى الأولية للوجود كله *

﴿ فصل فى طرق اكتساب النفس الناطقة للعلوم ﴾

واعلم أن التعلم سواء حصل من غير المتعلم أو حصل من نفس المتعلم متفاوت فان من المتعلمين من يكون أقرب إلى التصور لأن استعداده الذى قبل الاستعداد الذى ذكرناه أقوى فان كان ذلك الانسان مستعدا للاستكمال فيما بينه و بين نفسه سمى هذا الاستعداد القوى حدساً — وهذا الاستعداد قد يشتد فى بعض الناس

حتى لا يحتاج فى أن يتصل بالعقل الفعال إلى كبير شئ و إلى تخريج وتعليم بل يكون شديد الاستعداد لذلك كأن الاستعداد الثانى حاصل له . بل كأنه يعرف كل شئ من نفسه ـ وهذه الدرجة أعلى درجات هذا الاستعداد . و يجب أن تسمى هذه الحال من العقل الهيولانى عقلا قدسيا وهو من جلس العقل بالملكة إلا أنه رفيع جدا ليس مما يشترك فيه الناس كلهم ولا يبعد أن تفيض هذه الافعال المنسوبة إلى الروح القدسى لقوتها واستعلائها فيضانا على المتخيلة أيضا فتحاكيها المتخيلة أيضاً بأمثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذى سلفت الاشارة إليه . ومما يحقق هذا أن من المعلوم الظاهر أن الامور المعقولة التى يتوصل إلى اكتسابها إنما تكتسب بحصول الحد الاوسط فى القياس ـ وهذا الحد الاوسط قد يحصل ضربين من الحصول فتارة يحصل بالحدس والحدس فعل للذهن يستنبط به بذاته الحد الاوسط * والذكاء قوة الحدس وتارة يحصل بالتعليم ومبادى التعليم الحدس فان الأشياء تنتهى لا محالة إلى حدوس إستنبطها أرباب تلك الحدوس ثم أدوها إلى المتعلمين ـ فجائز أن يقع للانسان بنفسه الحدس وأن ينعقد فى ذهنه القياس بلا معلم وهذا مما يتفاوت بالكم والكيف * أما فى الكم فلأن بعض الناس يكون أكثر عدد حدس للحدود الوسطى * وأما فى الكيف فلأن بعض الناس أسرع زمان حدس ـ ولان هذا التفاوت ليس منحصراً فى حد بل يقبل الزيادة والنقصان دائما وينتهى فى طرف النقصان إلى من لا حدس له البتة فيجب أن ينتهى أيضاً فى طرف الزيادة إلى من له حدس فى كل المطلوبات أو أكثرها أو إلى من له حدس فى أسرع وقت وأقصره فيمكن أن يكون شخص من الناس مؤيد النفس بشدة الصفاء وشدة الاتصال بالمبادى العقلية إلى أن يشتعل حدساً أعنى قبولا لالهام العقل الفعال فى كل شئ فترتسم فيه الصور التى فى العقل الفعال من كل شئ إما دفعة و إما قريباً من دفعة إرتساماً لا تقليدياً بل بترتيب يشتمل على الحدود الوسطى فان التقليديات فى الامور التى إنما تعرف

بأسبابها ليست بيقينية عقلية ـ وهذا ضرب من النبوة بل أعلى قوى النبوة والأولى أن تسمى هذه القوة قوة قدسية ◉ وهي أعلى مراتب القوى الانسانية ◉

﴿ فصل في ترتيب القوى من حيث الرئاسة والخدمة ﴾

فاعتبر الآن وانظر إلى هذه القوى كيف يرأس بعضها بعضاً وكيف يخدم بعضها بعضا فانك تجد العقل المستفاد بل العقل القدسي رئيساً يخدمه الكل وهو الغاية القصوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة ◉ والعقل الهيولانى بما فيه من الاستعداد يخدم العقل بالملكة ◉ ثم العقل العملى يخدم جميع هذه لان العلاقة البدنية كما سيتضح لاجل تكميل العقل النظرى وتزكيته والعقل العملى هو مدبر تلك العلاقة ◉ ثم العقل العملى يخدمه الوهم ◉ والوهم يخدمه قوتان قوة قبله وقوة بعده فالقوة التى بعده هى القوة التى تحفظ ما أداه والقوة التى قبله هى جميع القوى الحيوانية ثم المتخيلة تخدمها قوتان مختلفتا المأخذ ◉ فالقوة النزوعية تخدمها بالأئتمار لانها تبعثها على التحريك ◉ والقوة الخيالية تخدمها بقبول التركيب والتفصيل فى صورها ثم إن هذين رئيسان لطائفتين ـ أما القوة الخيالية فيخدمها فنطاسيا وفنطاسيا تخدمها الحواس الخمس ـ وأما القوة النزوعية فيخدمها الشهوة والغضب ◉ والشهوة والغضب تخدمهما القوة المحركة المنبثة فى العضل وإلى ههنا تنتهى القوى الحيوانية ـ ثم القوى الحيوانية بالجملة تخدمها النباتية وأولها وأرأسها المولدة ◉ ثم النامية تخدم المولدة ـ ثم الغاذية تخدمهما جميعا ـ ثم القوى الطبيعية الأربع تخدم هذه فالهاضمة تخدمها من جهة والماسكة من جهة والجاذبة من جهة والدافعة من جهة وتخدم جميعها الكيفيات الاربع لكن الحرارة تخدمها البرودة ويخدم كليهما اليبوسة والرطوبة ◉ وههنا آخر درجات القوى ◉

﴿ فصل فى الفرق بين إدراك الحاس و إدراك التخيل و إدراك الوهم و إدراك العقل ﴾

ويشبه أن يكون كل إدراك إنما هو اخذ صورة المدرك فان كان المادى فهو أخذ صورة مجردة عن المادة فقط تجريداً ما لأن أصناف التجريد مختلفة ومراتبها

متفاوتة فان الصورة المادية تعرض لها بسبب المادة أحوال وأمور ليست هي لها بذاتها من جهة ماهي تلك الصورة فتارة يكون النزع نزعا للعلائق كلها أو بعضها، وتارة يكون النزع نزعا كاملا بأن تجرد عن المادة وعن اللواحق التي لها من جهة المادة مثاله أن الصورة الانسانية والماهية الانسانية طبيعة لامحالة يشترك فيها أشخاص النوع كلهم بالسوية وهي بحدها شيء واحد وقد عرض لها أن وجدت في هذا الشخص وذلك الشخص فتكثرت وليس لها ذلك من جهة طبيعتها الانسانية ولو كانت طبيعة الانسانية يجب فيها التكثر لما كان يوجد إنسان محمولا على واحد بالعدد ولو كانت الانسانية موجودة لزيد لاجل انها إنسانيته لما كانت لعمرو فاذاً إحدى العوارض التي تعرض للصورة الانسانية من جهة المادة هو التكثر والانقسام ويعرض لها أيضاً غير هذه العوارض وهي أنها إذا كانت في مادة ما حصلت بقدر من الكم والكيف والأين والوضع وجميع هذه أمور غريبة عن طباعها وذلك لانه لو كان لاجل الانسانية كونها على هذا الحد أو حد آخر من الكم والكيف والاين والوضع لكان يجب أن يكون كل إنسان مشاركا للآخر في تلك المعاني ولوكان لأجل الانسانية كونها على حد آخر وجهة أخرى من الكم والكيف والاين والوضع لكان كل واحد من الناس يجب أن يشترك فيها فاذاً الصورة الانسانية بذاتها غير مستوجبة أن يلحقها شيء من هذه اللواحق. فهذه اللواحق عارضة لها من جهة المادة ضرورة لان المادة التي تقارنها تكون قد لحقتها هذه اللواحق فالحس يأخذ الصورة عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة وإذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الأخذ وذلك لأنه لاينزع الصورة عن المادة مجردة من جميع لواحقها ولا يمكنه أن يستثبت تلك الصورة وإن غابت المادة فيكون كانه لم ينزع الصورة عن المادة نزعا محكماً بل يحتاج إلى وجود المادة أيضاً في أن تكون تلك الصورة موجودة له. وأما الخيال فانه يبرىء الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة أشد وذلك بأخذها عن المادة بحيث لايحتاج

فى وجودها فيه إلى وجود مادة لان المادة و إن غابت أو بطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود فى الخيال إلا أنها لاتكون مجردة عن اللواحق المادية فالحس لم يجردها عن المادة تجريداً تاماً ولا جردها عن لواحق المادة ـ وأما الخيال فانه قد جردها عن المادة تجريداً تاماً ولكنه لم يجردها البتة عن لواحق المادة لأن الصورة فى الخيال هى على حسب الصور المحسوسة وعلى تقدير ما وتكييف ما و وضع ما .

وليس يمكن فى الخيال البتة أن يتخيل صورة هى بحال يمكن أن يشترك فيه جميع أشخاص ذلك النوع فان الانسان المتخيل يكون كواحد من الناس و يجوز أن يكون اناس موجودين ومتخيلين ليسوا على نحو ما تخيل الخيال ذلك الانسان .

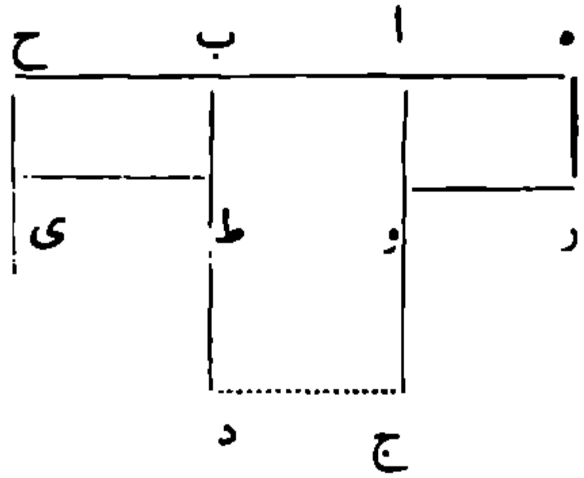
وأما الوهم فانه قد تعدى قليلاً عن هذه المرتبة فى التجريد لأنه ينال المعانى التى ليست هى فى ذواتها مادية . وان عرض لها أن تكون فى مادة وذلك لأن الشكل واللون والوضع وما أشبه ذلك أمور لا يمكن أن تكون إلا لمواد جسمانية • وأما الخير والشر والموافق والمخالف وما أشبه ذلك فهى أمور فى أنفسها غير مادية وقد يعرض لها أن تكون فى مادة والدليل على أن هذه الامور غير مادية أن هذه الأمور لو كانت بالذات مادية لما كان يعقل خير أو شر أو موافق أو مخالف إلا عارضاً لجسم ولكن قد يعقل ذلك فيبين أن هذه الأمور هى فى أنفسها غير مادية ـ وقد عرض لها إن كانت مادية ـ والوهم إنما ينال ويدرك أمثال هذه الأمور فاذاً هى تدرك أموراً غير مادية وتأخذها عن المادة فهذا النزع أشد استقصاء وأقرب إلى البساطة من النزعين الأولين إلا أنه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن لواحق المادة لأنه يأخذها جزئية و بحسب مادة مادة وبالقياس اليها ومتعلقة بصور محسوسة مكيفة بلواحق المادة ولانه يأخذها بمشاركة الخيال فيها ـ وأما القوة التى تكون الصور المستثبتة فيها إما صور موجودات ليست بمادية البتة لا يعرض لها أن تكون مادية أو صور موجودات ليست بمادية ولكن قد ويعرض لها أن تكون مادية أو صور موجودات مادية ولكن مبرأة عن علائق

المادة من كل وجه ـ فبيّن أنها تدرك الصور بأن تأخذها أخذاً مجرداً عن المادة من كل وجه ـ أما ما هو متجرد بذاته عن المادة فالأمر فيه ظاهر ـ وأما ما هو موجود للمادة إما لأن وجوده مادى و إما عارض له ذلك فتنزعها عن المادة من كل وجه وعن لواحق المادة معها فى أخذها أخذاً مجرداً حتى يكون الانسان الذى يقال على كثيرين فتأخذ الكثيرة طبيعة واحدة وتفرزه عن كل كم وكيف وأين ووضع مادى ـ ثم تجرده عن ذلك بما يصلح أن يقال على الجميع فبهذا يفترق ادراك الحاكم الحسى ، وادراك الحاكم الخيالى ، وادراك الحاكم الوهمى ، و إدراك الحاكم العقلى و إلى هذا المعنى أردنا أن نسوق الكلام فى هذا الفصل *

﴿ فصل فى أنه لا شئ من المدرك الجزئى بمجرد ولا من المدرك الكلى بمادى ﴾

وكل إدراك جزئى فهو بآلة جسمانية اما المدرك من الصور الجزئية كما تدركه الحواس الظاهرة وهو المدرك على هيئة غير تامة التجريد والتفريق عن المادة ولا مجردة أصلا عن علائق المادة فالأمر فيه واضح سهل ـ وذلك لأن هذه الصور إنما تدرك ما دامت المواد حاضرة موجودة والجسم الحاضر الموجود إنما يكون حاضراً موجوداً عند جسم وليس يكون حاضراً عند ما ليس بجسم فانه لا نسبة له إلى قوة مجردة من جهة الحضور والغيبة فان الشئ الذى ليس فى مكان لا يكون للشىء المكانى إليه نسبة فى الحضور عنده والغيبة عنده بل الحضور لا يقع إلا على وضع وقرب و بعد للحاضر عند المحضور ـ وهذا لا يمكن إذا كان الحاضر جسماً إلا أن يكون المحضور جسماً أو فى جسم * وأما المدرك للصور الجزئية على تجريد تام من المادة وعدم تجريد البتة من العلائق كالخيال فهو لا يتخيل إلا أن ترتسم الصورة الخيالية منه فى جسم ارتساماً مشتركاً بينه و بين الجسم ولنفرض الصورة المرتسمة فى الخيال صورة زيد على شكله وتخطيطه ووضع أعضائه بعضها عن بعض * فنقول إن تلك الأجزاء والجهات من أعضائه يجب أن

ترتسم فى جسم وتختلف جهات تلك الصورة فى جهات ذلك الجسم وأجزاؤها فى أجزائه ولننقل صورة زيد إلى صورة مربع (ا ب جـ د) المحدود المقدار والجهة والكيفية واختلاف الزوايا بالعدد وليكن متصلا بزاويتى (ا ب) منه مربعان كل واحد منهما مثل الآخر ولكل واحد جهة معينة لكنهما متشابها الصور



ويرتسم من الجملة صورة شكل جزئية واحدة بالعدد فى الخيال ❊ فنقول إن مربع (ا ه ر و) وقع غيرا بالعدد لمربع (ب ح ط ى) ووقع فى الخيال منه بجانب اليمين ومتميزاً عنه بالوضع فى الخيال فلا يخلو إما أن تكون لصورة المربعية أو تكون لعارض خاص له فى المربعية غير صورته أو يكون للمادة التى هى تنطبع فيها ولا يجوز أن يكون مغايرته له من جهة الصورة المربعية وذلك أنا فرضناهما متشاكلين متشابهين متساويين ولا يجوز أن يكون ذلك لعارض يخصه ـ أما أولا فلانا لا نحتاج فى تخيله عيناً إلى اعتبار إيقاع عارض فيه ليس فى ذلك ❊ وأما ثانياً فلأن ذلك العارض إما أن يكون شيئاً فيه نفسه لذاته أو يكون شيئا له بالقياس إلى ما هو شكله فى الموجودات حتى يكون كأنه شكل منزوع عن موجود هو بهذه الحال أو يكون شيئاً له بالقياس إلى القوة القابلة أو يكون شيئاً له بالقياس إلى المادة الحاملة ـ ولا يجوز أن يكون شيئا له فى نفسه من العوارض التى تخصه لأنه إما أن يكون لازماً أو زائلا ولا يجوز أن يكون لازماً له بالذات إلا وهو لازم لمشاركه فى النوع فان المربعين وضعا متساويين فى النوع فلا يكون لهذا عارض لازم ليس لذلك ـ وأيضاً فانه لا يجوز إن كان هو فى قوة غير متجزئة أن يعرض له شىء دون الآخر الذى هو مثله ومحلهما واحد غير متجزئ وهو القوة القابلة ولا يجوز أن يكون زائلا لأنه يجب اذا زال ذلك الأمر

أن يتغير صورته فى الخيال • والخيال إنما يتخيله هكذا لا بسبب شىء يقرنه به بل يتخيله كذلك كيف كان ولهذا لا يجوز أن يقال إن فرض الفارض جعله بهذا الحال كما يجوز أن يقال فى مثله المعقول منه وذلك لأنه لا تبقى المسألة بحالها فيقال كيف أمكن الفارض أن يفرضه بهذا الحال فتميز عن الثانى وما الشىء الذى يعمله به حتى يفرض هذا هكذا وذلك كذلك ـ وأما فى الكلى فهناك حصل ذلك بأمر يقرنه به العقل وهو حد التيامن مع حد القياس وذلك الحد لأمر معقول كلى يصح ـ وأما لهذا الجزئى فليس يوجد له هذا الحد دون صاحبه إلا لأمر به يستحق زيادة هذا الحد دون صاحبه ولا الخيال يفرضه هكذا بشرط يقرنه به بل يتخيله كذلك دفعة على أنه فى نفسه كذلك لا يفرضه فيتخيل هذا يمناً وذاك يساراً إلا بسبب شرط يقترن بذلك أو بهذا ـ وحد التيامن والتياسر يلحق هناك المربع وهو مربع لم يعرض له شىء آخر لحوق الكلى بالكلى • وأما ههنا فما لم يقع له أولا وضع محدود جزئى فلا يقع تحت الحد ليس الفرض ههنا يجعله بذلك الوضع فى الخيال بل وقوع ذلك الوضع الخيالى يجعله بحيث يصدق عليه الفرض والخيال ليس عنده حد البتة لأن الحد كلى فكيف يُلحق هو به الحد فقد بطل أن يكون هذا التميز بسبب عارض لازم أو غير لازم فى ذاته أو مفروض ـ فنقول ولا يجوز أن يكون ذلك بالقياس إلى الشىء الموجود الذى هو خياله وذلك لأنه كثيراً ما يتخيل ما ليس ـ ولا يكون نسبة البتة إلى ما ليس ـ وأيضاً فان وقع لأحد المربعين نسبة الى جسم وللمربع الآخر نسبة أخرى فليس يجوز أن يقع ومحلهما غير منقسم فليس أحد المربعين الخياليين أولى بأن ينسب إلى أحد المربعين الموجودين دون الآخر إلا أن يكون قد وقع هذا فى نسبة الحامل إلى الجسم لايقع الآخر فيها فيكون إذاً محل ذلك غير محل هذا ـ وتكون القوة منقسمة ولا تنقسم بذاتها بل بانقسام ما هى فيه فتكون جسمانية والصورة مرتسمة فى جسم فاذاً ليس يصح أن يفترق المربعان فى الخيال لافتراق المربعين

الموجودين وبالقياس إليهما فبقى أن يكون ذلك إما بسبب افتراق الجزء من القوة القابلة أو الجزء من الآلة التي بها تفعل القوة وكيف كان فان الحاصل يبقى أن الادراك بمادة جسمانية ـ أما القوة القابلة فلأنها لا تنقسم إلا بانقسام مادتها ـ وأما الآلة الجسمانية فهي التي إياها نعني فقد اتضح أن الادراك الخيالي هو أيضاً بجسم ومما يبين ذلك أنا إنما نتخيل الصورة الخيالية كصورة الانسان مثلا أكبر وأصغر ولا محالة أنها ترتسم وهي أكبر وترتسم وهي أصغر في شيء لا في مثل ذلك الشيء بعينه لانها ان ارتسمت في مثل ذلك الشيء فالتفاوت في الصغر والكبر إما أن يكون بالقياس إلى المأخوذ عنه الصورة ـ وإما بالقياس إلى الآخذ ـ وإما بالقياس إلى الصورتين وليس يجوز أن يكون بالقياس إلى المأخوذ عنه ـ فكثير من الصور الخيالية غير مأخوذ عن شيء البتة ولا يجوز أن يكون بسبب الصورتين في أنفسهما فانهما لما اتفقا في الحد والماهية واختلفا في الصغر والكبر فليس ذلك لنفسيهما فاذاً ذلك بالقياس إلى الشيء القابل لان الصورة تارة ترتسم في جزء منه أكبر وتارة في جزء منه أصغر ـ وأيضاً فانه ليس يمكننا أن نتخيل السواد والبياض في شبح خيالي واحد معاً ـ ويمكننا ذلك في جزئين منه ولو كان الجزآن لا يتميزان في الوضع بل كان كلا الخيالين يرتسمان في شيء غير منقسم لكان لا يفترق الأمر بين المتعذر منهما وبين الممكن فاذاً الجزآن متميزان في الوضع ـ ولما علمت هذا في الخيال فقد علمت في الوهم الذي ما يدركه إنما يدركه متعلقاً بصور جزئية خيالية على ما أوضحنا قبل •

(فصل في تفصيل الكلام على تجرد الجوهر الذي هو محل المعقولات)

ثم نقول إن الجوهر الذي هو محل المعقولات ليس بجسم ولا قائم بجسم على أنه قوة فيه أو صورة له بوجه فانه إن كان محل المعقولات جسماً أو مقداراً من المقادير فاما أن يكون محل الصور فيه طرفاً منه لا ينقسم أو يكون إنما يحل منه شيئاً منقسماً ولنمتحن أولا انه هل يمكن أن يكون طرفاً غير منقسم • فأقول ان

هذا محال وذلك أن النقطة هى نهاية مالا تميز لها فى الوضع عن الخط والمقدار الذى هو منته اليها حتى ينتقش فيها شىء من غير أن يكون ذلك النقش فى جزء من ذلك الخط بل كما أن النقطة لاتنفرد بذاتها و إنما هى طرف ذاتى لما هو بالذات مقدار كذلك إنما يجوز أن يقال بوجه مّا أنه يحل فيها شىء إذا كان ذلك الشىء حالاً فى المقدار الذى هى طرفه فيتقدر بها بالعرض فكما أنه يتقدر بها بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة ولو كانت النقطة منفردة تقبل شيئا من الاشياء لكان يتميز لها ذات فكانت النقطة حينئذ ذات جهتين جهة منها تلى الخط الذى تميزت عنه وجهة منها مخالفة لها مقابلة فتكون حينئذ منفصلة عن الخط وللخط نهاية غيرها يلاقيها فتكون تلك النقطة نهاية الخط لاهذه والكلام فيها وفى هذه النقطة واحد * و يؤدى هذا إلى أن تكون النقط متشافعة فى الخط إما متناهية و إما غير متناهية وهذا أمر قد بان لنا فى مواضع أخرى استحالته[١] فقد بان أن النقط لا تتركب بتشافعها و بان أيضاً أن النقطة لا يتم لها وضع خاص ونشير إلى طرف منها[٢] فنقول إن النقطتين حينئذ اللتين يطيفان بنقطة واحدة من جنبتيها إما أن تكون النقطة المتوسطة تحجز بينهما فلا يتماسان فيلزم حينئذ فى البديهة العقلية الأولية أن يكون كل واحد منهما يختص بشىء من الوسطى تماسه فتنقسم حينئذ الواسطة وهذا محال * و إما أن تكون الوسطى لاتحجز المكتنفتين عن التماس فحينئذ تكون الصورة المعقولة حالة فى جميع النقط وجميع النقط كنقطة واحدة وقد وضعنا هذه النقطة الواحدة منفصلة عن الخط فللخط من جهة ما ينفصل عنها طرف غيرها به ينفصل عنها فتلك النقطة تكون مباينة لهذه فى الوضع وقد وضعت النقط كلها مشتركة فى الوضع هذا خلف فقد بطل أن يكون محل المعقولات من الجسم شيئا غير منقسم فبقى أن يكون محلها

---

(١) أى عند الكلام على بطلان الجوهر الفرد الكلامى (٢) أى من تلك المواضع التى تبين فيها بطلان الجوهر الفرد الكلامى *

من الجسم إن كان محلها جسما شيئاً منقسما [١] فلنفرض صورة معقولة فى شىء منقسم فاذا فرضناها فى الشىء المنقسم انقساماً مّا عرض للصورة أن تنقسم — فحينئذ لا يخلو إما أن يكون الجزآن متشابهين أو غير متشابهين فان كانا متشابهين فكيف يجتمع منهما ماليس إياهما — اللهم الا أن يكون ذلك الشىء شيئا يحصل فيهما من جهة الزيادة فى المقدار أو الزيادة فى العدد لامن جهة الصورة فيكون حينئذ للصورة المعقولة شكل مّا أوعدد مّا وليس صورة معقولة بمشكلة وتصير حينئذ الصورة خيالية لا عقلية وأظهر من ذلك أنه ليس يمكن أن يقال ان كل واحد من الجزأين هو بعينه الكل فى المعنى لان الثانى إن كان غير داخل فى معنى الكل فيجب أن نضع فى الابتدا معنى الكل لهذا الواحد لا لكليهما وان كان داخلا فى معناه فمن البين الواضح أن الواحد منهما وحده ليس يدل عليه على التمام وان كانا غير متشابهين فلننظر كيف يمكن أن يكون للصورة المعقولة أجزاء غير متشابهة فانه ليس يمكن أن تكون الاجزاء الغير المتشابهة الا أجزاء الحد التى هى الاجناس والفصول ويلزم من هذا محالات منها أن كل جزء من الجسم يقبل القسمة أيضا فى القوة قبولا غير متناه فيجب أن تكون الاجناس والفصول بالقوة غير متناهية وقد صح ان الاجناس والفصول الذاتية للشىء الواحد ليست فى القوة غير متناهية ولانه ليس يمكن أن يكون توهم القسمة يفيد الجنس والفصل تميزا بينهما بل مالا يشك فيه أنه إذا كان هناك جنس وفصل يستحقان تميزاً فى المحل ان ذلك التميز لا يتوقف على توهم القسمة فيجب أن تكون الأجناس والفصول بالفعل أيضاً غير متناهية — وقد صح أن الاجناس والفصول وأجزاء الحد للشىء الواحد متناهية من كل وجه — ولو كانت غير متناهية بالفعل لما كان يجوز أن يجتمع فى الجسم اجتماعاً على هذه الصورة فان ذلك يوجب أن يكون الجسم الواحد انفصل بأجزاء غير متناهية * وأيضاً لتكن القسمة وقعت من جهة

(١) شيئا غير يكون من قوله فبق أن يكون *

حاً فرزت من جانب جنساً ومن جانب فصلاً • فلو غيرنا القسمة لكان يقع منها في جانب نصف جنس ونصف فصل أو كان ينقلب الجنس إلى مكان الفصل والفصل إلى مكان الجنس فكان فرضنا الوهمي يدور مقام الجنس والفصل فيه وكان يغير كل واحد منهما إلى جهة مّا بحسب ارادة من بدن خارج على أن ذلك أيضاً لا يغنى فانه يمكننا أن نوقع قسماً في قسم • وأيضاً ليس كل معقول يمكن أن يقسم إلى معقولات أبسط منه فان ههنا معقولات هي أبسط المعقولات ومباد للتركيب في سائر المعقولات وليس لها أجناس ولا فصول ولا هي منقسمة في الكم ولا هي منقسمة في المعنى فاذاً ليس يمكن أن تكون الأجزاء المتوهمة فيه غير متشابهة كل واحد منها هو في المعنى غير الكل و إنما يحصل الكل بالاجتماع فاذا كان ليس يمكن أن تنقسم الصورة المعقولة ولا أن تحل طرفاً من المقادير غير منقسم ولا بد لها من قابل فينا فبين أن محل المعقولات جوهر ليس بجسم ولا أيضاً قوة في جسم فيلحقه ما يلحق الجسم من الانقسام ثم يتبعه سائر المحالات •

﴿ برهان آخر في المبحث المذكور ﴾

ولنا أن نبرهن على هذا ببرهان آخر ــ فنقول إن القوة العقلية هي التي تجرد المعقولات عن الكم المحدود والاين والوضع وسائر ما قيل فيجب أن تنظر في ذات هذه الصورة المجردة عن الوضع كيف هي مجردة عنه هل ذلك التجرد بالقياس إلى الشيء المأخوذ منه أو بالقياس إلى الشيء الآخذ أعنى أن هذه الذات المعقولة تتجرد عن الوضع في الوجود الخارجي أو في الوجود المتصور في الجوهر العاقل ومحال أن تكون كذلك في الوجود الخارجي فبقى أن تكون إنما هي مفارقة للوضع والأين عند وجودها في العقل فاذاً إذا وجدت في العقل لم تكن ذات وضع وبحيث تقع إليها أشارة تجزئ أو انقسام أو شيء مما أشبه هذا المعنى فلا يمكن أن تكون في جسم ــ وأيضاً إذا انطبعت الصورة الأحدية الغير المنقسمة التي هي لأشياء غير منقسمة في المعنى في مادة منقسمة ذات جهات فلا يخلو إما

أن يكون ولا لشيء من أجزائها (أجزاء المادة) التي تفرض فيها بحسب جهاتها نسبة إلى الشيء المعقول الواحد الذات الغير المنقسم المتجرد عن المادة أو يكون ذلك لكل واحد من أجزائها التي تفرض أو يكون لبعضها دون بعض فان لم يكن ولا لشيء منها نسبة فليس ولا لكلها لا محالة نسبة و إن كان لبعضها نسبة إليه دون بعض فالبعض الذي لا نسبة له إليه ليس هو من معناه في شيء و إن كان لكل جزء يفرض نسبة ما فاما أن يكون لكل جزء يفرض نسبة إلى الذات بأسرها أو إلى جزء من الذات فان كان لكل جزء يفرض نسبة إلى الذات بأسرها فليست الأجزاء إذاً أجزاء معنى المعقول بل كل واحد منها معقول في نفسه مفرد بل المعقول كما هو فيكون معقولا مرات لا نهاية لها بالفعل في آن واحد و إن كان كل جزء له نسبة غير الأخرى إلى الذات فيلزم أن الذات منقسمة في العقل وقد وضعناها غير منقسمة هذا خلف و إن كان نسبة كل واحد إلى شيء من الذات غير ما اليه نسبة الآخر فانقسام الذات أظهر إلا أنه لا يعقل * ومن هذا يتبين أن الصور المنطبعة في المادة لا تكون إلا أشباحاً لأمور جزئية منقسمة ولكل جزء منها نسبة بالفعل أو بالقوة إلى جزء منها وأيضاً فان الشيء المتكثر أيضاً في أجزاء الحد له من جهة التمام وحدة وهي مما لا ينقسم فتلك الوحدة بما هي وحدة كيف ترتسم في المنقسم و إلا فيعرض أيضاً ما قلنا في غير المتكثر أجزاء حده — وأيضاً فانه قد يصح لنا أن المعقولات المفروضة التي من شأن القوة الناطقة أن تعقل بالفعل واحداً واحداً منها غير متناهية بالقوة ليس واحد أولى من الآخر — وقد صح لنا أن الشيء الذي يقوى على أمور غير متناهية بالقوة لا يجوز أن يكون محله جسماً ولا قوة في جسم قد برهن على هذا في السماع الطبيعي فلا يجوز إذاً أن تكون الذات القابلة للمعقولات قائمة في جسم البتة ولا عقلها بكائن في جسم ولا بجسم *

﴿ فصل في إن تعقل القوة العقلية ليس بالآلة الجسدية ﴾

ونقول إن القوة العقلية لو كانت تعقل بالآلة الجسدانية حتى يكون فعلها

الخاص إنما يتم باستعمال تلك الآلة الجسدانية لكان يجب أن لا تعقل ذاتها وأن لا تعقل الآلة ولا أن تعقل أنها عقلت فانه ليس بينها و بين ذاتها آلة وليس بينها و بين آلتها ولا بينها و بين أنها عقلت آلة لكنها تعقل ذاتها وآلتها التى تدعى آلتها وأنها عقلت فاذاً انما تعقل بذاتها لا بالآلة وأيضاً لايخلو إمّا أن يكون تعقلها آلتها بوجود ذات صورة آلتها إما تلك و إما أخرى مخالفة لها وهى صورتها أيضاً فيها وفى آلتها أو لوجود صورة أخرى غير صورة آلتها تلك فيها و فى آلتها فان كان لوجود صورة آلتها فصورة آلتها فى آلتها وفيها بالشركة دائما فيجب أن تعقل آلتها دائما التى كانت تعقل لوصول الصورة إليها ـ و إن كان لوجود صورة غير تلك الصورة فان المغايرة بين أشياء مشتركة فى حد واحد إمّا لاختلاف المواد و إما لاختلاف ما بين الكلى والجزئى والمجرد عن المادة والموجود فى المادة وليس ههنا اختلاف مواد فان المادة واحدة وليس ههنا اختلاف التجريد والوجود فى المادة فان كليهما فى المادة وليس ههنا اختلاف بالخصوص والعموم لأن أحدهما إنما يستفيد الجزئية بسبب المادة الجزئية واللواحق التى تلحقها من جهة المادة التى فيها وهذا المعنى لا يختص بأحدهما دون الآخر ولا يجوز أن يكون لوجود صورة أخرى معقولة غير صورة آلتها ـ فان هذا أشد استحالة لأن الصورة المعقولة إذا حلت الجوهر القابل جعلته عاقلا لما تلك الصورة صورته أو لما تلك الصورة مضافة اليه فتكون صورة المضاف داخلة فى هذه الصورة وهذه الصورة المعقولة ليست صورة هذه الآلة ولا أيضاً صورة شئ مضاف اليها بالذات ـ لأن ذات هذه الآلة جوهر ونحن إنما نأخذ ونعتبر صورة ذاته والجوهر فى ذاته غير مضاف إليه فهذا برهان عظيم على أنه لا يجوز أن يدرك المدرك لآلة هى آلته فى الادراك ولهذا كان الحس إنما يحس شيئا خارجاً ولا يحس ذاته ولا آلته ولا إحساسه وكذلك الخيال لايتخيل ذاته ولا فعله ولا آلته بل ان تخيل آلته تخيلها لا على نحو يخصها بأنه لا محالة لها دون غيرها الا أن يكون الحس أورد عليه صورة آلته لو أمكن

فيكون حينئذ إنما يحكى خيالاً مأخوذاً من الحس غير مضاف عنده إلى شيء حتى لولم يكن هو آلته كذلك لم يتخيله *

{ برهان آخر فى هذا المبحث }

وأيضاً مما يشهد لنا بهذا ويقنع فيه أن القوى الدرّاكة بانطباع الصور فى الآلات يعرض لها من ادامة العمل أن تكل لأجل أن الآلات تكلها ادامة الحركة وتفسد مزاجها الذى هو جوهرها وطبيعتها والأمور القوية الشاقة الادراك توهنها وربما أفسدتها وحتى لا تدرك بعدها الاضعف منها لانغماسها فى الانفعال عن الشاق كما فى الحس فان المحسوسات الشاقة المتكررة تضعفه وربما أفسدته كالضوء للبصر والرعد الشديد للسمع وعند إدراك القوى لا يقوى على إدراك الضعيف فان المبصر ضوءاً عظيما لا يبصر معه ولا عقيبه نورا ضعيفا والسامع صوتا عظيما لا يسمع معه ولا عقيبه صوتا ضعيفا ومن ذاق الحلاوة الشديدة لا يحس بعدها بالضعيفة والأمر فى القوة العقلية بالعكس فان أدامتها للتعقل وتصورها للأمور الأقوى يكسبها قوة وسهولة قبول لما بعدها مما هو أضعف منها ـ فان عرض لها فى بعض الأوقات ملال وكلال فذلك لاستعانة العقل بالخيال المستعمل للآلة التى تكل هى فلا تخدم العقل ولو كان لغير هذا لكان يقع دائما وفى أكثر الأحوال الأمر بالضد *

{ برهان ثالث }

وأيضاً فان البدن تأخذ أجزاؤه كلها تضعف قواها بعد منتهى النشؤ والوقوف وذلك دون الأربعين أو عند الأربعين وهذه القوة إنما تقوى بعد ذلك فى أكثر الأمر ولو كانت من القوى البدنية لكان يجب دائما فى كل حال أن تضعف حينئذ لكن ليس يجب ذلك إلا فى أحوال وموافاة عوائق دون جميع الأحوال فليست إذاً من القوى البدنية *

{ سؤال وشرح شاف للاجابة عنه }

وأما الذى يتوهم من أن النفس تنسى معقولاتها ولاتفعل فعلها مع مرض البدن

عند الشيخوخة أن ذلك لها بسبب أن فعلها لا يتم إلا بالبدن ـ فظن غير ضرورى ولاحق ـ وذلك أنه بعد ماصح لنا أن النفس تعقل بذاتها يجب أن نطلب العلة فى هـذا العارض المشكك فان كان يمكن أن يجتمع أن للنفس فعلا بذاتها و إنها أيضا تترك فعلها مع مرض البدن ولاتفعل من غير تناقض فليس لهذا الاعتراض إعتبار ـ فنقول إن النفس لها فعل بالقياس إلى البدن وهو السياسة وفعل بالقياس إلى ذاتها و إلى مبادئها وهو التعقل وهما متعاندان متمانعان فانها إذا اشتغلت باحدهما إنصرفت عن الآخر ـ و يصعب عليها الجمع بين الأمرين ـ وشواغلها من جهة البـدن الاحساس والتخييل والشهوة والغضب والخوف والغم والوجع ـ وأنت تعلم هذا بانك إذا أخذت تفكر فى المعقول تعطل عليك كل شىء من هذه إلا أن تغلب وتقسر النفس بالرجوع إلى جهتها وأنت تعلم أن الحس يمنع النفس عن التعقل فان النفس إذا أكبت على المحسوس شغلت عن المعقول من غـير أن يكون أصاب آلة العقل أو ذاتها آفة بوجه وتعلم أن السبب فى ذلك هو اشتغال النفس بفعل دون فعل فلهذا السبب ما يتعطل أفعال العقل عند المرض ولو كانت الصورة المعقولة قد بطلت وفسدت لأجل الآلة لـكان رجوع الآلة إلى حالها يحوج إلى اكتساب من الرأس وليس الأمر كذلك فانه قد تعود النفس عاقلة لجميع ماعقلته بحاله فقد كان إذا ما كسبته موجودا معها بنوع مّا إلا أنها كانت مشغولة عنه ـ وليس اختلاف جهتى فعل النفس فقط يوجب فى أفعالها التمانع بل تكثر أفعال جهة واحدة قد يوجب هذا بعينه فان الخوف يشغل عن الجوع ـ والشهوة تصد عن الغضب والغضب يصرف عن الخوف والسبب فى جميع ذلك واحد وهو انصراف النفس بالكلية إلى أمر واحد فاذا ليس يجب إذا لم يفعل شىء فعله عند إشتغاله بشىء أن لا يكون فاعلا فعله إلا عند وجود ذلك الشىء ـ ولنا أن نتوسع فى بيان هذا الباب ـ إلا أن بلوغ الكفاية يسبب الانسياق إلى تكلف مالا يحتاج إليـه فقد ظهر من أصولنا التى قررناها أن النفس ليست منطبعة فى

البـدن ولا قائمة به ـ فيجب أن يكون سبيل إختصاصها به سبيل مقتضى هيئة فيها جزئيـة جاذبة إلى الاشتغال بسياسة هـذا البدن الجزئى عـلى سبيل عناية ذاتية مختصة به •

﴿ فصل فى إعانة القوى الحيوانية للنفس الناطقة ﴾

ثم نقول إن القوى الحيوانية تعين النفس الناطقة فى أشياء منها أن الحس يورد عليها الجزئيات فيحدث لها من الجزئيات أمور أربعة (أحدها) إنتزاع النفس الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعن علائق المادة ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به والذاتى وجوده والعرضى وجوده فيحدث للنفس من ذلك مبادى التصور وذلك بمعاونة إستعمالها للخيال والوهم (والثانى) إيقاع النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب و إيجاب فما كان التأليف فيها بسلب أو إيجاب بينا بنفسه أخذته وما كان ليس كذلك تركته إلى مصادفة الواسطة (والثالث) تحصيل المقدمات التجربية وهو أن يوجد بالحس محمولا لازم الحكم لموضوع لزوم الايجاب أو السلب أو منافيا له أو تاليا موجب الاتصال أو مسلوبه أو موجب العناد أو مسلوبه غير مناف له وليس ذلك فى بعض الأحايين دون بعض ولا على المساواة بل دائما حتى تسكن النفس إلى أن يتبين أن من طبيعة هذا المحمول أن تكون فيه هذه النسبة إلى هذا الموضوع — والتالى أن يلزم هذا المقدم أو ينافيه لذاته لا بالاتفاق فيكون ذلك إعتقاداً حاصلا من حس وقياس — أما الحس فلأجل مشاهدة ذلك ـ وأما القياس فلأنه لو كان إتفاقياً لما وجد دائما أو فى أكثر الأمر وهذا كالحكم منا أن السقمونيا مسهل للصفراء بطبيعته لاحساسنا ذلك كثيراً و بقياسنا أنه لو كان لا عن الطبع بل عن الاتفاق لوجد فى بعض الاحايين (والرابع) الأخبار التى يقع التصديق بها لشدة التواتر — فالنفس الانسانية تستعين بالبدن لتحصيل هذه المبادى للتصور والتصديق ثم إذا حصلتها رجعت إلى ذاتها فان عرض لها

شئ من القوى التى دونها بأن يشتغل به شغلتها عن فعلها أو أضرت بفعلها إذا لم تشغلها فلا تحتاج إليها بعد ذلك فى خاص فعلها إلا فى أمور تحتاج النفس فيها خاصة إلى أن تعاود القوى الخيالية مرة أخرى لاقتناص مبدأ غير الذى حصل أو معاونة باحضار خيال ــ وهذا يقع فى الابتداء كثيراً ولا يقع بعده إلا قليلا وأما إذا استكملت النفس وقويت فانها تنفرد بأفاعيلها على الاطلاق وتكون القوى الحسية والخيالية وسائر القوى البدنية صارفة لها عن فعلها ــ ومثال هذا أن الانسان قد يحتاج إلى ذاته وآلات يتوصل بها إلى مقصد مّا فاذا وصل إليه ثم عرض من الأسباب مايحمله على مفارقته صار السبب الموصل بعينه عائقا ــ ثم إن البراهين التى أقمناها على أن محل المعقولات أعنى النفس الناطقة ليس بجسم ولا هى قوة فى جسم فقد كفتنا [1] مؤونة الاستشهاد على صحة قيام النفس بذاتها مستغنية عن البدن إلا أنا نستشهد لذلك أيضاً من فعلها [2]

﴿ فصل فى إثبات حدوث النفس [3] ﴾

ونقول إن الأنفس الانسانية متفقة فى النوع والمعنى فان وجدت قبل البدن فاما أن تكون متكثرة الذوات أو تكون ذاتاً واحدة — ومحال أن تكون ذوات متكثرة وأن تكون ذاتاً واحدة على مايتبين فمحال أن تكون قد وجدت قبل البدن فنبدأ ببيان إستحالة تكثرها بالعدد — فنقول إن مغايرة الأنفس قبل الابدان بعضها لبعض إما أن يكون من جهة الماهية والصورة و إما أن يكون من جهة النسبة إلى العنصر والمادة متكثرة بالأمكنة التى تشتمل كل مادة على جهة منها والأزمنة التى تختص كل نفس بواحد منها فى حدوثها فى مادتها —

---

(١) قوله فقد كفتنا خبران من قوله ثم ان البراهين التى الخ والفاء زائدة ●

(٢) قوله من فعلها يعنى الفعل الاستقلالى الذى بينه فيما تقدم وتزيد الكتب المبسوطة فى ذلك قولها لو كانت (٣) قوله فى اثبات حدوث النفس قيل هذا مما خالف فيه ارسطو شيخه افلاطون الالهى حيث حكم بقدم النفس اقول وفى الاستدلال الذى استدل به المشاؤن شيعة ارسطو على حدوث النفس مواضع انظار لا يساعدنا وقتنا الآن على تبيانها ●

والعلل القاصمة لمادتها وليست متغايرة بالماهية والصورة لان صورتها واحدة فاذا إنما تتغاير من جهة قابل الماهية أو المنسوب اليه الماهية بالاختصاص ـ وهذا هو البدن ـ وأما قبل البدن فالنفس مجرد ماهية فقط فليس يمكن أن تغاير نفس نفساً بالعدد والماهية لاتقبل إختلافاً ذاتياً وهذا مطلق فى كل شئ فان الاشياء التى ذواتها معان فقط فتكثر نوعياتها إنما هو بالحوامل والقوابل والمنفعلات عنها أو بنسبة ما إليها و إلى أزمنتها فقط ـ و إذا كانت مجردة أصلا لم تفترق عاقلنا فمحال أن يكون بينها مغايرة وتكاثر فقد بطل أن تكون الأنفس قبل دخولها الأبدان متكثرة الذات بالعدد ـ فأقول ولايجوز أن تكون واحدة الذات بالعدد لانه إذا حصل بدنان حصل فى البدنين نفسان ـ فاما أن يكونا قسمى تلك النفس الواحدة فيكون الشئ الواحد الذى ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة ـ وهذا ظاهر البطلان بالاصول المتقررة فى الطبيعيات ـ وأما ان تكون النفس الواحدة بالعدد فى بدنين وهذا لايحتاج أيضاً إلى كثير تكلف فى أبطاله فقد صح إذاأن النفس تحدث كلما يحدث البدن الصالح لاستعمالها إياه و يكون البدن الحادث مملكتها وآلتها و يكون فى هيئة جوهر النفس الحادثة مع بدن ماذلك البدن الذى استحق حدوثها من المبادى الأولية نزاع طبيعى [1] إلى الاشتغال به واستعماله والاهتمام بأحوله والانجذاب اليه يخصها به و يصرفها عن كل الأجسام غيره بالطبع إلا بواسطته فلابد أنها إذا وجدت متشخصة فان مبدأ تشخصها يلحق بها من الهيئات ماتتعين به شخصا وتلك الهيئات تكون مقتضية لاختصاصها بذلك البدن ومناسبة لصلوح أحدهما للآخر و إن خفي علينا تلك الحال وتلك المناسبة وتكون مبادي الاستكمال متوقعة لها بوساطته وتزيد فيه بالطبع لا بوساطته وأما بعد مفارقة البدن فان الانفس قد وجد كل واحدمنها ذاتا منفردة باختلاف موادها التى كانت و باختلاف أزمنة حدوثها واختلاف هيئاتها التى بحسب أبدانها المختلفة لامحالة باحوالها *

---

(١) قوله نزاع اسم يكون من قوله ويكون فى هيئة جوهر النفس الحادثة الخ *

﴿ فصل فى أن النفس لا تموت بموت البدن [1] ولا تقبل الفساد ﴾

ونقول انها لا تموت بموت البدن ولا تقبل الفساد أصلا أما انها لا تموت بموت البدن فلأن كل شئ يفسد بفساد شيء آخر فهو متعلق به نوعا من التعلق وكل متعلق بشئ نوعا من التعلق فاما أن يكون تعلقه به تعلق المكافئ فى الوجود و إما أن يكون تعلقه به تعلق المتأخر عنه فى الوجود — و إمّا أن يكون تعلقه به تعلق المتقدم عليه فى الوجود الذى هو قبله بالذات لا بالزمان — فان كان تعلق النفس بالبدن تعلق المكافئ فى الوجود وذلك أمر ذاتى له لاعارض فكل واحد منهما مضاف الذات إلى صاحبه * فليس لا النفس ولا البدن بجوهر لكنهما جوهران — و إن كان ذلك أمراً عرضياً لا ذاتياً فاذا فسد أحدهما بطل العارض الآخر من الاضافة ولم تفسد الذات بفساده و إن كان تعلقه به تعلق المتأخر عنه فى الوجود فالبدن علة للنفس فى الوجود حينئذ والعلل أربع فاما أن يكون البدن علة فاعلية للنفس معطية لها الوجود — و إما أن يكون علة قابلية لها بسبيل التركيب كالعناصر للأبدان أو بسبيل البساطة كالنحاس للصنم — و إمّا أن يكون علة صورية — واما أن يكون علة كمالية ومحال أن يكون علة فاعلية فان الجسم بما هو جسم لايفعل شيئا وانما يفعل بقواه ولو كان يفعل بذاته لا بقواه لكان كل جسم يفعل ذلك الفعل ثم القوى الجسمانية كلها اما اعراض واما صور مادية ومحال أن تفيد الاعراض أو الصور القائمة بالمواد وجود ذات قائمة بنفسها لا فى مادة ووجود جوهر مطلق ومحال أيضاً أن يكون علة قابلية فقد بينّا و برهنا أن النفس ليست منطبعة فى البدن بوجه من الوجوه فلا يكون إذاً البدن متصوراً بصورة النفس لا بحسب البساطة ولا على سبيل التركيب بأن يكون أجزاء من أجزاء

---

(١) قوله فصل ان النفس لاتموت بموت البدن هذه القضية بديهية عند الحكماء واغمضوها موضع النظريات وطولوا الكلام عليها تنازلا الى مراتب الطبقات النازلة من الناس وسكالة معهم على حسب مايطيقون كما هو سنة الانبياء — والاوفق ما يعقد له الفصل هو ان يقول فصل فى ان النفس تكمل بموت البدن *

البـدن تتركب وتمتزج تركيباً ما ومزاجا ما فتنطبع فيها النفس — ومحـال أن يكون عـلة صورية للنفس أو كالية فان الأولى ان يكون الأمر بالعكس فاذاً ليس تعلق النفس بالبدن تعلق معلول بعلة ذاتية ـ نعم البدن والمزاج علة بالعرض للنفس فانه إذا حدثت مادة بدن يصلح أن يكون آلة النفس ومملكة لها أحدثت العللُ المفارقة النفسَ الجزئية ـ وحدث عنها ذلك لأن إحداثها بلا سبب مخصص احداث واحدة دون واحـدة محال ومع ذلك يمتنع وقوع الكثرة فيها بالعدد لما قد بيناه ولأنه لابد لكل كائن بعـد ما لم يكن من أن تتقـدمه مادة يكون فيها تهيؤ قبوله أو تهيؤ لنسبته إليه كما تبين فى العلوم الأخرى ولأنه لو كان يجوز أيضاً أن تكون النفس الجزئيـة تحدث ولم يحـدث لها آلة بها تـتكمل وتفعل لكانت معطلة الوجود ولا شئ معطل فى الطبيعة ولكن إذا حدث التهيؤ للنسبة والاستعداد للآلة يلزم حينئذ أن يحدث من العلل المفارقة شيء هو النفس وليس إذا وجب حدوث شيء مع حدوث شيء يجب أن يبطل مع بطلانه ـ إنما يكون ذلك إذا كانت ذات الشئ قائمة بذلك الشئ وفيه ـ وقد تحدث أمور عن أمور وتبطل هذه الأمور وتبقى تلك الأمور إذا كانت ذواتها غير قائمة فيها وخصوصاً إذا كان مفيد الوجود لها شيئا آخر غير الذى انما تهيأ أفادة وجودها مع وجوده ومفيد وجود النفس شئ غير جسم كما بينا ولا قوة فى جسم بل هو لامحالة جوهر آخر غير جسم فاذا كان وجوده من ذلك الشيء ومن البدن يحصل وقت استحقاقه الوجود فقط فليس له تعلق فى نفس الوجود بالبدن ولا البدن علة له إلا بالعرض. فلا يجوز إذاً أن يقال إن التعلق بينهما على نحو يوجب أن يكون الجسم متقدما تقـدم العلية بالذات على النفس ـ وأما القسم الثالث مما كنا ذكرنا فى الابتدا وهو أن يكون تعلق النفس بالجسم تعلق المتقدم فى الوجود . فاما أن يكون التقدم مع ذلك زمانيا فيستحيل أن يتعلق وجوده به وقـد تقـدمه فى الزمان : وإما أن يكون التقدم فى الذات لا فى الزمان لأنه فى الزمان لا يفارقه وهـذا النحو من

التقدم هو أن تكون الذات المتقدمة كما توجد يلزم أن يستفاد عنها ذات المتأخر في الوجود. وحينئذ لا يوجد هذا المتقدم في الوجود إذا فرض المتأخر قد عدم لا أن فرض عدم المتأخر أوجب عدم المتقدم ولكن لأن المتأخر لا يجوز أن يكون عدم إلا وقد عرض أولاً بالطبع للمتقدم ما أعدمه فحينئذ عدم المتأخر. فليس فرض عدم المتأخر يوجب عدم المتقدم ولكن فرض عدم المتقدم نفسه لأنه إنما افترض المتأخر معدوماً بعد أن عرض للمتقدم أن عدم في نفسه. و إذا كان كذلك فيجب أن يكون السبب المعدم يعرض في جوهر النفس فيفسد معه البدن وأن لا يكون البتة البدن يفسد بسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه من تغير المزاج أو التراكيب فباطل أن تكون النفس تتعلق بالبدن تعلق المتقدم بالذات ثم يفسد البدن البتة بسبب في نفسه فليس إذاً بينهما هذا التعلق. و إذا كان الأمر على هذا فقد بطل أنحاء التعلق كلها و بقى أن لا تعلق للنفس في الوجود بالبدن بل تعلقه في الوجود بالمبادى الأخر التي لا تستحيل ولا تبطل — وأما انها لا تقبل الفساد أصلا — فأقول أن سبباً آخر لا يعدم النفس البتة وذلك أن كل شيء من شأنه أن يفسد بسبب ما ففيه قوة أن يفسد وقبل الفساد فيه فعل أن يبقى ومحال أن يكون من جهة واحدة في شيء واحد قوة أن يفسد وفعل أن يبقى بل تهيؤه للفساد ليس لعلة أن يبقى فان معنى القوة مغاير لمعنى الفعل — و إضافة هذه القوة مغايرة لاضافة هذا الفعل لأن إضافة ذلك إلى الفساد واضافة هذا إلى البقاء فاذاً لأمرين مختلفين في الشيء يوجد هذان المعنيان — فنقول إن الأشياء المركبة والأشياء البسيطة التي هي قائمة في المركبة يجوز أن يجتمع فيها فعل أن يبقى وقوة أن يفسد — وأما في الأشياء البسيطة المفارقة الذات فلا يجوز أن يجتمع هذان الأمران — وأقول بوجه آخر مطلق أنه لا يجوز أن يجتمع في شيء أحدى الذات هذان المعنيان — وذلك لأن كل شيء يبقى وله قوة أن يفسد فله قوة أيضاً أن يبقى لأن بقاءه ليس بواجب ضروري — و إذا لم يكن

واجباً كان ممكناً والإمكان هو طبيعة القوة فإذاً يكون له فى جوهره قوة أن يبقى وفعل أن يبقى لا محالة ليس هو قوة أن يبقى منه وهذا بيّن — فيكون إذاً فعل أن يبقى منه أمر يعرض للشىء الذى له قوة أن يبقى منه فتلك القوة لا تكون لذات ما بالفعل بل للشىء الذى يعرض لذاته أن يبقى بالفعل لا أنه حقيقة ذاته. فيلزم من هذا أن تكون ذاته مركبة من شىء إذا وجد له كان به ذاته موجوداً بالفعل وهو الصورة فى كل شىء ومن شىء حصل له هذا الفعل وفى طباعه قوته وهو مادته. فإن كانت النفس بسيطة مطلقة لم تنقسم إلى مادة وصورة — فلم تقبل الفساد وإن كانت مركبة فلنترك المركب ولننظر فى الجوهر الذى هو مادته ولنصرف القول إلى نفس مادته ولنتكلم فيها ونقول إن تلك المادة إما أن تنقسم هكذا دائماً ويثبت الكلام دائماً وهذا محال وإما أن لا يبطل الشىء الذى هو الجوهر والسنخ وكلامنا فى هذا الشىء الذى هو السنخ والأصل لا فى شىء مجتمع منه ومن شىء آخر — فبيّن أن كل شىء هو بسيط غير مركب أو هو أصل مركب وسنخه فهو غير مجتمع فيه فعل أن يبقى وقوة أن يعدم بالقياس إلى ذاته فإن كانت فيه قوة أن يعدم فمحال أن يكون فيه فعل أن يبقى وإذا كان فيه فعل أن يبقى وأن يوجد فليس فيه قوة أن يعدم — فبيّن إذاً أن جوهر النفس ليس فيه قوة أن يفسد — وأما الكائنات التى تفسد فإن الفاسد منها هو المركب المجتمع وقوة أن تفسد وأن تبقى ليس فى المعنى الذى به المركب واحد بل فى المادة التى هى بالقوة قابلة كلا الضدين فليس إذاً فى الفاسد المركب لا قوة أن يبقى ولا قوة أن يفسد فلم يجتمعا فيه — وأما المادة فإما أن تكون باقية لا بقوة تستعد بها للبقاء كما يظن قوم — وإما أن تكون باقية بقوة بها تبقى وليس لها قوة أن تفسد بل قوة أن تفسد لشىء آخر فيها يحدث والبسائط التى فى المادة فإن قوة فسادها هو للمادة لا فى جوهرها والبرهان الذى يوجب أن كل كائن فاسد من جهة تناهى قوتى البقاء والبطلان إنما يوجب فيما كونه من مادة وصورة ويكون فى المادة قوة

أن تبقى فيـه هذه الصورة وقوة أن تفسد هى فيه معا. فقد بان إذاً أن النفس البتة لا تفسد ـ وإلى هذا سقنا كلامنا ـ وهذا ما أردناه •

﴿ فصل فى بطلان القول بالتناسخ ﴾

وقد أوضحنا أن الأنفس إنما حدثت وتكثرت مع تهيؤ الأبدان على أن تهيؤ الأبدان يوجب أن يقتضى وجود النفس لها من العلل المفارقة وظهر من ذلك أن هذا لا يكون على سبيل الاتفاق والبخت حتى يكون ليس وجود النفس الحادثة لاستحقاق هذا المزاج نفساً تدبره حادثة ولكن كان يوجد نفس واتفق أن وجد معه بدن فحينئذ لا يكون للتكثر علة ذاتية البتة بل عرضية : وقد عرفنا أن العلل الذاتية هى أولا ثم العرضية فاذا كان كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاجه حدوث نفس له وليس بدن يستحقه و بدن لا يستحقه إذ أشخاص الأنواع لا تختلف فى الأمور التى بها تتقوم ـ فاذا فرضنا نفسا تناسختها أبدان وكل بدن فانه بذاته يستحق نفسا تحدث له وتتعلق به فيكون البدن الواحد فيه نفسان معا ـ ثم العلاقة بين النفس والبدن ليس هى على سبيل الانطباع فيه كما قلنا بل علاقة الاشتغال به حتى تشعر النفس بذلك البدن و ينفعل البدن عن تلك النفس وكل حيوان فانه يستشعر نفسه نفسا واحدة هى المصرّفة والمدبرة فان كان هناك نفس أخرى لا يشعر الحيوان بها ولا هى بنفسها ولا تشتغل بالبدن فليس لها علاقة مع البدن لأن العلاقة لم تكن إلا بهذا النحو فلا يكون تناسخ بوجه من الوجوه ـ و بهذا المقدار لمن أراد الاختصار كفاية بعد أنّ فيه كلاما طويلا •

﴿ فصل فى وحدة النفس ﴾

ونقول إن النفس ذات واحدة ولها قوى كثيرة ولو كان قوى النفس لا تجتمع عند ذات واحدة بل يكون للحس مبدأ على حدة وللغضب مبدأ على حدة ولكل واحدة من الأخرى مبدأ على حدة لكان الحس إذا ورد عليه شئ فاما أن يرد ذلك المعنى على الغضب أو الشهوة فتكون القوة التى بها تغضب بها بعينها تحس

وتتخيل ـ فتكون القوة الواحدة تصدر عنها أفعال مختلفة الأجناس ـ أو يكون قد اجتمع الاحساس والغضب فى قوة واحدة فلا يكون إذا قد تفرقا فى قوتين لا مجمع لهما بل لما كانت هذه تشغل بعضها بعضاً و يرد تأثير بعضها على بعض فاما أن يكون كل واحد منها من شأنه أن يستحيل باستحالة الآخر أو يكون شئ واحد هو يجمع هذه القوى ـ وكلها تؤدى إليه فتقبل عن كلها مايورده والقسم الأول محال لان كل قوة فعلها خاص بالشئ الذى قيل إنه قوة له وليس يصلح كل قوة لكل فعل فقوة الغضب بما هى قوة الغضب لاتحس وقوة الحس بما هى قوة الحس لاتغضب فبقى القسم الثانى وهو أنها كلها تؤدى إلى مبدء واحد ـ فان قال قائل إن قوة الغضب ليس تنفعل عن الصورة المحسوسة لكن الحس إذا أحس بالمحسوس لزمه إنفعال قوة الغضب بالغضب و إن لم يكن ينفعل بصورة المحسوس ـ فالجواب عن هذا أن ذا محال وذاك أن قوة الغضب إذا انفعلت عن قوة الحس فاما أن ينفعل عنه لان تأثيرا وصل إليه منه وذلك التأثير هو تأثير ذلك المحسوس فيكون انفعل عن ذلك المحسوس ـ وكلما انفعل عن المحسوس بما هو محسوس فهو حاس ـ وأما أن يكون ينفعل عنه لامن جهة ذلك المحسوس فلا يكون الغضب من ذلك المحسوس وقد فرض من ذلك المحسوس هذا خلف وأيضا فانا نقول إنالما أحسنا بكذا غضبنا و يكون هذا كلاما حقا فيكون شئ واحد هو الذى أحس فغضب ـ وهذا الشئ الواحد إما أن يكون جسم الانسان أو نفسه . فان كان جسم الانسان فاما أن يكون جملة أعضائه و إما أن يكون بعض أعضائه ولا يصح أن يكون جملة أعضائه فانه لايدخل فى هذه اليد والرجل ولايجوز أيضاً أن يكون عضوان من أعضائه هذا أحس وهذا غضب فانه لايكون حينئذ شئ واحد أحس فغضب ولا أيضاعضو واحدهو عند أصحاب هذا القول موضوع للأمرين جميعاً فبقى أن الحق هو أن قولنا إننا أحسنا فغضبنا معناه أن شيئاً منا أحس وشيئاً منا غضب لكن مراد القائل إنا أحسنا فغضبنا ليس أن هذا منا فى شيئين بل أن الشئ الذى

أدى إليه الحس هذا المعنى عرض له ان غضب ـ فاما أن يكون هذا القول بهذا المعنى كاذبا . و إما أن يكون الحق هو أن الحاس والذى يغضب شئ واحد لكن هذا القول بين الصدق ـ فاذا الذى يؤدى إليه الحس محسوسة هو الذى يغضب وكونه بهذه المنزلة و إن كان جسما فليس له بما هو جسم فهو إذاً له بما هو ذو قوة بها يصلح لاجتماع هذين الأمرين فيه وهذه القوة ليست طبيعية فهى إذا نفس فاذا ليس موضوع إجتماع هذين الأمرين جملة جسمنا ولا عضوين منا ولا عضواً واحداً بما هو طبيعى فبقى أن يكون المجتمع نفسا بذاتها أو جسما من جهة ماهو ذو نفس بالحقيقة ـ فالمجتمع هو النفس و يكون ذلك النفس هو المبدأ لهذه القوى كلها و يجب أن يكون تعلقه بأى عضو يتولد فيه الحياة فمحال أن يحيا عضو بلا تعلق قوة نفسانية به وأن يكون أولى مايتعلق بالبدن لا هذا المبدأ بل قوة تحدث بعده ـ و إذا كان كذلك فيجب أن يكون متعلق هذا المبدأ هو القلب لامحالة وهذا الرأى مخالفة من الفيلسوف لرأى الآلهى (أفلاطون) وفيه موضع شك وهو إنا نجد القوى النباتية تكون فى النبات ولا نفس حساسة ولا نفس ناطقة و يكونان معا فى الحيوان ولا نفس ناطقة فاذاً كل واحد منهما قوة أخرى غير متعلقة بالآخر والذى يجب أن يعرف حتى ينحل به هذا الشك أن الأجسام العنصرية يمنعها صرفية التضاد عن قبول الحياة ـ وكلما أمعنت فى هدم صرفية التضاد و ردته إلى التوسط الذى لاضد له جعلت تقرب إلى شبه بالأجسام السماوية فتستحق بذلك القدر لقبول قوة محيية من المبدأ المفارق المدبر ثم إذا ازدادت قربا من التوسط إزدادت قبولا للحياة حتى تبلغ الغاية التى لا يمكن أن يكون أقرب منها إلى التوسط وأهدم للطرفين المتضادين فتقبل جوهراً مقارب الشبه من وجه ما للجوهر المفارق كما قبلته الجواهر السماوية واتصلت به فيكون حينئذ ما كان يحدث فيه قبل وجوده يحدث فيه منه ومن هذا الجوهر ـ ومثال هذا فى الطبيعيات أن تتوهم مكان الجوهر المفارق ناراً بل شمساً ـ ومكان البدن جرما يتأثر عن النار

وليكن كوماً مّا وليكن مكان النفس النباتية تسخينها إياه ومكان النفس الحيوانية إنارتها له ومكان النفس الانسانية إشتعالها فيه ناراً ـ فنقول إن ذلك الجسم المتأثر كالكوم إن كان ليس وضعه من ذلك المؤثر فيه وضعاً يقبل إضاءته و إنارته و يشتمل شئ منه عنه ولكنه يكون وضعاً يقبل تسخينه ولم يقبل غير ذلك فان كان وضعه وضعاً يقبل تسخينه ومع ذلك فهو مكشوف له أو مستشف أو على نسبة إليه يستنير عنه إستنارة قوية فانه يسخن عنه و يستضئ معا فيكون الضوء الواقع فيه منه هو مبدأ أيضاً مع ذلك المفارق لتسخينه فان الشمس تسخن بالشعاع ثم إن كان الاستعداد أشد وهناك مامن شأنه أن يشتمل عن المؤثر الذى من شأنه أن يحرق بقوته أو شعاعه إشتعل فحدثت الشعلة جرما شبيهاً بالمفارق من وجه ثم تلك الشعلة أيضاً تكون مع المفارق علة للتنوير والتسخين معا ولو بقيت وحدها لاستمر التنوير والتسخين ومع هذا فقد كان يمكن أن يوجد التسخين وحده أو التسخين والتنوير وحدهما وليس المتأخر عنهما مبدأ يفيض عنه المتقدم وكان إذا اجتمعت الجملة تصير حينئذ كل ما فرض متأخرا مبدأ أيضا للمتقدم وفايضاً عنه المتقدم فهكذا فليتصور فى القوى النفسانية وقد وضح لنا من ذلك أيضاً أن وجود النفس مع البدن ـ وليس حدوثها عن جسم بل عن جوهر هو صورة غير جسمية *

﴿ فصل فى الاستدلال بأحوال النفس الناطقة على وجود العقل الفعال وشرحه بوجه مّا ﴾

فنقول إن القوة النظرية فى الانسان أيضا تخرج من القوة إلى الفعل بانارة جوهر هذا شأنه عليه وذلك لان الشئ لايخرج من القوة إلى الفعل إلا بشئ يفيده الفعل لابذاته وهذا الفعل الذى يفيده إياه هو صورة معقولاته ـ فاذا ههنا شىء يفيد النفس ويطبع فيها من جوهر صور المعقولات فذات هذا الشئ لامحالة عنده صور المعقولات وهذا الشىء إذاً بذاته عقل ولو كان بالقوة عقلا لامتد

الأمر إلى غير نهاية وهذا محال أو وقف عند شيء هو بجوهره عقل وكان هو السبب لكل ما هو بالقوة عقل فى أن يصير بالفعل عقلا وكان يكفى وحده سبباً لاخراج العقول من القوة إلى الفعل وهذا الشيء يسمى بالقياس إلى العقول التى بالقوة وتخرج منها إلى الفعل عقلا فعالا كما يسمى العقل الهيولانى بالقياس إليه عقلا منفعلا أو يسمى الخيال بالقياس إليه عقلا منفعلا آخر ـ ويسمى العقل الكائن فيما بينهما عقلا مستفاداً . ونسبة هذا الشيء إلى أنفسنا التى هى بالقوة عقل وإلى المعقولات التى هى بالقوة معقولات نسبةُ الشمس إلى أبصارنا التى هى بالقوة رائية وإلى الألوان التى هى بالقوة مرئية فانها إذا اتصل بالمرئيات بالقوة منها ذلك الأثر وهو الشعاعُ عادت مرئياتٍ بالفعل وعاد البصر رائيا بالفعل . فكذلك هذا العقل الفعال يفيض منه قوة تسيح إلى الأشياء المتخيلة التى هى بالقوة معقولة لتجعلها معقولة بالفعل وتجعل العقل بالقوة عقلاً بالفعل وكما أن الشمس بذاتها مُبصَرة وسببٌ لأن تجعل المُبصَر بالقوة مُبصَراً بالفعل فكذلك هذا الجوهر هو بذاته معقول وسبب لأن يجعل سائر المعقولات التى هى بالقوة معقولة بالفعل . لكن الشيء الذى هو بذاته معقول هو بذاته عقل . فإن الشيء الذى هو بذاته معقولٌ هو الصورة المجردة عن المادة وخصوصاً إذا كانت مجردةً بذاتها لا بغيرها — وهذا الشيء هو العقل بالفعل أيضاً . فإذاً هذا الشيءُ معقولٌ بذاته أبداً بالفعل وعقل بالفعل *

﴿ تم قسم الطبيعيات ويليه (فهرس الطبيعيات) ثم قسم الالهيات ﴾

﴿ فهرس القسم الثاني « التى فى الطبيعيات » من كتاب النجاة ﴾

﴿ تم الفهرس ﴾

(تنبيه) وقع خطأ مطبعى في صحيفة (١٠٠) فى سطر ١٧ بسقوط كلمة (غير) وصوابه من غير اختيار .

القسم الثالث

من

النجاة

﴿في الحكمة الالهية﴾

(للشيخ الرئيس أبي على الحسين بن سينا)

تنبيه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ المقالة الأولى من الٓهيات كتاب النجاة ﴾

نريد أن نحصر جوامع العلم الالٓهى فنقول إن كل واحد من علوم الطبيعيات وعلوم الرياضيات فانما يفحص عن حال بعض الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر فى أحوال الموجود المطلق ولواحقه ومباديه [1] فظاهر أن ههنا علما باحثا عن أمر الموجود المطلق ولواحقه التى له بذاته ومباديه ولأن الآله تعالى على ما أتفقت عليه الآراء كلها ليس مبدأ لموجود معلول دون وجود معلول آخر بل هو مبدأ للوجود المعلول على الاطلاق فلا محالة أن العلم الالٓهى هو هذا العلم فهذا العلم يبحث عن الموجود المطلق وينتهى فى التفصيل إلى حيث تبتدىء منه سائر العلوم فيكون فى هذا العلم بيان مبادىء سائر العلوم الجزئية *

﴿ فصل فى مساوقة الواحد للموجود باعتبار مّا وأنه بذلك يستحق لموضوعية هذا العلم ﴾

ولما كان كل ما يصح عليه قولنا إنه موجود فيصح أن يقال له واحد حتى أن الكثرة مع بعدها عن طباع الواحد قد يقال لها كثرة واحدة فبين أن لهذا العلم النظر فى الواحد ولواحقه بما هو واحد ــ ولهذا العلم النظر فى الكثرة أيضاً ولواحقها *

﴿ فصل فى بيان الأعراض الذاتية والغريبة ﴾

ولواحق الشيء من جهة ما هو هو ما ليس يحتاج الشيء فى لحوقها له إلى أن

---

(١) قوله ومباديه لو تركه لكان اولى واصوب فانه لامبدأ للموجود المطلق اصلا والا لكان مبدأ لنفسه وخصوصا وان الوجوب كالامكان نسبة من نسب الحق الاقدس « الذات البحت » وان كانت نسبة الوجوب اليه اقرب فليفهم فانه من ادق دقائق الراسخين

تلحق شيئا آخر قبله أو إلى أن يصير شيئا آخر فتلحقه بعده فان الذكورة والأنوثة والمصير من موضع إلى موضع بالاختيار هو للحيوان بذاته ـ وأما التحيز والتمكن والحركة والسكون فذلك له لا بأنه حيوان بل ذلك له بما هو جسم ـ وأما الحس والتغذى و النطق فهى له بتوسط أنه حيوان ونام وانسان ومن هذه اللواحق التى تلحق الشىء من جهة ما هو هو ما هو أخص منه ومنها ما ليس أخص منه والتى هى آخص منه فنها فصول ومنها أعراض — وبالفصول ينقسم الشىء إلى أنواعه وبالأعراض ينقسم إلى اختلاف حالاته (أى إلى أحواله المختلفة) *

﴿ فصل فى بيان أقسام الموجود وأقسام الواحد ﴾

وانقسام الموجود إلى المقولات يشبه الانقسام بالفصول و إن لم يكن كذلك وانقسامه إلى القوة ـ والفعل — والواحد — والكثير والقديم — والمحدث — والتام ـ والناقص — والعلة — والمعلول — وما يجرى مجراها يشبه الانقسام بالعوارض فتكون المقولات كأنها أنواع وتلك الأخر كأنها فصول عرضية أو أصناف — وكذلك أيضاً للواحد أشياء تقوم مقام الأنواع وأشياء تقوم مقام الأصناف واللواحق وأنواع الواحد بوجه التوسع ـ الواحد بالجنس ـ والواحد بالنوع ـ والواحد بالعرض [1] والواحد بالمشاركة فى النسبة [2] والواحد بالعدد ـ ولواحقه المساواة [3] والمشابهة — والمطابقة — والمجانسة — والمشاكلة —والهوهو —

---

(١) قوله والواحد بالعرض اي الكم والكيف (٢) قوله فى النسبة اى الوضع والاضافة

(٣) قوله المساواة هو على طريقة اللف والنشر المشوش فان المساواة اسم المشاركة فى الكم والمشابهة اسم للمشاركة فى الكيف والمطابقة اسم للمشاركة فى الوضع والمجانسة اسم للمشاركة فى الجنس والمشاكلة اسم للمشاركة فى الاضافة ويقال لها المناسبة ايضا والهو هو اسم للمشاركة فى النوع ويقال لها المماثلة ايضا ولعله عدل عن لفظ المماثلة الي الهو هو ليشمل كلامه الاتحاد فى الموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان والاتحاد فى المحمول كالقطن والثلج اللذين يحمل عليها الابيض فتدبر

وأنواع الكثير مقابلات لتلك ولواحقه الغيرية [1] والمقابلة واللامشابهة — واللامساواة — واللامجانسة — واللامشاكلة — فيلبغى أن نحقق أحوال هذه وحدودها ومباديها وما الذى يعرض لها بالذات — فنقول إن الموجود لا يمكن أن يشرح بغير الاسم لأنه مبدأ أول لكل شرح فلا شرح له بل صورته تقوم فى النفس بلا توسط شيء — وهو ينقسم نحواً من القسمة إلى جوهر وعرض — وإذا أردنا تحقيق الجوهر احتجنا أن نقدم أمامه مقدمات — فنقول إذا اجتمع ذاتان ثم لم تكن ذات كل واحد منهما مجامعة للأخرى بأسرها كالحال فى الوتد والحائط فانهما وان اجتمعا فداخل الوتد غير مجامع لشيء من الحائط بل إنما يجامعه ببسيطه فقط وإذا لم يكونا كالوتد والحائط بل كان كل واحد منهما يوجد شائعاً بجميع ذاته فى الآخر ثم إن كان أحدهما ثابتا بحاله مع مفارقة الآخر وكان أحدهما مفيداً لمعنى به يصير الجميع موصوفاً بصفة والآخر مستفيداً له فان الثابت والمستفيد لذلك يسمى محلا — والآخر يسمى حالا فيه ثم اذا كان المحل مستغنياً فى قوامه عن الحال فيه فانما نسميه موضوعاً له — وإن لم يكن مستغنياً عنه لم نسمه موضوعاً بل ربما سميناه هيولى وكل ذات لم يكن فى موضوع فهو جوهر وكل ذات قوامها فى موضوع فهو عرض . وقد يكون الشيء فى المحل ويكون مع ذلك جوهرا أعنى لا فى موضوع إذا كان المحل القريب الذى هو فيه متقوماً به ليس متقوماً بذاته ثم يكون مع هذا مقوما له ونسميه صورة . وأما اثباته فقد يأتينا من بعد وكل جوهر ليس فى موضوع فلا يخلو إما أن لا يكون فى محل أصلا أو يكون فى محل لا يستغنى فى القوام عنه ذلك المحل فان كان فى محل لا يستغنى فى القوام عنه ذلك المحل فانا نسميه صورة مادية وإن لم يكن فى محل أصلا فاما أن يكون محلا بنفسه لا تركيب فيه أو لا يكون فان كان محلا بنفسه لا تركيب فيه فانا نسميه الهيولى المطلقة . وان لم يكن فاما أن يكون مركبا مثل أجسامنا المركبة من مادة

(١) قوله الغيرية ادرج فيها ثلاثة اللامماثلة واللامشاركة فى الموضوع واللامشاركة فى المحمول فليتامل

ومن صورة جسمية وإما أن لايكون[1] ونحن نسميه صورة مفارقة كالعقل والنفس وأما إذا كان الشئ فى محل هو موضوع فانا نسميه عرضاً ومادة الصورة الجسمية لاتخلو عن الصورة الجسمية ولو كانت خلواً عن الاقطار لكانت حينئذ غير ذات كم البتة وكانت غير متجزئة الذات بل متأبية عليه أى ولم يكن فى قوتها أن تتجزى ذاتها حتى تكون جوهرا مفارقا فما كان يمكن أن يحلها مقدار لأن غير المتجزى لايطابق المتجزى وهذا مبدأ الطبيعيات *

﴿فصل فى أثبات المادة وبيان ماهية الصورة الجسمية﴾

ونزيد هذا المعنى شرحا فنقول إن الجسم ليس هو جسما بان فيه بالفعل أبعاداً ثلاثة فانه ليس يجب أن يكون فى كل جسم نقط أو خطوط بالفعل لانه يمكن أن يكون الجسم جسما وهو كرة لاقطع فيه بالفعل البتة والخطوط والنقط قطوع وليس يجب أن تكون أبعاد ثلاثة فيه متعينة من أطراف متعينة دون غيرها اللهم إلا أن تعرض مع شرط زائد على الجسم مثل تحرك أو مماسة ـ وأما السطح فليس هو داخلا فى حد الجسم من حيث هو جسم بل من حيث هو متناه . وليس التناهى داخلا فى ماهية الجسم بل هو من اللواحق التى تلزمه ويصح أن يعقل ماهية الجسم وحقيقته ويستثبت فى النفس دون أن يعقل متناهياً بل إنما يعرف بالبرهان والنظر بل الجسم إنما هو جسم لأنه بحيث يصح أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة كل واحد منها قائم على الآخر ولا يمكن أن تكون فوق ثلاثة فالذى يفرض أولا هو الطول والقائم عليه هو العرض والقائم عليهما فى الحد المشترك هو العمق وليس يمكن غيره فالجسم من حيث هو هكذا هو جسم وهذا المعنى منه هو صورة الجسمية وأما الأبعاد المتجددة التى تقع فيه فليست صورة له بل هى من باب الكم . وهى لواحق لا مقومات وله صورة جسمانية لاتزول عنه . وله مع ذلك أبعاد يتحدد بها نهاياته وشكله ولايجب أن يثبت شئ منها له بل مع كل شكل يتجدد عليه يبطل

---

(١) اى لا يكون مركبا *

كل بعد متحدد كان فيه وكل مقدار ممتد مفروض كان فيه فاذاً هذا غير الأول لكنه ربما اتفق فى بعض الأجسام أن تكون هذه الأبعاد المتجددة لازمة لاتفارق ملازمة أشكالها وكما أن الشكل لاحق فكذلك مايتجدد به الشكل وكما أن ملازمة الشكل لايدل على أنه داخل فى تحديد جسميته كذلك ملازمة هذه الابعاد المتحددة والمعنى الأول هو الصورة الجسمية وهو موضوع لصناعة الطبيعيين أو داخل فى موضوعها والمعنى الثانى هو الجسم [1] الذى هو من مقولة الكم وهو موضوع لصناعة التعاليميين أو داخل فى موضوعها وهو عارض للجواهر الجسمانية وليس هو مما يقوم بذاته ولا المعنى الأول أيضاً . فان ذاك يقوم فى مادة وهذا فى موضوع أى إن ذلك صورة وهذا عارض . فنقول إن الابعاد والصورة الجسمية لا بد لهما من موضوع أو هيولى تقوم فيه (أما الأبعاد) التى هى من مقولة الكم فأمرها ظاهر فانها قد توجد وتعدم . والموضوع الموصوف بها ثابت فانه لايثبت شئ موجود منها مع تغير الشكل والموضوع واحد . وأما الصورة الجسمية فلأنها إما أن تكون نفس الاتصال أو تكون طبيعة يلزمها الاتصال حتى لاتوجد هى إلا والاتصال لازم لها . فان كانت نفس الاتصال فقد يكون الجسم متصلا . ثم ينفصل فيكون هناك لامحالة شئ هو بالقوة كلاهما فليس ذات الاتصال بما هو إتصال قابل للانفصال لان قابل الاتصال لايعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال فاذاً شئ غير الاتصال هو قابل للانفصال وهو بعينه قابل الأتصال فليس الاتصال هو بالقوة قابلا للانفصال . ولا أيضاً طبيعة يلزمها الاتصال لذاتها . فظاهر أن ههنا جوهرا غير الصورة الجسمية هو الذى يعرض له الانفصال والاتصال معاً وهو مقارن للصورة الجسمية وهو الذى يقبل الاتحاد بصورة الجسمية فيصير جسما واحداً بما يقومه أو يلزمه من الاتصال الجسمانى •

---

(١) اى الجسم التعليمى •

﴿ فصل فى أن الصورة الجسمية مقارنة للمادة فى جميع الاجسام عموما ﴾

فاذاً الصورة الجسمية بما هى الصورة الجسمية لاتختلف فلا يجوز أن يكون بعضها قائما فى المادة و بعضها غير قائم فيها فانه من المحال أن تكون طبيعة لا اختلاف فيها من جهة ماهى تلك الطبيعة و يعرض لها إختلاف فى نفس وجودها لان كونها ذلك الواحد متفق وأيضاً فان وجودها ذلك الواحد لايخلو إما أن يكون قائما فى مادة أو غير قائم فى مادة أو بعضه قائما فيها و بعضه غير قائم ومحال أن يكون بعضه قائماً فيها و بعضه ليس لأن الاعتبار إنما تناول ذلك الوجود من حيث هو واحد غير مختلف فبقى أن يكون ذلك الواحد إما كله غير قائم فيها أو كله قائم فيها ولكن ليس كله غير قائم فيها فبقى أن يكون كله قائماً فيها •

﴿ فصل فى أن المادة لاتتجرد عن الصورة ﴾

ونقول إن تلك المادة أيضاً لايجوز أن تفارق الصورة الجسمية وتقوم موجودة بالفعل لانها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلوا إما أن يكون لها وضع وحيز فى الوجود الذى لها حينئذ أولا يكون فان كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهى لامحالة ذات مقدار وقد فرضت لا مقدار لها هذا خلف و إن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهى لامحالة نقطة و يمكن أن ينتهى إليها خط ولا يمكن أن تكون منفردة الذات منحازتها لأن خطاً إذا انتهى إليها لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم إن لاقاها خط آخر لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم لايخلو إما أن تباين النقطتان عن جنبتيها فتكون المتوسطة (التى تلاقيها إثنتان لاتتلاقيان) تنقسم بينهما وقد فرضت غير منقسمة أو إما أن تكون النقطتان تتلاقيان و بتلاقيهما تكون ذاتها سارية فى ذات كل واحد منهما وذاتها منحازة عن الخطين فذاتاهما منحازتان منقطعتان عن الخطين. فللخطين نقطتان غير الأوليين هما نهاياتهما وفرضناهما نهايتيهما هذا خلف . فيكون إذاً ذلك الجوهر غير منحاز منفرد بل طرفاً لخط، فيكون نقطة لكن النقطة توجد قائمة فى جسم وفى مادة لامادة الجسم. وأما إذا كان

هذا الجوهر لاوضع له ولا إشارة إليه بل هو كالجواهر المعقولة لم يخل إما أن يحل فيه المقدار المحصل دفعة أو يتحرك إليه على الاتصال . فان حل فيه المقدار دفعة ففى آن إنضياف المقدار إليه يكون قد صادفه المقدار حيث إنضاف إليه فيكون لامحالة صادفه وهو فى الحيز الذى هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزاً إلا أنه عساه أن لايكون محسوساً وقد فرض غير متحيز البتة هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة مع قبول المقدار لأن المقدار لايوافيه إلا وهو فى حيز مخصوص ـ وأما إن كان قبوله للمقدار لادفعة بل على انبساط وكل مامن شأنه أن ينبسط فله جهات . وكل ماله جهات فهو ذو وضع وحيز فيكون ذلك الجوهر ذاوضع وقيل لا وضع له ولا حيز هذا خلف والذى أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق الصورة الجسمية فممتنع أن يوجد بالفعل إلا متقوما بالصورة الجسمية . وكيف تكون ذات لاجزء لها بالقوة ولا بالفعل تقبل الكم وتساويه فبين أن المادة لاتبقى مفارقة بل وجودها وجود قابل لاغير كما أن وجود العرض وجود مقبول لاغير . وأيضاً فانها لاتخلو إما أن يكون وجودها وجود قابل فتكون دائما قابلة للشئ و إما أن يكون لها وجود خاص متقوم ـ ثم تقبل فتكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذات كم وقد قامت غير ذات كم فيكون المقدار الجسمانى عرض لها وصير ذاتها بحيث لها بالقوة أجزاء : وقد تقومت جوهراً فى نفسها غير ذى جزء باعتبار نفسها البتة لعدمها الامتداد فى حد نفسها فيكون ماهو متقوم بانه لاجزء له يعرض له أن يبطل عنه مايتقوم به بالفعل لورود عارض عليه فتكون حينئذ المادة منفردة صورة غير عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ـ وصورة اخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالفعل فيكون بين الأمرين شئ مشترك هو قابل للأمرين من شأنه أن يصير مرة ليس فى قوته أن ينقسم ومرة فى قوته أن ينقسم أعنى القوة القريبة التى لا واسطة لها فلنفرض الآن هذا الجوهر قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر وحكمه أن يفارق الصورة الجسمانية فليفارق

كل واحد منهما الصورة الجسمانيـة فيبقى كل واحـد منهما جوهراً واحـداً بالقوة والفعل ولنفرضه بعينه لم يقسم الا أنه ازيل عنه الصورة الجسمانية حتى بقى جوهراً واحداً بالقوة والفعل فلا يخلوا إما أن يكون هذا الذى بقى جوهراً وهو غـير جسم بعينه مثـل الجزء الذى بقى كذلك أو يخالفه . فان خالفه فـلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك عدم أو بالعكس أو كلاهما بقيا ـ ولـكن يختص بهـذا كيفية أو صورة لاتوجـد لذلك أو يختلفان بالمقدار . فان بقى أحـدهما وعـدم الآخر والطبيعة واحدة متشابهة و إنما أعدم أحـدهما رفع الصورة الجسمانيـة فيجب أن يعدم ذلك بعينه الآخر و إن اختص بهذا كيفية واحدة والطبيعة واحدة ولم يحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية لم يحدث مع هذه الحالة إلا مايلزم هذه الحالة فيجب أن يكون حال الآخر كذلك . فان قيل إن الأولين وهما إثنان يتحدان فيصيران واحداً : فنقول من المحال أن يتحد جوهران لانهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما إثنان لا واحـد وان اتحداو أحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود و إن عدما جميعاًبالاتحاد وحدث شئ ثالث فهما غير متحدين بل فاسدين و بينهما و بين الثالث مادة مشتركة . وكلامنا فى نفس المادة لافى شئ ذى مادة ـ وأما إن اختلفا فى القـدر فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقـدارية هـذا خلف ـ وأما إن لم يختلفا بوجه من الوجوه فيكون حينئذ حكم الشئ مع غيره وحكه وحده من كل جهة واحداً هذا خلف . فبقى أن المادة لا تتعرى عن الصورة الجسمية *

﴿ فصل فى إثبات التخلخل والتكاثف ﴾

ولأن هذا الجوهر إنما صار كماً بمقدار حله فليس بكم بذاته فليس يجب أن يختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ونسبة ماهو غير متجزى فى ذاته بل إنما يتجزى بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده له نسبة واحدة (و إلا فله مقدار فى ذاته يطابق مايساويه دون مايفضل عليـه) وهو فى الـكل والجزء

واحد لانه محال أن يكون جزء منه يطابق جزأ من المقدار وليس له فى ذاته جزء فبين من هنا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل وهذا محسوس. بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى فى الوجود ذلك المقدار و إن لم يتعين لها مقدار لذاتها وذلك السبب لايخلو إما أن يكون فيها فيكون الكم تابعاً لصورة أخرى فى المادة أو يكون لسبب من خارج فان كان لسبب من خارج فلا يخلو إما أن يوجب السبب ذلك التعين من غير أن يؤثر فيها أثراً آخر يتبع الكم ذلك الاثر أو يكون ويفعل فيها أثراً آخر ـ ثم يتبعه الكم فان كان تابعاً له أفاده بمقدار ما لذلك السبب لا لأن الجسم يختص به لنسبته إلى استعداد معين واحد فتتساوى الاجسام فى الأحجام وهذا محال. فاذاً إنما يختلف بحسب إختلاف الاستعدادات وهى تابعة لمعان غير نفس المواد فالكم يتبع لا محالة أثراً ما يوجد فى المادة فيرجع الحكم إلى القسم الأول [1] وهذا أيضاً مبدأ الطبيعيات ـ وأيضاً فانه يختص لامحالة بحيز من الأحياز. وليس له حيزه الخاص به بما هو جسم ـ وإلا لكان كل جسم كذلك فهو إذاً لامحالة مختص به لصورة ما فى ذاته ـ وهذا بين فانه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات والتفصيلات كالفلك فيكون لصورة ما صار كذلك لانه بما هو جسم قابل لها و إما أن يكون قابلهما بسهولة أو بعسر وأياما كان فهو على إحدى الصور المذكورة فى الطبيعيات. فاذا المادة الجسمية لاتوجد مفارقة للصور. فالمادة إذاً إنما تقوم بالفعل بالصورة فاذاً إذا أخذت فى التوهم مفارقة لها عدمت والصورة إما صورة لا تفارق المادة و إما صورة تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها : والصورة التى تفارقها المادة إلى عاقب فان معقبها به يستبقيها بتعقيب تلك الصور فتكون الصورة من جهة واسطة بين المادة والمستبقى والواسطة فى التقويم أولى بتقوم ذاته مم يقوم به غيره ـ وهى العلة القريبة من المستبقى فى البقاء فان كانت تقوم بالعلة

(١) هو قوله فيكون لكم تابعا لصورة اخرى فى المادة *

المبقية للمادة بوساطتها فالقوام لها من الاوائل أولا . و إن كانت قائمة لابتلك العلة بل بنفسها ثم تقوم المادة بها فذلك أظهر فيها ـ وأما الصورة التى لاتفارق فلا فضل للمادة عليها فى الثبات . ثم المادة إذا إنما خصصت بها لعلة أفادتها إياها ولو كان لها تلك الصورة لذاتها لكان لكل مادة جسمانية ذلك فاذا تلك العلة إنما تقيمها بها ـ ولولا هذه الصورة لكانت إما أن تمسك موجودة بصور أخرى أو تعدم فاذا مفيدها هذه الصورة يقيمها بها كما فى الاولى كانت فاذاً الصورة أقدم من الهيولى فلا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة و إنما تصير بالفعل بالمادة لأن جوهر الصورة وهو الفعل و بالفعل وما بالقوة محله المادة فتكون المادة هى التى يصلح فيها أن يقال لها انها فى نفسها بالقوة تكون موجودة وأنها بالفعل بالصورة والصورة و إن كانت لا تفارق الهيولى لكن لا تتقوم بها بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى . وكيف تتقوم الصورة بالهيولى . وقد بينا انها علتها والعلة لاتتقوّم بالمعلول ولاشيئان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر فان كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده وقد بان استحالة هذا — ويُبين ذلك الفرق بين الذى يتقوم به الشىء و بين الذى لايفارقه ـ والصورة لاتوجد إلا فى هيولى لا أن علة وجودها الهيولى أو كونها فى الهيولى كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول لا أن علة وجود العلة هى المعلول أو كونها مع المعلول ـ بل كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل وجد عنها المعلول لأن المعلول يكون معها كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوّم شيئا ذلك الشىء مقارن لذاتها وكأنّ ما يقوّم شيئا بالفعل ويفيده الوجود منه ما يفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاق وان لم يكن جزءا منه مثل الجوهر للعرض (والمزاجات التى تلزمها) فبيّن بهذا أن كل صورة توجد فى مادة مجسمة فبعلة مّا توجد . أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ـ وأما الملازمة للمادة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها لعلة ـ وسنبين هذا بأظهر فى مواضع أخرى ـ وجملة هذه مباد الطبيعيات ‌•

﴿ فصل فى ترتيب الموجودات ﴾

فأولى الأشياء بالوجود هى الجواهر ثم الاعراض والجواهر التى ليست بأجسام أولى الجواهر بالوجود إلا الهيولى لأن هذه الجواهر ثلاثة ـ هيولى . وصورة . ومفارق لا جسم ولا جزء جسم ولابد من وجوده لأن الجسم وأجزاءه معلولة وينتهى إلى جوهر هو علة غير مقارنة بل مفارقة ألبتة . فأول الموجودات فى استحقاق الوجود الجوهر المفارق الغير الجسم ثم الصورة . ثم الجسم — ثم الهيولى — وهى وإن كانت سبباً للجسم فانها ليست بسبب يعطى الوجود بل هى محل لنيل الوجود ـ وللجسم وجودها وزيادة وجود الصورة فيه التى هى أكمل منها — ثم العرض. وفى كل طبقة من هذه الطبقات جملة موجودات تتفاوت فى الوجود ـ وأما أنواع المقولات فقد شرحنا حالها فى المنطقيات بنوع لا يحتمل هذا الموضع زيادة عليه والكم منها ينقسم إلى المتصل وقد أثبتناه فى الطبيعيات حيث بينا أن الجسم متصل وليس مركباً من أجزاء متماسة . وإذا صح وجود الجسم وصح تناهيه صح صح وجود السطح وقطع السطح خط . وقطع الخط نقطة — وإلى المنفصل وهو ظاهر الوجود خفىّ الحدّ . ومن حيز الكم المتصل تبتدئ الهندسة ويتشعب دونها التنجيم والمساحة والاثقال والحيل . ومن حيز المنفصل يبتدئ الحساب ثم يتشعب دونه الموسيقى وعلم الزيجات ولا نظر لهذه العلوم الرياضية فى ذوات شئ من الجواهر ولا فى هذه الكميات من حيث هى فى الجواهر . وأما العلم الطبيعى فيبتدئ من حيز الجسم والصورة الغير المفارقة من الموجودات . ويبحث عن أحوالها وهى من باب الكيف — والكم — والأين — والوضع — والفعل — والانفعال . وعلم الأخلاق يبتدئ من نوع من أنواع الحال والملكة التى هى من مقولة الكيف وما كان من الاعراض قاراً فهو قبل ما كان منها غير قارّ وما كان من غير القار وجوده بتوسط قار فهو قبل الذى يوجد منه بتوسط الغير القار والذى يوجد منه بتوسط الغير القار فهو الزمان ومتى فلذلك هو فى أقصى مراتب الوجود وأخس

فاعله وليس هو سبباً لشيء البتة . ولا شك أن الاضافات والاوضاع – والفعل – والانفعال – والجدة – والنسبة إلى الزمان والسكون فى المكان هي اعراض إذ من شأنها أن تكون فى موضوع . ويفارقها الموضوع مع امتناع وجودها دونه وإنما يقع الشك فى مقولتى الكم والكيف : وقد بينا أن المقادير التى من مقولة الكم أعراض : والزمان قد بين أنه هيئة عارضة والمكان هو سطح لا محالة – وأما العدد فانه تابع فى الحكم للواحد فان كان الواحد فى نفسه جوهراً فالعدد المؤلف منه لا محالة مجموع جواهر فهو جوهر . وان كان الواحد عرضاً فالتثنية وما أشبهها أعراض . والعدد يقال للصورة القارة التى فى النفس وحكمها حكم سائر المعقولات ولسنا نقصد قصدها فى كونها عرضاً أو غير عرض ويقال العدد الذى فى الاشياء المجتمعة التى كل واحد منها واحد وجملتها فى الوجود لا محالة عدد •

﴿ فصل فى أن الوحدة من لوازم الماهيات لا من مُقوِّماتها ﴾

لكن طبيعة الواحد من الأعراض اللازمة للأشياء وليس للواحد مقوماً لماهية شيء من الأشياء بل تكون الماهية شيئاً إما إنساناً وإما فرساً أو عقلاً أو نفساً : ثم يكون ذلك موصوفاً بأنه واحد وموجود ولذلك ليس فهمك ماهية شيء من الأشياء وفهمك الواحد يوجب أن يصح لك أنه واحد فالواحدية ليست ذات شيء منها ولا مقوِّمة لذاته بل صفة لازمة لذاته – كما فهمت الفرق بين اللازم والذاتى فى المنطق فتكون الواحدية من اللوازم وليست جوهراً لشيء من الجواهر . وكذلك المادة يعرض لها الوحدة والتكثر فتكون الوحدة عارضة لها وكذلك الكثرة . ولو كانت طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر لكان لا يوصف بها إلا الجوهر . وليس يجب إن كانت طبيعتها طبيعة العرض أن لا توصف بها الجواهر لأن الجواهر توصف بالأعراض – وأما الأعراض فلا تحمل عليها الجواهر حتى يشتق لها منها الاسم فقد بان بهذه الوجوه الثلاثة التى أحدها كون الوحدة غير ذاتية للجواهر بل لازمة لها – والثانى كون الوحدة معاقبة للكثرة فى المادة – والثالث كون

الوحدة مقولة على الاعراض أن طبيعة الوحدة طبيعة عرضية ـ وكذلك طبيعة العدد التى يتبع الوحدة ويتركب منها •

﴿ فصل فى أن الكيفيات المحسوسة أعراض لاجواهر ﴾

ويشكل أيضاً الحال من مقولة الكيف فيما كان من باب المحسوسات فيظن البياض والسواد والحرارة والبرودة وما أشبهها جواهر وأنها تخالط الاجسام بكون وغير كون أو تتركب منها الاجسام (فلنتكلم فى فسخ هذا الرأى فنقول) إن هذه الكيفيات إن كانت جواهر إما أن تكون جواهر جسمانية أو غير جسمانية فإن كانت غير جسمانية فاما أن تكون بحيث يجتمع من تركيبها الاجسام أولا يجتمع . فإن كانت لاتجتمع وهى سارية فى الأجسام فاما أن تكون بحيث يصح أن تفارق الجسمَ التى هى فيه أولا يصح فإن كان يصح أن تفارق الجسم فاما أن تنتقل من جسم إلى جسم آخر وتسرى فيه ويكون هكذا دائماً أو يصح أن لاتبقى فى جسم أصلا ـ فأما إن كانت جواهر جسمانية فيكون طول وعرض وعمق ليس معنى أنه لون فقد يزول اللون ـ ويبقى ذلك الطول والعرض والعمق بعينه فاما أن يكون قد كان للون طول وعرض وعمق غير هذا أو يكون لم يكن إلا هذا فإن كان للون مقدار غير هذا فقد دخل بعد فى بعد . وقد بينا فساد هذا . وإن كان اللون ليس له مقدار غير هذا فليس لذات اللون مقدار بل يتقدر بما يحله وهذا مما لا نخالفه ـ وأما إن فرضت غير جسمانية ويجتمع من تركيبها جسم فيكون ما لا قدر له يجتمع منه ماله قدر وقد بان بطلان هذا وإن كانت غير جسمانية وتسرى فى الاجسام ولا يصح لها قوام دونها فهى أعراض لاجواهر وإن كان يصح لها أن تخالط الجواهر الجسمانية وتسرى فيها ثم تنتقل من بعضها إلى بعض ولاتقوم إلا فى واحد منها فيجب إذا فسد البياض فى جسم أن يوجد فى الاجسام الملاسة له وكذلك سائر الكيفيات وليس الأمر كذلك بل يفسد ولايبقى منه أثر البتة فليس إذاً قوامه إنه فى الانتقال . وإن كان إذا فارق الجسم قام بنفسه . فاما أن

يقوم وهو تلك الكيفية بعينها فيكون حينئذ بياض فى الوجود وليس بمحسوس وكلامنا فى البياض بما هو محسوس فان إسم البياض يقع على اللون الذى من شأنه أن يفعل فى البصر تفرقا فما ليس كذلك ليس ببياض . و إما أن يقوم بنفسه وليس هو تلك الكيفية . فيكون ههنا مشترك من شأنه أن يقارن الأجسام فيصير بياضاً ويفارقها فيصير لا بياضاً ـ فيكون أولا البياض بما هو بياض قد فسد لكنه يكون له موضوع تارة يصير بصفة اللون الذى هو البياض وتارة يصير بصفة أخرى فتكون البياضية عارضة لذلك الموضوع . ويكون الموضوع للبياضية هو المفارق لكنا قد بينا أن المفارق المعقول ليس من شأنه أن يقارن الكم ولا أن يحصل فى الوضع والتحيز فقد بان واتضح أن هذه الكيفيات ليست جواهر فهى إذاً أعراض *

﴿ فصل فى أقسام العلل وأحوالها ﴾

والمبدأ يقال لكل مايكون قد استتم له وجود فى نفسه:إما عن ذاته وإما عن غيره،ثم يحصل عنه وجود شىء آخر ويتقوم به.ثم لايخلو:إما أن يكون كالجزء لما هو معلول له،أو لا يكون كالجزء ـ فان كان كالجزء فإما أن يكون جزأ ليس يجب عن حصوله بالفعل أن يكون ما هو معلول له موجوداً بالفعل ـ وهذا هو العنصر فانك تتوهم العنصر موجوداً ولا يلزم من وجوده بالفعل وحده أن يحصل الشىء بالفعل،بل ربما كان بالقوة ـ وإما أن يجب عن وجوده بالفعل وجود المعلول له بالفعل، وهذا هو الصورة ـ مثال الأول الخشب للسرير ـ مثال الثانى الشكل والتأليف للسرير . وإن لم يكن كالجزء فإما أن يكون مباينا أو ملاقياً لذات للمعلول . فان كان ملاقياً فإما أن ينعت المعلول به،وهذا هو كالصورة للهيولى ـــ وإما أن ينعت بالمعلول ـ وهذا هو كالموضوع للعرض،وإن كان مبايناً فاما أن يكون الذى منه الوجود وليس الوجود لأجله وهو الفاعل ـ وإما أن لايكون منه الوجود بل لأجله الوجود وهو الغاية . فتكون العلل هيولى للمركب وصورة للمركب وموضوعاً للعرض

وصورة الهيولى وفاعلا وغاية . ويشترك الهيولى للمركب والموضوع للعرض بأنهما الشئ الذى فيه قوة وجود الشئ. وتشترك الصورة للمركب والصورة الهيولى بأنه مابه يكون المعلول موجوداً بالفعل وهو غير مباين. والغاية تتأخر فى حصول الوجود عن المعلول وتتقدم سائر العلل فى الشيئية . ومن البين أن الشيئية غير الوجود فى الأعيان فان المعنى له وجود فى الأعيان ووجود فى النفس وأمر مشترك فذلك المشترك هو الشيئية . والغاية عما هى شئ فانها تتقدم سائر العلل وهى علة العلل فى أنها علل. وعما هى موجودة فى الأعيان قد تتأخر . وإذا لم تكن العلة الفاعلة هى بعينها العلة الغائية كان الفاعل متأخراً فى الشيئية عن الغاية وذلك لأن سائر العلل إنما تصير عللا بالفعل لأجل الغاية وليست هى لأجل شئ آخر. وهى توجد أولا نوعاً من الوجود فتصير العلل عللاً بالفعل ويشبه أن يكون الحاصل عند التمييز هو أن الفاعل الأول والمحرك الأول فى كل شئ هو الغاية. فان الطبيب يعمل لأجل البرء وصورة البرء هى الصناعة الطبية التى فى النفس وهى المحركة لإرادته إلى العمل وإذا كان الفاعل أعلى من الارادة كان نفس ماهو فاعل هو محرك من غير توسط من الإرادة التى تحدث عن تحريك الغاية . وأما سائر العلل فان الفاعل والقابل قد يتقدمان المعلول بالزمان وأما الصورة فلا تتقدم بالزمان البتة . والقابل دائماً أخس من المركب والفاعل أشرف لأن القابل مستفيد لامفيد والفاعل مفيد لامستفيد . والعلة تكون علة الشئ بالذات مثل الطبيب للعلاج وقد تكون علة بالعرض إما لأنه لمعنى غير الذى وضع صار علة كما يقال إن الكاتب يعالج وذلك لأنه يعالج لامن حيث هو كاتب بل لمعنى آخر غيره وهو أنه طبيب وإما لأنه بالذات يفعل فعلا لكنه قد يتبع فعله فعل آخر مثل السقمونيا فانها تبرد بالعرض لا بالذات لأنها تستفرغ الصفراء ويلزمه نقصان الحرارة المؤذية . ومثل مزيل الدعامة عن الحائط فانه علة لسقوط الحائط بالعرض . لأنه لما أزال المانع لزم فعله الفعل الطبيعى وهو انحدار الثقيل بالطبع * والعلة قد تكون بالقوة

كالنجار قبل أن ينجر . وقد تكون بالفعل كالنجار حين ماينجر . وقد تكون العلة قريبة مثل العفونة للحمى . وقد تكون بعيدة مثل الأعتفان مع الامتلاء لها وقد تكون جزئية مثل قولنا إن هذا البناء علة لهذا البناء وقد تكون كلية كقولنا البنّاء علة البناء وقد تكون العلة خاصة كقولنا إن البنّاء علة للبيت وقد تكون عامة كقولنا إن الصانع علة البيت — واعلم أن العلل القريبة التى لا واسطة بينها و بين الأجسام الطبيعية هى الهيولى والصورة — وأما الفاعل فانه إما علة الصورة وحدها أو الصورة والمادة ثم يصير بتوسط ماهو علة له منهما علة للمركب : وأما الغاية فانها علة لكون الفاعل علة الكون الذى هو علة لوجود الصورة التى هى علة لوجود المركب *

﴿ فصل فى إن علة الحاجة إلى الواجب هى الامكان لا الحدوث على مايتوهمه ضعفاء المتكلمين ﴾

واعلم أن الفاعل الذى يفيد الشىء وجوداً بعد عدمه يكون لمفعوله أمران عدم قد سبق و وجود فى الحال . وليس للفاعل فى عدمه السابق تأثير بل تأثيره فى الوجود الذى للمفعول منه فالمفعول إنما هو مفعول لأجل أن وجوده من غيره لكن عرض إن كان له عدم من ذاته وليس ذلك من تأثير الفاعل ، فاذا توهمنا أن التأثير الذى كان من الفاعل وهو أن وجود الآخر منه لم يعرض بعد عدمه بل ربما كان دائمًا كان الفاعل أفضل لأنه أدوم فعلا (فان لج لاج) . وقال إن الفعل لايصح إلا بعد عدم المفعول فقد صح أن الصنع للمفعول ليس من الفاعل بل الوجود . والوجود الذى منه فى آن ما فلنفرض ذلك متصلا ، فان أزاغه عن هذا الحق قوله إن الموجود لايوجده موجد فلنعلم أن المغالطة وقعت فى لفظة يوجده فان عنى أن الموجود لايستأنف له وجود بعد مالم يكن فهنا صحيح (و إن عنى أن الموجود لا يكون البتة بحيث ذاته وماهيته لايقتضى الوجود له بما هو هو بل شىء آخر هو الذى له منه الوجود) فانا نبين مافيه من الخطأ — ونقول إن المفعول الذى

نقول إن موجداً يوجده لايخلو إما أن يوصف بأنه موجد له ومفيد لوجوده فى حال العدم أو فى حال الوجود أم فى الحالين جميعاً ومعلوم أنه ليس موجداً له فى حال العدم فبطل أن يكون موجداً له فى الحالتين جميعاً فبقى أن يكون موجداً له إذ هو موجود . فيكون الموجد إنما هوموجد للموجود،والموجود هو الذى وصف بأنه موجد نعم عسى لايوصف بأنه يوجد لأن لفظة يوجد توهم وجوداً مستقبلا ليس فى الحال فان أزيل هذا الايهام صح أن يقال إن الموجود يوجد أى يوصف بأنه موجد وكما أنه فى حال ماهو موجود يوصف بأنه يوجد ولفظة يوصف لايعنى بها أنه فى الاستقبال يوصف كذلك الحال فى لفظة يوجد •

﴿ فصل فى معانى القوة ﴾

ويقال قوة لمبدأ التغير فى آخر من حيث أنه آخر ـ ومبدأ التغير ـ إما فى المنفعل وهو القوة الانفعالية ـ و إما فى الفاعل وهو القوة الفعلية . ويقال قوة لما به يجوز من الشىء فعل أو انفعال ولما به يصير الشىء مقوماً لآخر ولما به يصير الشىء غير متغير وثابتاً فان التغير مجلوب الضعف. وقوةالمنفعل قد تكون محدودة نحو شىء واحد كقوة الماء على قبول الشكل فان فيه قوة قبول الشكل وليس فيه قوة حفظه . وفى الشمع قوة عليهما جميعاً . وفى الهيولى الأولى قوة الجميع ولكن بتوسط شىء دون شىء ،وقد يكون فى الشىء قوة إنفعالية بحسب الضدين كما أن فى الشمع قوة أن يتسخن وأن يتبرد . وقوة الفاعل قد تكون محدودة نحو شىء واحد كقوة النار على الاحراق فقط وقد تكون على أشياء كثيرة كقوة المختارين . وقد يكون فى الشىء قوة على كل شىء ولكن بتوسط شىء دون شىء . وقد تكون القوة الفعلية على الضدين جميعاً كقوة المختارين منا والقوة الفعلية المحدودة إذا لاقت القوة المنفعلة حصل منها الفعل ضرورة وليس كذلك فى غيرهما مما يستوى فيها الاضداد وقد تَغلَطُ لفظة القوة فيتوهم أن القوة على الفعل هى القوة المقابلة لما بالفعل . والفرق بينهما أن هذه القوة الأولى تبقى موجودة عند ماتفعل . والثانية

إنما تكون موجودتمع عدم الذى هو بالفعل ـ وأيضاً فان القوة الأولى لا يوصف بها إلا المبدأ المحرك والقوة الثانية يوصف بها فى أكثر الأمر المنفعل ـ وأيضاً فان الفعل الذى بإزاء القوة الأولى هو نسبة إستحالة أو كون أوحركة مّا إلى مبدأ لا ينفعل بها . والفعل الذى بإزاء القوة الثانية يوصف بأكمل نحو من الوجوه الحاصل وإن كان إنفعالاً أو حالاً لافعلاً ولا إنفعالاً . وكل جسم فانه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر فانه يفعل بقوة مّا فيه ـ أما الذى بالارادة والاختيار فذلك ظاهر فيه ـ وأما الذى ليس بالارادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شئ مباين له جسمانى أو عن شئ مباين له غير جسمانى . فان صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى فى الجسمية وتخالفها فى صدور ذلك الفعل عنها . فاذاً فى ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنها وهذا هو الذى يسمى قوة . وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر أو عرض . وقد فرض لا بقسر ولا عرض . وإن كان عن شئ مفارق فلا يخلو ـ إما أن يكون إختصاص هذا الجسم بقبول هذا التأثير عن ذلك المفارق هو لما هو جسم أو لقوة فيه أو لقوة فى ذلك المفارق . فان كان لما هو جسم فكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه وإن كانت لفيض من المفارق ـ وإن كان لقوة فى ذلك المفارق ـ فاما أن يكون نفس تلك القوة توجب ذلك أو إختصاص إرادة . فان كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو إما أن يكون إيجاب ذلك من هذا الجسم بعينه لأجل الأمور المذكورة وقد رجع الكلام من الرأس . وإما أن يكون على سبيل الارادة فلا يخلوا إما أن تكون الارادة ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام أو جزافاً فان كان جزافاً كيف اتفق لم يتم على النظام الابدى والأكثرى فان الأمور الاتفاقية هى التى ليست دائمة ولا أكثرية لكن الأمور الطبيعية دائمة أو أكثرية وليست باتفاقية . فبقى أن تكون لخاصية يختص بها

من سائر الأجسام . وتكون تلك الخاصية من ذاتيتها صدور ذلك الفعل — ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل أو يكون منها فى الأكثر أولا توجب ولا يكون منها فى الأكثر فان كانت توجب فهى مبدأ ذلك وإن لم توجب وكان فى الأكثر والذى فى الأكثر هو بعينه الذى يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر منه فى الأكثر يميل من طبيعته إلى جهته فان لم يكن فيكون لعائق فيكون أيضاً الأكثرى فى نفسه موجباً إن لم يكن عائق والموجب هو الذى يسلم له الأمر بلا عائق وإن كان لا يوجبه ولا يكون منه فى الأكثر فكونه عنه وعن غيره واحد فاختصاصه به جزاف . وقيل ليس بجزاف — وكذلك إن قيل ان كونه فيه أولى فمعناه صدوره منه أوفق فهو إذاً موجب له أو ميسر لوجوبه والميسر علة إما بالذات وإما بالعرض وإن لم يكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض لأن الذى بالعرض هو على أحد النحوين المذكورين . فبقى أن تلك الخاصية بنفسها موجبة والخاصية الموجبة تسمى قوة *

(فصل فى الاستطراد لاثبات الدائرة والرد على المتكلمين)

وهذه القوة عنها تصدر الافاعيل الجسمانية كلها من التحيزات إلى أماكنها الطبيعية والتشكلات الطبيعية فقد قيل انها لا تجوز أن تكون ذات زاوية فلا تكون الا كرة لأن سائر ما لا زاوية له من الاشكال البيضية والمفرطحة يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز وتفاوت فى الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا فاذا صح وجود الكرة صح وجود الدائرة التى هى نهاية قطع يحدث أو يتوهم فيها . فالدائرة وهى مبدأ للمهندسين موجودة والخط المستقيم وهو البعد الواصل بين كل نقطتين ظاهر الوجود : وأصحاب الجزء أيضاً يلزمهم وجود الدائرة فانه إذا فرض الشكل المرئى مستديراً مضرساً فكان موضع منه انخفض من موضع حتى إذا أطبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطاً وعلى نقطة فى المحيط امتدت عليه فى موضع كان أطول : ثم إذا أطبق على الجزء المركزى وعلى

الجزء الذي ينخفض من المحيط كان أقصر فأمكن أن ينحسم قصره بجزء أو أجزاء فإن كان زيادة الجزء عليه لا تساويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه بأقل من جزء، وإن كان لا يصله به بل يبقى فرجة فليقدر في الفرجة هذا التدبير بعينه فإن ذهب الانفراج إلى غير النهاية ففي الفرج انقسام بلا نهاية ـ وهذا خلف على مذهبهم وأما على رأى مثبتي الاتصال فوجود الدائرة والخط المنحنى يثبت بما أقول ـ إذا فرض جسم ثقيل ورأسه أعظم قدرا من أصله وركز على بسيط مسطح وهو قائم عليه قياما مستويا فمعلوم أنه يمكن أن يثبت إذا لم يكن ميله إلى جهة أكثر من ميله إلى جهة أخرى. فإن أزيل عن الاستقامة إزالة مّا واصلة [١] ولنفرض نقطة مماسة لذلك المركز فمن المعلوم أنه يتحرك إلى أسفل ويلقى السطح المسطح فحينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة في موضعها فيكون كل نقطة تفرضها في رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة ـ وإما أن يكون مع حركة هذا الطرف إلى أسفل يتحرك الطرف الآخر إلى فوق فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة مركزها النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط. وإما أن تتحرك النقطة المتحيزة على السطح فيفعل الطرف الآخر قطعاً وخطا منحنياً. ولكن الميل إلى المركز هو على المحاذاة فمحال أن تتحرك النقطة على السطح لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع وليست بالطبع ولا بالقسر لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها إلى خلاف حركتها فغلبتها لم يمكن أن تترك العالية منها إذ هي أثقل فيطلب حركة أسرع. والمتوسط أبطأ وهناك اتصال يمنع مثلاً أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر. فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزئين جزء يميل إلى فوق قسراً وجزء يميل إلى أسفل طبعاً وبينهما

---

(١) هكذا في الاصول التي بايدينا ولعل الصحيح فان ادير عن الاستقامة ادارة متواصلة او اميل عن الاستقامة امالة متواصلة ❊

بعيد هو مركز الحركتين . وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفصل الدائرة فيبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ـ وإن لم يلزم عنه فوجود الدائرة أصح فاذا ثبتت الدائرة ثبت المنحنى لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضاً وثبت جواز دوران أحد ضلعي القائمة على الزاوية فارتسم مخروط فصح قطع فصح منحنى . وقد يمكنك أن تثبت الدائرة أيضاً من بيان صحة وضع أى خط فرضت على أى خط فرضت وأنه إذا كان خطان على زاوية ما وعلى أحدهما خط فانه جائز أن يصير من حال إلى حال ما حتى ينطبق على الخط الآخر ويعود من ذلك الخط إلى الأول ولا يمكن هذا البتة إلا أن يكون حركة ما مستديرة وأنت تعرف هذا بالاعتبار *

﴿ فصل في القديم والحادث ﴾

يقال قديم للشيء إما بحسب الذات وإما بحسب الزمان فالقديم بحسب الذات هو الذي ليس لذاته مبدأ هي به موجودة :والقديم بحسب الزمان هو الذي لا أول لزمانه . والمحدث أيضاً على وجهين . أحدهما هو الذي لذاته مبدأ هي به موجودة . والآخر هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن وكانت قبلية هو فيها معدوم وقد بطلت تلك القبلية — ومعنى ذلك كله أنه يوجد زمان هو فيه معدوم وذلك لأن كل ما لزمان وجوده بداية زمانية دون البداية الابداعية فقد سبقه زمان وسبقته مادة قبل وجوده لأنه قد كان لا محالة معدوما ـ فاما أن يكون عدمه قبل وجوده أو مع وجوده.والقسم الثاني محال. فبقى أن يكون معدوما قبل وجوده فلا يخلو إما أن يكون لوجوده قبل أولا يكون : فان لم يكن لوجوده قبل فلم يكن معدوماً قبل وجوده وإن كان لوجوده قبل فاما أن يكون ذلك القبل شيئاً معدوما أو شيئاً موجوداً فان كان شيئاً معدوماً فلم يكن له قبل موجود كان فيه معدوماً وأيضاً فان القبل المعدوم موجود مع وجوده فبقى أن القبل الذى كان له شيء موجود وذلك الشيء الموجود ليس الآن موجوداً فهو شيء قد مضى وكان

موجوداً — وذلك إما ماهية لذاته وهو الزمان — و إما ماهية لغيره وهو زمانه فيثبت الزمان على كل حال *

﴿ فصل فى أن كل حادث زمانى فهو مسبوق بالمادة لا محالة ﴾

ونقول إنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل وهو المادة ولنبرهن على هذا فنقول إن كل كائن فيحتاج أن يكون قبل كونه ممكن الوجو فى نفسه فانه إن كان ممتنع الوجود فى نفسه لم يكن البتة . وليس امكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو فى نفسه ممكناً ألا ترى أنا نقول إن المحال لا قدرة عليه ولكن القدرة هى على ما يمكن أن يكون فلو كان امكان كون الشىء هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كأنا نقول إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة . والمحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة . وما كنا نعرف أن هذا الشىء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا فى نفس الشىء بل بنظرنا فى حال قدرة القادر عليه هل له عليه قدرة أم لا . فان أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور عليه لم يمكنا أن نعرف ذلك البتة لأنا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشىء محال أو ممكن . وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه — ومعنى الممكن أنه مقدور عليه كنا عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشىء ممكنا فى نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه . و إن كانا بالذات واحداً وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً فى نفسه وكونه ممكناً فى نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه باعتبار إضافته إلى موجده فاذا تقرر هذا فانا نقول إن كل حادث فانه قبل حدوثه إما أن يكون فى نفسه ممكناً أن يوجد أو محالاً أن يوجد — والمحال أن يوجد لا يوجد والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده فلا يخلو امكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ومحال أن يكون معنى معدوماً و إلا فلم يسبقه امكان وجوده فهو إذاً معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم لا فى موضوع أو

قائم فى موضوع وكل بما هو قائم لافى موضوع فله لاجوهر خاص لا يجب أن يكون به مضافا . وامكان الوجود إنما هو ماهو بالاضافة إلى ماهو إمكان وجود له فليس إمكان الوجود جوهراً لافى موضوع فهو إذاً معنى فى موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمى امكان الوجود قوة الوجود، ونسمى حامل قوة الوجود الذى فيه قوة وجود الشىء موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك فاذاً كل حادث فقد تقدمته المادة

(فصل فى تحقيق معنى الكلى)

المعنى الكلى بما هو طبيعة ومعنى كالانسان بما هو انسان شىء و بما هو عام أو خاص أو واحد أو كثير وذلك له بالقوة أو بالفعل شىء آخر فانه بما هو انسان فقط بلا شرط آخر البتة شىء ثم العموم شرط زائد على انه إنسان والخصوص كذلك وأنه واحد كذلك وأنه كثير كذلك وليس ذلك إذا فرضت هذه الاحوال بالفعل فقط بل وإذا فرضت هذه الاحوال أيضاً بالقوة واعتبرت الانسانية بالقوة كان هناك انسانية واعتبار غير الانسانية مضاف فتكون الانسانية واضافة ما فالانسانية بما هى انسانية لاعامة ولا خاصة لا بالقوة أحدهما ولا بالفعل بل يلزمها ذلك وليس إذا كانت الانسانية لاتوجد الا واحدة أو كثيرة تكون الانسانية بما هى انسانية إما واحدة و إما كثيرة ففرق بين قولنا إن هذا لا يوجد الاوله أحد الحالين و بين قولنا إن أحد الحالين له بما هو انسانية وليس يلزم من قولنا أن الانسانية ليست بما هى انسانية واحدة ان الانسانية بما هى انسانية كثيرة كما لو فرضنا بدل الانسانية الوجود الذى هو من جهة أعم من الواحد والكثير ولا أيضاً نقيض قولنا ان الانسانية بما هى انسانية واحدة أن الانسانية بما هى انسانية كثيرة بل ان الانسانية ليست بما هى انسانية واحدة ولا كثيرة ـ و إذا كان ذلك كذلك جاز أن توجد لا بما هى انسانية بل بما هى موجودة واحدة أو كثيرة ـ و إذا عرفت هذا فقد يقال كلى للانسانية بلا شرط و يقال كلى للانسانية بشرط أنها مقولة بوجه ما من الوجوه المعلومة على كثيرين . والكلى بالاعتبار

الأول موجود بالفعل فى الاشياء وهو المحمول على كل واحد لا على أنه هو واحد بالذات ولا على أنه كثير فان ذلك ليس له بما هو انسانية • وأما الاعتبار الثانى فله وجهان أحدهما اعتبار القوة فى الوجود والثانى اعتبار القوة إذا قيس بمضافا إلى الصورة المعقولة عنها أما اعتبار القوة فى الوجود حتى يكون انسانية فى الوجود وهى بالقوة بعينها محمولة على كل واحد فتنتقل من واحد إلى واحد فتكون لم تفسد ذات الاول بل الخاصة وتكون هى بعينها بالفعل هى موجودة فى الوجود محمولا على كل واحد وقتا ما فهذا غير موجود فبين ظاهر ان للانسان الذى اكتنفته الأعراض المخصصة بشخص لم تكتنفه أعراض شخص آخر حتى يكون ذلك بعينه فى شخص زيد وشخص عمرو ويكون بعينه مكتنفاً باعراض متضادة وأما اعتبار القوة بالوجه الأخير فموجود فان الانسانية التى فى زيد إذا قيست إلى الصورة المعقولة عنها لم تكن ما يحل منها أولى بالحل على زيد منه بالحل على عمرو ولا تأثيرها فى النفس صورة عقلية مأخوذة عنه أولى من الذى فى عمرو بل من الجائز أن يكون لو سبق الذى فى عمرو إلى العقل لأخذ منه هذه الصورة بعينها فأيهما سبق فأثر هذا الأثر لم يؤثر الآخر بعده شيئاً فاذاً هذه الصورة المعقولة جائز من حالها أن ترتسم فى النفس عن أى ذلك سبق اليها. فليس قياسها إلى واحد من تلك أولى من قياسها إلى الآخر بل هى مطابقة للجميع فلا كلى عامى فى الوجود [1] بل وجود الكلى عاما بالفعل إنما هو فى العقل وهى الصورة التى فى العقل التى نسبتها بالفعل أو بالقوة إلى كل واحد واحدة . والكلى الذى يوجد فى القضايا والمقدمات هو القسم الأول وقد أشير اليه فى كتب المنطق •

﴿ فصل فى التام والناقص ﴾

التام هو الذى يوجد له جميع ما من شأنه أن يوجد له والذى ليس شئ مما يمكن أن يوجد له ليس له موجوداً إما فى كمال الوجود وإما فى القوة الفعلية وإما فى

---

(١) حاصله ان الموجود فى الخارج من أقسام الكلى الثلاثة هو الكلى الطبيعى والكلية لا اثر لها •

القوة الانفعالية ـ و إما فى الكية والناقص مقابله •

﴿ فصل فى المتقدم والمتأخر ﴾

والقبل يقال قبل بالطبع وهو إذا كان لا يمكن أن يوجد الآخر الا وهو موجود . و يوجد وليس الآخر موجوداً كالاثنين والواحد ويقال فى الزمان وذلك ظاهر و يقال فى المرتبة وهو فى الاضافة إلى مبدأ محدودهو إما المبدأ الذى يضاف اليه سائر الاشياء بالقياس إلى تلك الاشياء و إما واحداً من تلك الأشياءهومنهاأقرب اليه وهذا قد يكون بالذات كما فى الأجناس والانواع المتتالية وقد يكون بالاتفاق [1] كالذى يقع متقدما فى الصف الأول فيكون أقرب إلى القبلية وقد يكون بالأحرى كتقديم كتاب (ايساغوجى وقاطيغورياس) على المنطق . ويقال قبل فى الكمال كقولنا ان أبا بكر قبل عمر فى الشرف . و يقال قبل بالعلية فان العلة استحقاق الوجود قبل المعلول فانهما بما هما ذاتان ليس يلزم فيهما خاصية التقدم والتأخر ولا خاصية المع و بما هما متضايفان علة ومعلول فهما معاً وأيهما كان بالقوة فكلاهما كذلك . وان كان أحدهما بالفعل فكلاهما كذلك ولكن بما أن أحدهما له الوجود أولا غير مستفاد من الآخر والآخر فان الوجود له مستفاد من الأول فهو متقدم عليه ـ و إذا تؤمل حال المتقدم فى جميع الأنحاءوجدالمتقدم هوالذى له ذلك الوصف حيث ليس الآخر والآخر ليس له الاوذلك المذكورأنه أول . والمتأخر مقابل المتقدم فى كل واحد ، وقد يكون ما هو أقدم بالعلية قد يزول و يبقى المعلول بعلة أخرى تقوم مقامه مثل السكون الواحد الذى يثبته شيئان متعاقبان فهو متأخر عنهما فى المعلولية وقد يوجد لامع كل واحد منهما ـ وكذلك الهيولى مع الصورة ـ واعلم أنه فرق بين أن يقال إذا رفعت هذا ارتفع هذا و بين أن يقال إن هذا لا يوجد حين لا يوجد ذاك . فان معنى الأول أنه إذا وجب عدم هذا وجب أن يعدم ذلك فعدم هذا علة لعدم

(١) اى بالاصطلاح والوضع ا ه

ذاك . ومعنى الآخر أنه أى وقت يصدق فيه أن هذا ليس فانه يصدق فيه أن ذاك ليس ويصح أن يقال إنه إذا لم توجد العلة لم يوجد المعلول وأنه إذا لم يوجد المعلول لم توجد العلة . ولا يصح أن يقال إذا رفع المعلول ارتفعت العلة كما يصح أن يقال إذا ارتفعت العلة ارتفع المعلول بل إذا رفعت العلة ارتفع المعلول و إذا رفع المعلول قد كانت العلة ارتفعت أولاً لعلة أخرى حتى يصح رفع المعلول . لا أن نفس رفع المعلول هو رافع العلة . كما أن نفس رفع العلة هو رافع المعلول *

﴿ فصل فى بيان الحدوث الذاتى ﴾

واعلم أنه كما أن الشىء قد يكون محدثاً بحسب الزمان فكذلك قد يكون محدثاً بحسب الذات فان المحدث هو الكائن بعد ان لم يكن فالبعدية كالقبلية قد تكون بالزمان وقد تكون بالذات فاذا كان الشىء له فى ذاته أن لا يجب له وجود بل هو باعتبار ذاته وحدها بلا علتها لا يوجد — و إنما يوجد بالعلة والذى بالذات قبل الذى من غير الذات فيكون لكل معلول فى ذاته أولاً أنه ليسٌ ثم عن العلة : وثانياً أنه أيسٌ فيكون كل معلول محدثا أى مستفيد الوجود من غيره بعد ماله فى ذاته أن لا يكون موجوداً فيكون كل معلول فى ذاته محدثا . و إن كان مثلا فى جميع الزمان موجوداً مستفيداً لذلك الوجود عن موجد فهو محدث لأن وجوده من بعد لا وجوده بعدية بالذات ومن الجهة التى ذكرناها وليس حدوثه إنما هو فى آن من الزمان فقط بل هو محدث فى جميع الزمان والدهر ولا يمكن أن يكون حادث بعد ما لم يكن بالزمان إلا وقد تقدمته المادة التى منها حدث *

﴿فصل فى أنواع الواحد و الكثير﴾

يقال واحد لما هو غير منقسم من الجهة التى قيل له انه واحد فمن غير المنقسم مالا ينقسم فى الجنس فيكون واحداً فى الجنس ومنه ما لا ينقسم فى النوع فيكون واحداً فى النوع . ومنه ما لا ينقسم بالعرض العام فيكون واحداً بالعرض كالغراب

والقار في السواد . ومنه ما لا ينقسم بالمناسبة فيكون واحداً في المناسبة كما يقال إن نسبة الملك إلى المدينة والعقل إلى النفس واحد . ومنه ما لا ينقسم في الموضوع فيكون واحداً في الموضوع وإن كان كثيراً في الحد ـ ولهذا يقال إن الذابل والنامي واحد في الموضوع ومنه مالا ينقسم معنله في العدد أي لا ينقسم إلى أعداد لها ثمانيه أي ليست بالفعل أعداد لها معانية فهو واحد بالعدد . ومنه مالا ينقسم بالحد أي حده ليس لغيره وليس له في كمال حقيقة ذاته نظير فهو واحد بالكلية ـ ولهذا يقال إن الشمس واحدة . والواحد بالعدد إما أن يكون فيه بوجه من الوجوه كثرة بالفعل فيكون واحداً بالتركيب والاجتماع ـ وإما أن لا يكون وإن لم تكن بالفعل وكانت بالقوة فهو متصل وواحد بالاتصال وإن لم تكن ولا بالقوة فهو واحد بالعدد على الاطلاق . والكثير يكون كثيراً على الاطلاق وهو العدد المقابل للواحد وهو ما وجد فيه واحد وليس بالواحد في الحد من جهة ما هو فيه أي يوجد واحد ليس هو وحده فيه وهذا مبدأ عنه يأخذ الحساب في البحث . وقد يكون الكثير كثيراً بالاضافة وهو الذي يقرتب بازائه القليل . وأقل العدد اثنان والمشابهة اتحاد في الكيفية . والمساواة اتحاد في الكية . والمجانسة اتحاد في الجنس والمشاكلة اتحاد في النوع . والموازنة اتحاد في وضع الأجزاء . والمطابقة اتحاد في الأطراف . والهوهو اتحاد بين اثنين جعلا اثنين في الوضع فيصير بينهما اتحاد بنوع من الاتحادات الواقعة بين اثنين مما قيل . ويقابل كل واحد منها من باب الكثير الخلاف والتقابل والتضاد *

﴿ المقالة الثانية من الالٓهيات ﴾

﴿ فصل في بيان معاني الواجب ومعاني الممكن ﴾

إن الواجب الوجود هو الموجود الذي متى فرض غير موجود عرض منه محال وأن الممكن الوجود هو الذي متى فرض غير موجود أو موجوداً لم يعرض منه محال والواجب الوجود هو الضروري الوجود والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة

فيه بوجه أى لا فى وجوده ولا فى عدمه ـ فهذا هو الذى نعنيه فى هذا الموضع بممكن الوجود و إن كان قد يعنى بممكن الوجود ما هو فى القوة ويقال الممكن على كل صحيح الوجود وقد فُصِّلَ ذلك فى المنطق [1] ثم ان الواجب الوجود قد يكون واجباً بذاته وقد لا يكون بذاته ـ أما الذى هو واجب الوجود بذاته فهو الذى لذاته لا لشئ آخر أى شئ كان يلزم محال من فرض عدمه ـ وأما الواجب الوجود لا بذاته فهو الذى لو وضع شئ مما ليس هو صار واجب الوجود مثلا أن الأربعة واجبة الوجود لا بذاتها ولكن عند فرض اثنين واثنين والاحتراق واجب الوجود لا بذاته ولكن عند فرض التقاء القوّة الفاعلة بالطبع والقوة المنفعلة بالطبع أعنى المحرقة والمحترقة •

﴿ فصل فى أن الواجب بذاته لا يجوز أن يكون واجباً بغيره وأن الواجب بغيره ممكن ﴾

ولا يجوز أن يكون شئ واحد واجب الوجود بذاته و بغيره معاً فانه إن رفع غيره أو لم يعتبر وجوده لم يخل إمّا أن يبقى وجوب وجوده على حاله فلا يكون وجوب وجوده بغيره ـ و إما أن لا يبقى وجوب وجوده فلا يكون وجوب وجوده بذاته وكل ما هو واجب الوحود بغيره فانه ممكن الوجود بذاته لأن ما هو واجب الوجود بغيره فوجوب وجوده تابع لنسبة مّا واضافة : والنسبة والاضافة اعتبارهما غير اعتبار نفس ذات الشيء التى لها نسبة واضافة : ثم وجوب الوجود إنما يتقرر باعتبار هذه النسبة فاعتبار الذات وحدها لا يخلو إما أن يكون مقتضياً لوجوب الوجود أو مقتضياً لامكان الوجود أو مقتضياً لامتناع الوجود ولا يجوز أن يكون مقتضياً لامتناع الوجود لأن كل ما امتنع وجوده بذاته لم يوجد ولا بغيره (ولا أن يكون موجوداً معاً و إما أن لا يكون موجوداً معاً فان لم يكن موجوداً

---

(١) هناك يعنى ان للممكن عدة اطلاقات منها الممكن العامى والممكن الخاصى والممكن بحسب الاستقبال وغير ذلك فليراجع •

معاً غير المتناهى فى زمان واحد ولكن واحد قبل الآخر أو الآخر ـ ولنؤخر الكلام فى هذا)[1] و إما أن يكون موجوداً مقتضياً لوجوب الوجود فقد قلنا إن ماوجب وجوده بذاته استحال وجوب وجوده بغيره فبقى أن يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود و باعتبار إيقاع النسبة إلى ذلك الغير واجب الوجود و باعتبار قطع النسبة التى إلى ذلك الغير ممتنع الوجود وذاته بذاته بلا شرط ممكنة الوجود *

﴿ فصل فى أن ما لم يجب لم يوجد ﴾

فقد بان أن كل واجب الوجود بغيره فهو ممكن الوجود بذاته ـ وهذا ينعكس فيكون كل ممكن الوجود بذاته فانه ان حصل وجوده كان واجب الوجود بغيره لأنه لا يخلو إما أن يصح له وجود بالفعل و إما أن لا يصح له وجود بالفعل ومحال أن لا يصح له وجود بالفعل و إلا كان ممتنع الوجود فبقى أن يصح له وجود بالفعل فحينئذ إما أن يجب وجوده و إما أن لا يجب وجوده وما لم يجب وجوده فهو بعد ممكن الوجود لم يتميز[2] وجوده عن عدمه ولا فرق بين هذه الحالة فيه والحالة الأولى لأنه قد كان قبل الوجود ممكن الوجود والآن هو بحاله كما كان فان وضع أن حالاً تجددت فالسؤال عن تلك الحال ثابت هل هى ممكنة الوجود أو واجبة الوجود فان كانت ممكنة الوجود فان تلك الحال كانت قبل أيضاً موجودة على امكانها فلم يتجدد حالة و إن وجب وجودها وهى موجبة للأول فقد وجب لهذا الأول وجود حالة وليست تلك الحالة إلا خروجه إلى الوجود فخروجه إلى الوجود واجب وأيضاً فان كل ممكن الوجود فاما أن يكون وجوده بذاته أو يكون لسبب مّا فان كان بذاته فذاته واجبة الوجود لا ممكنة الوجود وإن كان بسبب فاما أن يجب وجوده مع وجود السبب و إما أن يبقى على ما كان عليه قبل وجود السبب وهذا محال فيجب اذاً أن يكون وجوده مع وجود السبب فكل

(١) اعلم ان ما بين الهلالين جعلناه كذلك لانه حشو فى وسط الكلام المنتظم المتمم بعضه ببعض فليتأمل (٢) اى لم يترجح *

ممكن الوجود بذاته فهو إنما يكون واجب الوجود بغيره *

﴿ فصل فى كمال وحدانية واجب الوجود وأن كل متلازمين فى الوجود متكافئين فيه فلهما علة خارجة عنهما ﴾

ولا يجوز أن يكون اثنان يحدث منهما واجب وجود واحد ولا أن يكون فى واجب الوجود كثرة بوجه من الوجوه ولا يجوز أن يكون شيئان اثنان ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا وكل واحد منهما واجب الوجود بذاته و بالآخر فقد بان أن واجب الوجود بذاته لا يكون واجب الوجود بغيره ولا يجوز أن يكون كل واحد منهما واجب الوجود بالآخر حتى يكون (أ) واجب الوجود (بب) لا بذاته (وب) واجب الوجود (بأ) لا بذاته وجملتهما واجب وجود واحد وذلك لأن اعتبارهما ذاتين غير اعتبارهما متضايفين ولكل واحد منهما وجوب وجود لا بذاته فكل واحد منهما ممكن الوجود بذاته ولكل ممكن الوجود بذاته علة فى وجوده أقدم منه لأن كل علة أقدم فى وجود الذات من المعلول و إن لم يكن فى الزمان فلكل واحد منهما فى الذات شئ آخر يقوم به أقدم من ذاته وليس ذات أحدهما أقدم من ذات الآخر على ما وصفنا فلهما إذاً علل خارجة عنهما أقدم منهما فليس إذاً وجوب وجود كل واحد منهما مستفاداً من الآخر بل من العلة الخارجة التى أوقعت العلاقة بينهما وأيضاً فان ما يجب بغيره فوجوده بالذات متأخر عن وجود ذلك الغير ومتوقف عليه : ثم من المستحيل أن تتوقف ذات فى أن توجد على ذات توجد بها فكأنها تتوقف فى الوجود على وجود نفسها — و بالجملة فاذا كان ذلك الغير يجب به كان هذا أقدم مما هو أقدم منه ومتوقف على ماهو متوقف عليه فوجودهما محال *

﴿ فصل فى بساطة الواجب ﴾

ونقول أيضاً إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون لذاته مبادئ تجتمع فيتقوم منها واجب الوجود لا أجزاء الكمية ولا أجزاء الحد والقول سواء كانت كالمادة

والصورة أو كانت على وجه آخر بأن تكون أجزاء القول الشارح لمعنى اسمه فيدل كل واحد منها على شئ هو فى الوجود غير الآخر بذاته. وذلك لان كل ما هذا صفته فذات كل جزء منه ليس هو ذات الآخر ولا ذات المجتمع فاما أن يصح لكل واحد من جزئيه مثلا وجود منفرد لكنه لا يصح المجتمع وجود دونها فلا يكون المجتمع واجب الوجود أو يصح ذلك لبعضها ولكنه لا يصح للمجتمع وجود دونه فما لم يصح له من المجتمع والاجزاء الأخرى وجود منفرد فليس واجب الوجود ولم يكن واجب الوجود الا الذى يصح له و إن كان لا يصح لتلك الاجزاء مفارقة الجملة فى الوجود ولا للجملة مفارقة الاجزاء وتعلق وجود كل بالآخر وليس واحد أقدم بالذات فليس شئ منها بواجب الوجود (فقد أوضحت هذا على أن الأجزاء بالذات أقدم من الكل) فتكون العلة الموجبة للوجود توجب أولا الاجزاء ثم الكل ولا يكون شئ منهما واجب الوجود وليس يمكننا أن نقول إن الكل أقدم بالذات من الاجزاء فهو إما متأخر و إما معاً وكيف كان فليس بواجب الوجود فقد اتضح من هذا أن واجب الوجود ليس بجسم ولا مادة جسم ولا صورة جسم ولا مادة معقولة لصورة معقولة ولا صورة معقولة فى مادة معقولة ولا له قسمة لا فى الكم ولا فى المبادى ولا فى القول فهو واحد من هذه الجهات الثلاث

﴿ فصل فى أن الواجب تام وليس له حالة منتظرة ﴾

ونقول إن واجب الوجود بذاته واجب الوجود بجميع جهاته و إلا فان كان من جهة واجب الوجود ومن جهة ممكن الوجود فكانت تلك الجهة تكون له ولا تكون له ولا تخلو عن ذلك وكل منهما بعلة يتعلق الامر بها ضرورة فكانت ذاته متعلقة الوجود بعلتى أمرين لا يخلو منهما فلم يكن واجب الوجود بذاته مطلقا بل مع العلتين سواء كان أحدهما وجودا والآخر عدماً أو كان كلاهما وجودين فبين من هذا أن الواجب الوجود لا يتأخر عن وجوده وجود منتظر بل كل ما هو ممكن له فهو واجب له فلاله إرادة منتظرة ولا طبيعة منتظرة ولا علم منتظر

ولا صفة من الصفات التي تكون لذاته منتظرة •

﴿ فصل في أن واجب الوجود بذاته خير محض ﴾

وكل واجب الوجود بذاته فانه خير محض وكمال محض والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شيء ويتم به وجوده : والشر لا ذات له بل هو إما عدم جوهر أو عدم صلاح حال الجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم شيء للجوهر بل هو دائم بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود بذاته ليس خيراً محضا لان ذاته بذاته لا يجب له الوجود فذاته بذاته تحتمل العدم وما احتمل العدم بوجه مّا فليس من جميع جهاته بريئاً من الشرّ والنقص فاذاً ليس الخير المحض إلا الواجب الوجود بذاته وقد يقال أيضاً خير لما كان نافعا ومفيداً لكمالات الأشياء ـ وسنبين أن الواجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيداً لكل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة خير أيضا لا يدخله نقص ولا شر •

﴿ فصل في أن الواجب حق بكل معاني الحقيّة ﴾

وكل واجب الوجود بذاته فهو حق محض لأن حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا حق إذاً أحق من الواجب الوجود . وقد يقال أيضا حق لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا فلا حق أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقا ومع صدقه دائما ومع ذلك دوامُهُ لذاته لا لغيره •

﴿ فصل في أن نوع واجب الوجود لا يقال على كثيرين إذ لا مثل له ولا ضد ﴾

ولا يجوز أن يكون نوع واجب الوجود لغير ذاته لأن وجود نوعه له بعينه اما أن تقتضيه ذات نوعه أولا تقتضيه ذات نوعه بل تقتضيه علة فان كان معنى نوعه له لذات معنى نوعه لم يوجد إلاّ له و إن كان لعلة فهو معلول ناقص وليس واجب الوجود وكيف يمكن أن تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين والشيئان إنما يكونان اثنين إما بسبب المعنى وإما بسبب الحامل للمعنى وإما بسبب

الوضع والمكان أو بسبب الوقت والزمان * وبالجملة لعلة من العلل وكل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما تختلفان بشئ غير المعنى وكل معنى موجود بعينه لكثيرين مختلفين فهو متعلق الذات بشئ مما ذكرناه من العلل ولواحق العلل فليس واجب الوجود وأقول قولا مرسلا إن كل ماليس اختلافه لمعنى ولا يجوز أن يتعلق إلا بذاته فقط فلا يخالف مثله بالعدد فلا يكون إذاً لهمثل لأن المثل مخالف بالعدد فبين من هذا أن واجب الوجود لذاته لا ندّ له ولا مثل ولا ضد لان الاضداد متفاسدة ومتشاركة فى الموضوع و واجب الوجود برئ من المادة *

﴿ فصل فى أنه واحد من وجوه شتى ﴾

وأيضا فهو تام الوجود لان نوعه له فقط فليس من نوعه شئ خارج عنه واحد وجوه الواحد أن يكون تاماً فان الكثير والزائد لا يكونان واحدين فهو واحد من جهة تمامية وجوده و واحد من جهة أن حده له و واحد من جهة أنه لا ينقسم لا بالكم ولا بالمبادى المقومة له ولا بأجزاء الحد و واحد من جهة أن لكل شئ وحدة تخصه و بها كمال حقيقته الذاتيـة وأيضا هو واحد من جهة أخرى وتلك الجهـة هى أن مرتبته من الوجود وهو وجوب الوجود ليس إلا له *

﴿ فصل فى البرهان على أنه لا يجوز أن يكون اثنان واجبى الوجود اى أن الوجود الذى يوصف به ليس هو لغيره و إن لم يكن من جنسه ونوعه ﴾

ولا يجوز أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه ولنبرهن على هذا فنقول إن وجوب الوجود إما أن يكون شيئاً لازماً لماهيـة تلك الماهية هى التى لها وجوب الوجود كما نقول للشئ إنه مبدأ فيكون لذلك الشئ ذات وماهية ثم يكون معنى المبدأ لازماً لتلك الذات كما أن امكان الوجود قد يوجد لازماً لشئ له فى نفسه معنى مثل أنه جسم أو بياض أو لون ثم هو ممكن الوجود وامكان الوجود يلزمه ولا يكون داخلاً فى حقيقته و إما أن يكون وجوب الوجود هو نفس واجب الوجود ويكون نفس وجوب الوجود طبيعة كلية ذاتية له فنقول أولا إنه لا يمكن أن يكون وجوب

فالوجود من المعانى اللازمة لماهية فان تلك الماهية حينئذ تكون سببا لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متعلقا بسبب فلا يكون وجوب الوجود موجوداً بذاته فان وجوب الوجود من المعلوم أنه إذا لم يكن داخلا فى ماهية شئ بل كان الشئ كانسان أو شجرة أو سماء أو غير ذلك مما قد علمت أن الوجود ووجوبه ليس داخلا فى ماهيته كان لازما له كالخاصية أو العارض العام لا كالجنس والفصل وإذا كان لازما كان تابعاً غير متقدم والتابع معلول فكان وجوب الوجود معلولا فلم يكن وجوب وجود بالذات وقد أخذناه بالذات فان لم يكن وجوب الوجود كاللازم بل كان داخلا فى الماهية أو ماهية فان كان ماهية عاد إلى أن النوعية واحدة وان كان داخلا فى الماهية فتلك الماهية إما أن تكون بعينها لكليهما فيكون نوع وجوب الوجود مشتركا فيه وقد أبطلنا هذا أو يكون لكل ماهية أخرى فان لم يشتركا فى شئ لم يجب أن يكون كل واحد منهما قائماً لا فى موضوع وهو معنى الجوهرية المقول عليهما بالسوية وليس لاحدهما أولا وللثانى آخرا فلذلك هو جنس لهما فاذا لم يجب ذلك كان أحدهما قائماً فى موضوع فيكون ليس واجب الوجود وإن اشتركا فى شئ ثم كان لكل واحد منهما بعده معنى على حدة تتم به الماهية ويكون داخلا فيها فكل واحد منهما منقسم بالقول * وقد قيل أن واجب الوجود لا ينقسم بالقول فليس ولا واحد منهما واجب الوجود وإن كان لاحدهما ما يشتركان فيه فقط وللثانى معنى زائد عليه فأما الأول فيفارقه بعدم هذا المعنى ووجود ذلك المعنى المشترك فيه بشرط تجريده عما لغيره وعدمه فيه فيكون الذى لا تجريد له منقسما فى القول غير واجب الوجود ويكون الآخر هو الواجب الوجود وحده ويكون المعنى المشترك فيه لا يوجب وجوب وجود إلا أن يشترط فيه عدم ما سواه من غير أن تكون تلك الأعدام وجودات أشياء وذواتاً فانه ليس كل اعدام تكون للاشياء تكون ذواتا ومعانى زائدة ولو كان كذلك لكان فى كل شئ واحد أشياء بلا نهاية موجودة لأن فى كل شئ اعدام أشياء بلا نهاية ومع هذا

كله فإن كل ما يجب وجوده فليس يجب وجوده بما يشارك به غيره ولا يتم به وحده، وجوب ذاته بل إنما يتم وجوده بجميع ما يشارك به غيره و بما يتم به وجود ذاته فالذى يتم به وجوده و يزيد على ما يشارك به غيره فاما أن يكون شرطا فى نفس وجوب الوجود و إما أن لا يكون فان كان ذلك كله شرطا فى نفس وجوب الوجود وجب أن يوجد لكل واجب الوجود فكل ما يوجد لكلّ واحدة من الماهية يوجد للأخرى فلا يكون بينهما انفصال البتة بمقوم، وقد وضع بينهما اختلاف فى هذا النوع هذا خلف وأما إن لم يكن شرطا فى نفس وجوب الوجوب وما ليس بشرط فى شىء فالشىء يتم دونه فوجوب الوجود يتم دون ما اختلفا فيه فيكون ما اختلفا فيه عارضين لوجوب الوجود وهما متفقان فى ماهية وجوب الوجود ونوعيته واختلفا بالعوارض دون الانواع هذا خلف فان جعل الشرط فى وجوب الوجود أحد الفصلين لا بعينه فليس أحدهما بعينه شرطا ولا الآخر بعينه شرط فتساويا فى أنه ليس أحدهما بشرط فكيف يكون أحدهما لا بعينه شرطا (فان قال قائل) هذا مثل المادة ليست هذه الصورة لها بعينها شرطا ولا ضدها ولكن أحدهما لا بعينه أو مثل أن اللون لا يتقرر وجوده إلا أن يكون سوادا أو بياضاً لا بعينه ولكن أحدهما فقد ذهب عليه الفرق فيقال له أما المادة فاحدى الصورتين بعينها شرط لها فى زمان والأخرى ليست بشرط فى ذلك الزمان و فى الزمان الآخر فان الصورة الاخرى بعينها شرط لها والاولى ليست وكل واحدة منهما فى نفسها ممكنة لها إذا أخذت مطلقة بلا شرط والمادة أيضاً ممكنة فاذا وجبت بعلة إحدى الصورتين أوجبت تلك الصورة بعينها وكيفما كان الحال فان المادة سواء كان أحدهما شرطا فى وجوبها بعينه أو إحداهما لا بعينه فلها شرط فى الوجوب غير نفس طبيعتها ولو كان لوجوب الوجود شرط متعلق بشىء خارج عنه لكان ليس وجوب الوجود بالذات * وأما اللونية فليست تصير لونية بسواد أو بياض بل هى لونية بامر يعمهما لكن لا توجد

مفردة إلا مع فصل كل واحد منهما فليس ولا واحد من الأمرين اللونية بشرط في اللونية ولكنه شرط في الوجود المحض ثم في كل زمان وفي كل مادة فالشرط أحدهما بعينه لا الآخر فهذه اللونية التي بحسب الزمان وبحسب هذه المادة إنما وجدها فصل السواد وكذلك الأخرى ، وجدها فصل البياض واللونية المطلقة إما أن يكون ولا واحد منهما شرطا في وجوده البتة أو يكون اجتماعهما شرطا في وجوده فيكون كل واحد منهما شرطا في وجوده على أنه بعض الشرط لا شرط تام والشرط التام هو اجتماعهما ، وبالجملة فان الشيء الواحد من جهة واحدة يكون شرطه شيئا واحداً لا أي شيئين اتفقا إنما يكون هذا إذا كان له جهتان ولكل جهة شرط بعينه فلا يخلو عنهما فلا يتعلق بأحدهما بعينه لذاته بل باتفاق سبب من جهته وأما ذاته بذاته فلا شرط له إلا الواحد كما أن اللونيـة شرطها بذاتها أمر واحد وشرطها في جهات وجودها أمور تكون لكل وقت بعينه وكما أن اللونية في أنها لونيـة ليس أحد الأمرين بعينه و بغير عينه شرطا لها في ماهية لونيتها بل في انية لونيتها وحصولها بالفعل كذلك يجب أن لا يكون أحـد الامرين شرطا في وجوب الوجود من جهة ماهية كونه وجوب الوجود بل من جهة انيته فتكون انية وجوب الوجود غير ماهيته وهذا خلف فانه يلزم أن يكون واجب الوجود يطرأ عليه وجود ليس له في حد نفسه كما يطرأ على الانسانية والفرسية وكما في اللونية بل كما أنه يجوز أن يقال في اللونية إن أحـدهما لا بعينه شرط في اللونية لا لنفس اللونية بل لاختلاف وجودات اللونية كذلك إن كان لوجوب الوجود أحد الفصلين لا بعينه شرطا فيجب أن يكون لا لأنه وجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متقرراً دونه غير محتاج إليه ولكنه شرط في تخصيص وجوده فان كان سبب تخصيص وجوده أن رفع يبطله فهو غير واجب الوجود وإن لم يكن يبطله فيبقى حينئذ واجب الوجود واحدا أو كثيراً لا اختلاف بين آحاده البتة وكلاهما على الوضع المفروض محال فقد بان أنه ليس ولا واحد من خاصيتي الماهيتين المذكورتين شرطا في وجوب الوجود بوجه

من الوجود لا بعينه ولا لا بعينه فقد بطل أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه على أن يكون لازما أو يكون جنساً * ونقول ولا على أن يكون مقوما لماهية الشيء وهذا أظهر فان وجوب الوجود إذا كان طبيعة بنفسها فليكن (ا) ثم انقسمت إلى كثيرين فانها تنقسم فى مختلفين بالعدد فقط وقد منعنا هذا : إذاً فتختلف فى منقسمين بالنوع فينقسم بفصول فلتكن هى (ب و ج) وتلك الفصول لا تكون شريطة فيها (وهى فى نفسها طبيعة منفردة أظهر) فان طبيعة وجوب الوجود إن كانت تحتاج إلى (ب و ج) حتى يكون لها وجوب الوجود فطبيعة وجوب الوجود ليست طبيعة وجوب الوجود هذا خلف * و بالجملة يجب أن تعرف أن حقيقة وجوب الوجود ليست كطبيعة اللون والحيوان الجنسين اللذين يحتاجان إلى فصل وفصل حتى يتقرر وجودهما لان تلك الطبائع معلولة و إنما يحتاجان إلى الفصول لا فى نفس اللونية والحيوانية المشتركة فيهما بل فى الوجود وههنا فوجوب الوجود هو مكان اللونية والحيوانية وكما أن ذينك لا يحتاجان إلى فصول فى أن يكونا لونا وحيوانا فكذلك هذا لا يحتاج إلى الفصول فى أن يكون وجوب وجود ثم وجوب الوجود ليس له وجود ثان يحتاج فيه اليها فان اللون هناك يحتاج بعد اللونية إلى الوجود و إلى علله فيحصل اللازم للونية فقد ظهر أنه لا يمكن أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه لا أن كان لازما لطبيعة ولا أن كان طبيعة بذاته فاذاً واجب الوجود واحد لا بالنوع فقط أو بالعدد أو عدم الانقسام أو التمام فقط بل فى أن وجوده ليس لغيره وان لم يكن من جنسه ولا يجوز أن يقال واجبى الوجود لا يشتركان فى شيء كيف وهما مشتركان فى وجوب الوجود ومشتركان فى البراءة عن الموضوع فان كان وجوب الوجود يقال عليهما بالاشتراك فكلامنا ليس فى معنى منع كثرة ما يقال له واجب الوجود بالاسم بل بمعنى واحد من معانى ذلك الاسم فان كان بالتواطؤ فقد حصل معنى عام عموم لازم أو عموم جنس وقد بينا استحالة ذلك وكيف يكون عموم وجوب الوجوب لشيئين على سبيل اللوازم